

# مراجعة حسابات

البنوك التجارية والشركات العاملة

فى مجال الأوراق المالية

وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني

الدكتور

شحاته السيد شحاته

الأستاذ الدكتور

عبد الوهاب نصر على

قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ  
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ  
أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم  
(المائدة 8)



## مقدمة الكتاب :

من المتفق عليه مهنياً وعملياً أن مراجعة الحسابات خدمة مهنية تصديقية مجالها القوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها، وأن هدفها النهائي أن يبدى مراقب الحسابات القائم بها رأيه الفني المحايد على تلك القوائم المالية، وأن مردودها الاقتصادي لدى اتخاذ القرارات أصحاب المصلحة في الشركات ينصب على تخفيض خطر المعلومات ومن ثم زيادة عائد هذه القرارات خاصة قرارات الاستثمار.

ومن المتفق عليه بين كتاب المراجعين أيضاً أن المراجعة نظام للمعلومات وهو نظام مرن ومتواءم مع طبيعة نشاط الشركة التي يتم مراجعة حساباتها. والدليل القوي على هذا الاتفاق تلك الإصدارات المهنية الدولية والوطنية، سواء في مجال المحاسبة المالية أو المراجعة التي استهدفت تنظيم الممارسة المحاسبية من جهة، وتطوع عملية مراجعة الحسابات لتلائم طبيعة نشاط الشركة محل المراجعة من جهة أخرى.

ويكاد يجمع المهتمين باقتصاد السوق من المحاسبين والاقتصاديين والإداريين والمحللين الماليين على أن البنوك التجارية كمؤسسات تمويلية من جهة، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، مثل شركات السمسرة والاستثمار والمقاصة والتسوية والحفظ المركزي والرهن والتمويل العقاري من جهة أخرى، تمثل أهم آليات هذا الاقتصاد نظراً للدور الذي تلعبه في سوق الأوراق المالية ورأس المال وأيضاً سوق النقد، أو ما يطلق عليه عامة سوق المال.

من أجل ذلك كان على مراقبي الحسابات من الأكاديميين أمثالنا أن يذلوا بذلهم في مجال مراجعة تلك الكيانات التنظيمية الحيوية في المنطقة العربية عامة وفي مصر خاصة. وهذا ما نسعى إليه في هذا المؤلف، الذي يستهدف تناول الجوانب المهنية والتطبيقية لمراجعة حسابات البنوك التجارية

والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مثل شركات السمسرة وصناديق الاستثمار وشركات التمويل والرهن العقاري والمقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

وبهذا المؤلف الخامس فإننا نستكمل سلسلة مؤلفاتنا الأربعة السابقة في المراجعة والتي بدأت بمؤلفنا "دراسات في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات" سنة 2003، ثم مؤلفنا "دراسات في مراجعة الحسابات في بيئة التخصصية وأسواق المال والتجارة الإلكترونية" سنة 2004، ثم مؤلفنا "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال" الواقع والمستقبل سنة 2005، ثم مؤلفنا "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة" سنة 2006.

ويشتمل مؤلفنا الحالي "مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية" وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكد المهني على ثمانية فصول، يتناول الفصل الأول مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية - الحاضر والمستقبل. أما الفصل الثاني فيتناول مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية. ويتناول الفصل الثالث مراجعة البنوك التجارية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكد المهني. ويتناول الفصل الرابع الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية. أما الفصل الخامس فيتناول العديد من الحلول المهنية العملية لمشاكل مراجعة حسابات البنوك التجارية والمتعلقة بمشاكل مراجعة الشبكات المالية في البنوك وأثر التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات على عمليات البنك التجاري مع بيان كيفية التقرير عن الرقابة الداخلية في البنوك التجارية. أما الفصل السادس فيتناول مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لصناديق وشركات الاستثمار. وأما الفصل السابع فقد خصصناه لموضوع مراجعة وفحص القوائم المالية الكاملة والمختصرة لشركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية. ويتناول الفصل الثامن والأخير

مشاكل مراجعة حسابات شركات الرهن والتمويل العقاري. ولقد حرصنا، كعادتنا في مؤلفاتنا السابقة على الرجوع إلى المصادر العلمية المناسبة خاصة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، كما رجعنا إلى التشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة، كما حرصنا على الرجوع لأهم إصدارات المراجعة ذات الصلة في الدول العربية.

ويتوجه المؤلفان بالشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه عليهما، وهي نعم لا تعد ولا تحصى وتدعوه سبحانه أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتهما يوم لقائه وأن يكون فيه نفع لمن يقرؤه من الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية المعنية في منطقتنا العربية.

وبمشيئة الله قبل كل شيء نحن على وعد باستكمال هذا الجهد في إصدارنا السادس إن كان في العمر بقية....

## والله المستعان

المؤلفان

أ.د/ عبد الوهاب نصر على

د/ شحاته السيد شحاته



**الفصل الأول :**

**مراجعة حسابات البنوك التجارية  
والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية  
(الحاضر والمستقبل)**



## الفصل الأول :

### مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية (الحاضر والمستقبل)

#### مقدمة الفصل :

نتناول في هذا الفصل التعريف بمراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من منظور مهني، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الواقع المهني لهذه المراجعة في بيئة الأعمال المعاصرة من جهة، واستشراف ملامح مستقبل هذه المراجعة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

من أجل ذلك فسوف نتناول بالدراسة ماهية تلك المراجعة، وتشكيلة خدمات مراقبة الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، والطلب على تلك الخدمات. وفائض هذا الطلب، ومجال خدمات مراقبة الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية. وأهم الأنبيات المقترحة لدعم خدمات مراقبة الحسابات في هذا الشأن، وبيان مفهوم حوكمة الشركات في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وأخيراً ضوابط جودة أداء مراقبي الحسابات بالبنوك التجارية، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وذلك كله على النحو الوارد في الصفحات التالية :

## 1- ماهية مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

بداية تجدر الإشارة إلى أن مراجعة حسابات البنوك التجارية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية هي عملية مراجعة تقليدية لحسابات تلك الشركات وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ولكن نأخذ في الحسبان أثر طبيعة النشاط على قبول التكلفة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وإعداد التقرير.

وبناءً على ذلك يمكن بلورة أهم الآثار المترتبة على طبيعة نشاط هذه الشركات على عملية مراجعة الحسابات فيما يلي :

### 1/1- مرحلة قبول التكلفة :

ينبغي على مراقب حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مراعاة ما يلي عند قبوله التكلفة بأعمال المراجعة :

أ- أن مقياس صدق القوائم المالية لتلك الشركات يتكون من :

- المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- معايير المحاسبة الوطنية.
- القوانين واللوائح السارية.
- تعليمات جهات الرقابة مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال في مصر ومؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية.

ب- أن نشاط تلك الشركات تتطلب وجود خبرات متخصصة بمكتب المراجعة وإن لم توجد يجب بحث إمكانية أن يعهد بها إلى متخصصين من خارج المكتب Outsourcing.

ج- أنه من المناسب مهنياً تطبيق نموذج خطر الارتباط Engagement Risk، وهو الخطر الناتج عن قبول التكلفة أو الارتباط بأعمال مراجعة حسابات تلك البنوك أو الشركات، والذي قد يترتب عليه تحمل مراقب الحسابات لدفع تعويضات للغير بسبب فشله أن يحدث في عملية المراجعة وإخلاله بمسئوليته المهنية.

مثال :

قبل مكتب الأستاذ / تامر عبد الوهاب المحاسب القانوني عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية التكلفة بمراجعة حسابات بنك المحاسبين التجاري عن سنة 2006 ومن طبيعة نشاط البنك العمل بنظام الصرف الآلي ATM والتحويل الإلكتروني للأموال EFT من خلال العمل بنظام التوقيع الإلكتروني ES فكيف يحدد مستوى خطر التكلفة من ناحية وإلى أي مدى يحتاج إلى اللجوء إلى Outsourcing.

الحل :

بداية يجب عليه أن يقدر مستوى خطر التكلفة ER مرتفعاً، والسبب ببساطة هو تعقيد عمليات البنك والاعتماد المكثف على تكنولوجيا المعلومات "IT" Information Technology، وسواء في عمليات الصرافة أو تحويل الأموال.

قبل أن يقرر إن كان سيلجأ إلى التعهد بخدمات مهنية معينة عليه أن يقارن بين توفير مساعدين متخصصين في مراجعة العمليات المصرفية الآلية من جهة، أو طلب تلك المهارات من خارج المكتب من جهة أخرى.

ونظراً لحدثة العمل بنظام التوقيع الإلكتروني على وجه الخصوص ننصح بأن يعهد Outsourcing لمتخصصين من خارج المكتب بالتحقق من عمليات التحويل الإلكتروني للأموال بمعرفة البنك.

## 2/1- مرحلة تخطيط أعمال المراجعة :

طالما أن مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية عملية مراجعة حسابات ذات تطبيق خاص في صناعة معينة فسوف يتم تخطيط أعمالها باستخدام مدخل الأهمية النسبية وخطر المراجعة ودورات المعاملات تماماً مثل مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية التجارية، ولكن ينبغي أن يراعى مراقب الحسابات عدة اعتبارات في هذا الشأن أهمها ما يلي :

- أ- يجب تقدير خطر أعمال البنوك التجارية مرتفعاً دائماً، باعتبار أن هذا الخطر خطر متلزم ولكن على مستوى البنك ويرجع السبب وراء ذلك إلى :
  - أن البنوك التجارية تمارس نشاطاً يتسم بالديناميكية الشديدة وعرضة للتأثر بالقرارات الاقتصادية والسياسة النقدية والمالية للدولة وأسعار صرف العملات الأجنبية وتشكيلة محافظ الاستثمار.
  - أن البنوك تعتمد بقوة على تكنولوجيا المعلومات "IT" في تشغيل نظام المعلومات لديها.
  - أن البنوك لها العديد من الفروع المحلية والدولية.
  - أن البنوك تسعى الآن للإندماج وتكوين كيانات كبيرة.
  - أن البنوك تتأثر دائماً بتعليمات جهات الرقابة الرسمية مثل البنك المركزي في مصر.

ب- يجب تقدير مستوى خطر الأعمال متواثماً مع طبيعة نشاط الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية كالتالي :

- يكون مرتفعاً في حالة شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.

- يكون متوسطاً عند مراجعة حسابات شركات الوساطة في تداول الأوراق المالية.
- يكون مرتفعاً عند مراجعة حسابات صناديق الاستثمار وشركات الرهن العقاري.
- جـ- يجب تقدير مستوى الأهمية النسبية متوائماً مع طبيعة الحساب خاصة الحسابات المؤثرة بقوة في القوائم المالية للبنك مع تدنية حد التحريف الذي يعتبر مهماً بالنسبة للحسابات التالية :
  - الحسابات الجارية بالبنوك.
  - حسابات مديري الاستثمار في صناديق الاستثمار.
  - حساب الاستثمارات في الأوراق المالية كأحد أصول البنوك التجارية.
  - حساب المندات المورقة في شركات الرهن العقاري.
  - حساب عملاء الإيداع لدى شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.
  - حساب وثائق الاستثمار لدى صناديق الاستثمار.
- د- عند تشغيل نموذج خطر المراجعة لأغراض تخطيط إجراءات المراجعة للبنك يراعى ما يلي :
  - أن يتم تقدير مستوى الخطر المتلزم لبعض الحسابات والعمليات مرتفعاً مثل، الحسابات الجارية، محفظة الاستثمارات، عمليات الصراف الآلى، التحويلات الخارجية للأموال، والمقاصة.
  - أن يتم تقدير مستوى الخطر المتلزم منخفضاً لحسابات وعمليات معينة تتميز بالسكون وقلة التسويات والعمليات الحسابية مثل الأصول الثابتة وحقوق المساهمين.
  - أن يتم تقدير مستوى خطر الرقابة الداخلية آخذاً في الحسبان أثر أمن وسلامة المعلومات على تلك الرقابة.

هـ- عند تخطيط أعمال مراجعة حسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية باستخدام نموذج خطر المراجعة يجب مراعاة عدة اعتبارات أهمها ما يلي :

• أن الخطر المتلازم لعمليات وحسابات معينة عادة ما يكون مرتفعاً مثل، حساب مديري الاستثمار لصناديق الاستثمار، حسابات العملاء في شركات السمسرة، وحساب مراكز العملاء ومخزون الأوراق المالية، في شركات التسوية والمقاصة والحفظ المركزي.

و- أن تقدير مستوى خطر الرقابة بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتأثر بالضرورة بطبيعة النشاط في تلك الشركات وبيئة الرقابة ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات.

### 3/1- مرحلة أداء وتنفيذ أعمال المراجعة :

تتأثر إجراءات المراجعة بدرجة كبيرة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية نظراً لأن طبيعة وأنواع أدلة الإثبات تختلف في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية عن غيرها من الوحدات الاقتصادية بالرغم من ثبات أهداف الأدلة وهي الحكم على مصداقية القوائم المالية وإيضاحتها المتممة. ومع ذلك يجب مراعاة أثر طبيعة النشاط على إجراءات المراجعة كما يلي :

أ- عند جمع أدلة الإثبات في سياق مراجعة حسابات البنوك التجارية يجب :

- استخدام الإجراءات التحليلية خاصة النسب المالية.
- استخدام المصادقات الفورية.
- تطبيق مدخل معاينة المتغيرات جنباً إلى جنب مع مدخل معاينة الصفات.
- استخدام الإجراءات الإلكترونية لجمع أدلة غير ورقية.

• استحداث إجراءات ملائمة للتحقق من معاملات وأرصدة حسابات خاصة بالبنك مثل المشتقات المالية والقيمة العادلة.

ب- عند جمع أدلة الإثبات في سياق مراجعة حسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يجب :

• التركيز أكثر على اختبارات التفاصيل مقارنة بالإجراءات التحليلية.

• إعطاء وزن أكثر للمصادقات كما هو الحال عند التحقق من إتمام التسوية والمقاصة لدى شركة التسوية والمقاصة والحفظ المركزي، والتحقق من رصيد مدير الاستثمار عند مراجعة حسابات صناديق الاستثمار.

• إعطاء وزن أكبر لعمليات المطابقة خاصة في شركات السمسرة وصناديق الاستثمار.

#### 1/4- مرحلة إعداد تقرير المراجعة :

بداية نود الإشارة إلى أن طبيعة نشاط العمل أو المنشأة محل المراجعة وإن كانت تؤثر في قبول التكاليف وتخطيط و أداء إجراءات المراجعة إلا أنها يجب ألا تؤثر على تقرير مراقب الحسابات سواء من الناحية الشكلية أو الفنية. والسبب ببساطة أن نوع الرأي، ومن ثم محتوى التقرير أمر تحكمه معايير التقرير والحكم المهني لمراقب الحسابات وما انتهى إليه مراقب الحسابات بشأن جمع وتقييم أدلة الإثبات.

#### 2- تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية :

بداية يمكن القول أن هناك فجوة توقعات في هذا المجال حيث أن ما يقدمه مراقب الحسابات من خدمات الآن للبنوك التجارية لا يتناسب مع الطابع الفعلي والنامي على هذه الخدمات. ولقياس هذه الفجوة كمياً نورد فيما يلي

الطلب على هذه الخدمات، لتبعه بتوصيف لعرض هذه الخدمات بوضعها  
الراهن، وذلك على النحو التالي :

## 2/1- الطلب على خدمات مراقبة الحسابات للبنوك التجارية :

بلا شك يمكن القول بأن هذا الطلب أصبح كبيراً في مطلع القرن  
الحادي والعشرين، ويشمل حاجة أصحاب المصلحة في البنوك التجارية إلى  
الخدمات المهنية التالية.

## 2/1/2- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للبنوك التجارية :

يحتاج المساهمون في البنوك على وجه الخصوص وجهات الرقابة  
الرسمية مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية إلى  
رأى مراقب الحسابات على كل من قائمة المركز المالي في نهاية الفترة  
المحاسبية، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين عن  
ذات الفترة، وكذا الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك كله لأغراض الثقة  
في المعلومات المالية التاريخية السنوية وتخفيض خطر المطومات لأغراض  
ترشيد قرارات الاستثمار على وجه الخصوص في أسهم البنوك.

## 2/1/2- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة للبنوك التجارية:

يحتاج المساهمون وجهات الرقابة أيضاً إلى نتيجة فحص القوائم  
المالية ربع السنوية الكاملة للبنوك التجارية لأغراض تقييم الأداء والمتابعة  
على مدار السنة. وتشمل تلك القوائم، قائمة المركز المالي في نهاية كل  
3 شهور، وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين كل  
3 شهور والإيضاحات المتممة لتلك القوائم.

## 3/1/2- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة للبنوك التجارية :

وتشمل هذه الخدمة إبداء الرأي على القوائم المالية السنوية  
التاريخية المختصرة أو الملخصة للبنوك التجارية وتشمل قائمة المركز  
المالي، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتغير في حقوق المساهمين  
المختصرة، عن السنة المالية الماضية لأغراض متابعة والوقوف على ملخص

الآداء المالي للبنك عن السنة الماضية، وما إذا كانت تلك القوائم المالية المختصرة متسقة في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة التي اشتقت منها :

4/1/2- الفحص الحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة للبنوك التجارية :

وتستهدف تلك الخدمة تحديد ما إذا كانت تلك القوائم المالية المختصرة في حاجة لتعديلات جوهرية عليها لكي تتماشى مع معايير المحاسبة والقوانين واللوائح ذات الصلة من جهة، وما إذا كانت متسقة مع القوائم المالية ربع السنوية الكاملة التي اشتقت منها.

5/1/2-مراجعة للعلومات القطاعية للبنوك التجارية :

من المعروف في صناعة البنوك التجارية أن هناك أقسام بعينها تعتبر مهمة لأغراض أداء البنك لرسائله وتحقيق أهدافه. ولأغراض تقييم الأداء وتقييم الوضع التنافسي للبنك يجب إعداد ونشر قوائم مالية قطاعية للأقسام الهامة مثل قسم الأوراق المالية، وأمناء الاستثمار، والحسابات الجارية، والمشاركات والمراجحات وقسم الأدوات المالية المشتقة مثل خيارات الأسهم وعقود الصرف الآجلة والمضاربة، وتحتاج الإدارة من جهة والمساهمون من جهة أخرى إلى رأى مراقب الحسابات على تلك المعلومات القطاعية لأغراض الثقة فيها والاعتماد عليها وترشيد القرارات بالطبع.

6/1/2 اختبار المعلومات المالية المستقبلية للبنوك التجارية :

في ظل اقتصاد السوق ووجود بورصات نشطة للأوراق المالية يجب أن تعد وتنتشر البنوك التجارية قوائم مالية تقديرية عن السنة المالية القادمة، يقوم مراقب الحسابات باختبارها وعمل تأكيد سلبي بشأن الافتراضات التي قامت عليها، وتأكيد إيجابي بشأن مدى تماشى تلك المعلومات مع معايير المحاسبة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

ومن المتفق عليه مهنياً الآن أن هذه الخدمة المهنية لها مردودها الإيجابي على أصحاب المصلحة خاصة أنها تساعدهم في الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية في تقييم الأداء البنكي وتقييم قدرة البنك على الاستمرار، واتخاذ قرار الاستثمار مستقبلاً في أسهم البنك.

#### 7/1/2- التأكيد على الثقة في موقع البنك على الإنترنت Web.Trust

من طبيعة نشاط البنوك الاعتماد بكثافة على أدوات تكنولوجيا المعلومات وخاصة شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت. ولكي يمارس البنك التجارى خدمات وعمليات عبر الإنترنت يجب أن يكون له موقع على الشبكة الدولية يمارس من خلاله كثير من العمليات مثل :

أ- تلقي التحويلات الإلكترونية من الأموال.

ب- إجراء التحويلات الإلكترونية للأموال.

ج- عمل المصادقات الإلكترونية.

د- إبرام عمليات شراء وبيع الأوراق المالية بالبورصة.

هـ- إجراء عمليات المقاصة مع البنوك الأخرى.

ويحتاج مستخدموا وزوار موقع البنك على الإنترنت إلى من يؤكد لهم الثقة في هذا الموقع من خلال تقرير مراقب الحسابات الذى يتضمن رأيه بشأن سلامة الموقع وأمنه والثقة في الدخول إليه والتعامل من خلاله.

#### 8/1/2- التأكيد على الثقة في نظم البنك الفورية Sys.Trust :

من المعروف أن البنوك تتجه الآن نحو الآلية في ممارسة عملياتها وفى سبيل إثبات القدرة على المنافسة والارتقاء بخدماتها البنكية تستخدم البنوك التجارية النظم الفورية مثال ذلك :

أ- نظام معلومات المحاسبة الفوري In Real Time Acc.Sys.

ب- نظام الصراف الآلى ATM.

ج- نظام الاستعلام عن الرصيد BI.

د- نظام التحويل الإلكتروني للأموال EFT.

وتحتاج إدارة البنك، وكذا أصحاب المصلحة فيه إلى رأى مراقب الحسابات بشأن الثقة في النظام Sys.Trust في هذه الحالة، ومردود هذه الخدمة الثقة في سلامة تصميم وتشغيل النظام وأمنه وسلامته.

9/1/2- المراجعة المستمرة لحسابات البنك : CA

من أحدث الخدمات المهنية المطلوبة الآن أن يقوم مراقب حسابات البنك بعمل مراجعة مستمرة Continuous Auditing للمعلومات والعلاقات المالية الجوهرية الخاصة بالبنك والمفصح عنها عبر موقع البنك على الإنترنت. ومؤدى هذه الخدمة أن يمارس أصحاب المصلحة في البنك التجارى خاصة المساهمون وزوار موقع البنك على الإنترنت - الرقابة والحوكمة المستمرة الفورية On line على البنك.

10/1/2- الخدمات الاستشارية الإلكترونية للبنك E.MAS :

بسبب التغيرات والتطورات المتلاحقة في صناعة البنوك أصبح مطلوباً من مراقب الحسابات أداء خدمات استشارية إلكترونية لإدارة البنك التجارى خاصة :

أ- تصميم موقع البنك على الإنترنت.

ب- تصميم نظام أمن وسلامة معلومات البنك.

ج- تصميم نظام معلومات المحاسبة الفورية.

د- تصميم نظام عمل الصراف الآلى.

هـ- عمل دراسات جدوى إنشاء أو إلغاء فروع واستبعاد أو إدخال خدمات مصرفية جديدة.

#### 11/1/2- تقييم الجدارة الائتمانية لطالبي الائتمان من البنوك التجارية :

من المعروف في صناعة البنوك أن إدارة منح الائتمان ولجنة الائتمان بالبنك تحتاج إلى ما يؤكد لها جدارة طالب الائتمان الائتمانية، وما إذا كان قادراً على رد القرض وفوائده.

وفي سبيل ذلك يمكن أن تلجأ إدارة البنك التجاري إلى مراقب حسابات لعمل دراسة وتقييم للجدارة الائتمانية للعميل طالب الائتمان، بل ويمكن تكليف مراقب الحسابات بترتيب المتقدمين للحصول على ائتمان حسب جدارتهم الائتمانية.

#### 12/1/2- تقييم البنوك لأغراض الاندماج :

من الملاحظ دولياً ومحلياً وإقليمياً الآن اندماج البنوك التجارية لتكوين كيانات مصرفية عملاقة قادرة على المنافسة الدولية من جهة، أو طرح البنك لمستثمر رئيسي، كما حدث بشأن الاستحواذ على بنك مصر الدولي وبنك الإسكندرية.

وفي هذا الشأن يمكن تكليف مراقب الحسابات بعمل تقييم للبنك وصولاً للقيمة العادلة لصادق الأصول ومن ثم تحديد سعر السهم العادل عند الخصخصة.

#### 13/1/2- التصديق على تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية بالبنك :

وتعد تلك الخدمة من أحدث الخدمات المهنية في هذا الصدد خاصة للبنوك المقيدة بالبورصة.

#### 2/2- العرض الحال لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية :

ببساطة شديدة يمكن القول بأن مراقب حسابات البنك التجاري يقدم الآن الخدمات المهنية التالية للبنك :

- أ- مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة.
- ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.
- ج- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.
- د- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.
- هـ- الخدمات الاستشارية اليدوية مثل تقييم فرص الاستثمار ومنح الائتمان.
- و- تقييم البنوك لأغراض الاندماج.

### 3/2- فجوة التوقعات في مجال مراجعة البنوك التجارية :

بمقارنة الطلب والعرض لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية يستطيع الواحد منا استكشاف ملامح فجوة التوقعات، أو فائض الطلب على خدماته في هذا الشأن فيما يلي :

- أ- أنها ترتبط ارتباط وثيقاً بالخدمات المهنية الإلكترونية.
- ب- أنها يتوقع لها النمو والامتداد مستقبلاً والسبب ببساطة عدم مسايرة مراقب الحسابات لتحديات المهنة المرتبطة بتكنولوجيا المطومات في البنوك التجارية من جهة واندماجات وعولمة نشاط البنوك التجارية من جهة أخرى.
- ج- أن العبء أصبح ثقيلاً على مراقب الحسابات في تطوير أنفسهم لتضييق تلك الفجوة فهل يدركون ذلك؟ وإن أدركوا هل يستطيعون ؟

### 3-تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

سبق وأن عرفنا أن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية هي تلك الشركات التي تباشر نشاطاً أو أكثر مرتبط بسوق المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة، مثل شركات الوساطة في تداول الأوراق المالية، صناديق الاستثمار، شركات الاستثمار في الأوراق المالية، شركات

الرهن العقاري، شركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزي، وشركات تغطية مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

وتحتاج تلك الشركات بصفة عامة، إلى العديد من الخدمات المهنية من مراقب الحسابات، وكل خدمة تحقق هدف أو أكثر ولها مردود معين، ولكن في نفس الوقت توجد فجوة توقعات في هذا المجال نوجز أركانها فيما يلي :

3/1- الطلب على خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

يشمل الطلب على خدمات مراقب الحسابات لتلك الشركات كلا من الخدمات المهنية التالية :

- أ- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.
- ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.
- ج- مراجعة المعلومات القطاعية.
- د- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.
- هـ- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.
- و- اختبار المعلومات المالية المستقبلية.
- ز- التأكيد على الثقة في موقع الشركة على شبكة الإنترنت Web.Trust.
- ح- التأكيد على الثقة في النظم الفورية Sys.Trust.
- ط- المراجعة المستمرة CA.
- ك- خدمات التحليل المالي وتقييم فرص الاستثمار المتاحة في الأوراق المالية.
- ل- التصديق على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية.

- أ- مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة.
  - ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.
  - ج- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.
  - د- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.
  - هـ- الخدمات الاستشارية اليدوية مثل تقييم فرص الاستثمار ومنح الائتمان.
  - و- تقييم البنوك لأغراض الاندماج.
- 3/2- فجوة التوقعات في مجال مراجعة البنوك التجارية :

بمقارنة الطلب والعرض لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية يستطيع الواحد منا استكشاف ملامح فجوة التوقعات، أو فائض الطلب على خدماته في هذا الشأن فيما يلي :

- أ- أنها ترتبط ارتباط وثيقاً بالخدمات المهنية الإلكترونية.
- ب- أنها يتوقع لها النمو والاتساع مستقبلاً والسبب ببساطة عدم مسايرة مراقب الحسابات لتحديات المهنة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية من جهة واندماجات وعولمة نشاط البنوك التجارية من جهة أخرى.
- ج- أن العباء أصبح ثقيلاً على مراقب الحسابات في تطوير أنفسهم لتضييق تلك الفجوة فهل يدركون ذلك؟ وإن أدركوا هل يستطيعون ؟

### 3-تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

سبق وأن عرفنا أن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية هي تلك الشركات التي تباشر نشاطاً أو أكثر مرتبط بسوق المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة، مثل شركات الوساطة في تداول الأوراق المالية، صناديق الاستثمار، شركات الاستثمار في الأوراق المالية. شركات

الرهن العقاري، شركات المقاصة والتسوية والحفظ المركزي، وشركات تغطية  
مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

وتحتاج تلك الشركات بصفة عامة، إلى العديد من الخدمات المهنية  
من مراقب الحسابات، وكل خدمة تحقق هدف أو أكثر ولها مردود معين،  
ونكس في نفس الوقت توجد فجوة توقعات في هذا المجال نوجز أركانها فيما  
يلي :

1/3- الطلب على خدمات مراقب الحسابات للشركات العاملة في مجال  
الأوراق المالية.

يشمل الطلب على خدمات مراقب الحسابات لتلك الشركات كلا من  
الخدمات المهنية التالية :

- أ- مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة.
- ب- مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة.
- ج- مراجعة المعلومات القطاعية.
- د- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية الكاملة.
- هـ- الفحص المحدود للقوائم المالية ربع السنوية المختصرة.
- و- اختبار المعلومات المالية المستقبلية.
- ز- التأكيد على الثقة في موقع الشركة على شبكة الإنترنت Web.Trust.
- ح- التأكيد على الثقة في النظم الفورية Sys.Trust.
- ط- المراجعة المستمرة CA.
- ك- خدمات التحليل المالي وتقييم فرص الاستثمار المتاحة في الأوراق  
المالية.
- ل- التصديق على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية.

## **2/3- فجوة التوقعات في مجال خدمات مراقبة الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :**

قياساً على تحليلنا لفجوة التوقعات في مجال خدمات مراقبة الحسابات للبنوك التجارية يمكن الجزم بأن هناك فجوة توقعات في مجال خدمات مراقبة الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتكون ملامحها كما يلي:

أ- أن هناك فائض طلب على خدمات مراقبة الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتمثل في الخدمات المطلوبة التالية والتي لا يوفرها مراقب الحسابات.

- المراجعة المستمرة لحسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- التأكيد على الثقة في موقع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية على الإنترنت.
- التأكيد على السكّة في النظم الفورية في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- التصديق على تقرير الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية تصميمياً وتشغيلياً في تلك الشركات.
- الخدمات الاستشارية الإلكترونية.

ب- أن حرص الدول على تطوير أسواق الأوراق المالية سواء من خلال نظم التداول وعمليات المقاصة والتسوية والتدويل والعمولة وحوكمة الشركات العاملة في هذا المجال، وتطوير قواعد القيد والشطب والتعديل في البورصة كلها عوامل سوف تزيد تلك الفجوة في السنوات القادمة.

ج- أن العبء المهني كبير على مراقب الحسابات من جهة، والجهد المهني مطلوب من الأكاديميين الممارسين مثلثا من جهة أخرى، لأغراض تطوير تشكيلة خدمات مراقبة الحسابات لتلك الشركات وتضييق الفجوة التي تنمو باستمرار، فهل نحن فاعلون ؟ هذا ما نسعى إليه في هذا الكتاب.

#### 4- مستقبل خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

بناءً على ما تناولناه في الصفحات السابقة من هذا الفصل واطلاقاً من خلفية وأهمية دورنا نحن الأكاديميين الممارسون نستطيع القول أن مستقبل مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مستقبل واعد وإيجابي للأسباب التالية :

##### 4/1- المنافسة الدولية في سوق الخدمات المهنية :

تتصف بيئة ممارسة الخدمات المهنية بصفة عامة في الفترة القادمة بتحرير تلك الخدمات وزيادة حدة المنافسة المهنية الإقليمية والدولية، ويترتب على ذلك خلق حافز لمراقبي الحسابات العرب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة نتيجة قدراتهم المهنية ودعم قدرتهم التنافسية من خلال الآليات التالية :

أ- اهتمام المنظمات المهنية بالتعليم المهني المستمر.

ب- اهتمام المنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة الكبرى بالتدريب المهني المستمر.

ج- حرص مراقبي الحسابات على تنمية قدراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص.

##### 4/2- عولمة أسواق الأوراق المالية :

يترتب على اتجاه الدول نحو تدويل وعولمة أسواق الأوراق المالية لجذب الاستثمارات الدولية عابرة الحدود الإقليمية فتح مجال كبير لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ويحتاج الأمر منهم عندئذ إلى ما يلي :

أ- التطوير المستمر في قدراتهم المهنية.

ب- التدريب المستمر على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

ج- الاستفادة القصوى من خدمات الإنترنت.

### 2/3- فجوة التوقعات في مجال خدمات مراقبة الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

قياساً على تحليلنا لفجوة التوقعات في مجال خدمات مراقبة الحسابات للبنوك التجارية يمكن الجزم بأن هناك فجوة توقعات في مجال خدمات مراقبة الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتكون ملاحظتها كما يلي:

أ- أن هناك فائض طلب على خدمات مراقبة الحسابات للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية يتمثل في الخدمات المطلوبة التالية والتي لا يوفرها مراقب الحسابات.

- المراجعة المستمرة لحسابات الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- التأكيد على الثقة في موقع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية على الإنترنت.
- التأكيد على الثقة في النظم الفورية في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.
- التصديق على تقرير الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية تصميمياً وتشغيلياً في تلك الشركات.
- الخدمات الاستشارية الإلكترونية.

ب- أن حرص الدول على تطوير أسواق الأوراق المالية سواء من خلال نظم التداول وعمليات المقاصة والتسوية والتدويل والعملة وحكومة الشركات العاملة في هذا المجال، وتطوير قواعد القيد والشطب والتعديل في البورصة كلها عوامل سوف تزيد تلك الفجوة في السنوات القادمة.

ج- أن العبء المهني كبير على مراقب الحسابات من جهة، والجهد المهني مطلوب من الأكاديميين الممارسين مثلنا من جهة أخرى، لأغراض تطوير تشكيلة خدمات مراقبة الحسابات لتلك الشركات وتضييق الفجوة التي تنمو باستمرار، فهل نحن فاعلون ؟ هذا ما نسعى إليه في هذا الكتاب.

#### 4- مستقبل خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

بناءً على ما تناولناه في الصفحات السابقة من هذا الفصل وإطلاقاً من خلفية وأهمية دورنا نحن الأكاديميين الممارسون نستطيع القول أن مستقبل مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية مستقبل واعد وإيجابي للأسباب التالية :

##### 1/4- المنافسة الدولية في سوق الخدمات المهنية :

تتصف بيئة ممارسة الخدمات المهنية بصفة عامة في الفترة القادمة بتحرير تلك الخدمات وزيادة حدة المنافسة المهنية الإقليمية والدولية، ويترتب على ذلك خلق حافز لمراقبي الحسابات العرب بصفة عامة والمصريين بصفة خاصة نتيجة قدراتهم المهنية ودعم قدرتهم التنافسية من خلال الآليات التالية :

أ- اهتمام المنظمات المهنية بالتعليم المهني المستمر.

ب- اهتمام المنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة الكبرى بالتدريب المهني المستمر.

ج- حرص مراقبي الحسابات على تنمية قدراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات على وجه الخصوص.

##### 2/4- عولمة أسواق الأوراق المالية :

يترتب على اتجاه الدول نحو تدويل وعولمة أسواق الأوراق المالية لجذب الاستثمارات الدولية عابرة الحدود الإقليمية فتح مجال كبير لخدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ويحتاج الأمر منهم عندئذ إلى ما يلي :

أ- التطوير المستمر في قدراتهم المهنية.

ب- التدريب المستمر على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

ج- الاستفادة القصوى من خدمات الإنترنت.

د- تصدير الخدمات المهنية.

هـ- الشراكة مع مكاتب المحاسبة الدولية الكبرى.

3/4- الاتجاه نحو حوكمة مهنة المحاسبة والمراجعة :

من أحدث الاستراتيجيات والتوجهات على مستوى الدول الآن من جهة، والمنظمات المهنية الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من جهة أخرى، ما يمكن أن نطلق عليه حوكمة المهنة أو الحوكمة المهنية Professional Governance ونود أن نشير في هذا الشأن إلى ما يلي :

أ- تعرف حوكمة المهنة بأنها مجموعة الآليات والسياسات والإجراءات الرسمية ذات السبب المهني من جانب الدولة وأجهزتها المهنية التي تستهدف الارتقاء بالمهنة كماً ونوعاً وتعظيم مردودها الاقتصادي والاجتماعي.

ب- أن الحوكمة المهنية تنبع من إدراك الدولة وجهات الرقابة المهنية مثل السلطة التشريعية وهيئة سوق المال والسلطة التنفيذية لدور المهنة الحيوى في دعم الاقتصاد الوطنى وزيادة المقدرة التنافسية للشركات الوطنية دولياً من جهة ودعم القدرة التنافسية لسوق الأوراق المالية الوطنية مع أسواق المال الإقليمية والدولية.

ج- أن من أهم آليات الحوكمة المهنية ما يلي :

• تطوير التشريعات المهنية.

• تطوير النصوص التشريعية في قوانين الشركات ذات البعد المهني.

• الاتجاه نحو الاندماجات الاقتصادية.

• تطوير نظم القيد والشطب في سجلات البورصة.

• إلزام الشركات بمجموعة من تقارير مراقبي الحسابات كل منها منتج لخدمة مهنية معظمها مستحدث.

• إلزام الشركات بإعداد ونشر تقرير حوكمي يصادق عليه مراقب الحسابات.

## 5- حوكمة الشركات في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

يجب أن تعمل البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية على تطبيق مبادئ ومفاهيم الحوكمة باعتبارها شركات مساهمة تمثل الركيزة الأساسية لسلامة عمل سوق المال، كما تلعب البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية دوراً كبيراً في حوكمة الشركات التي تتعامل معها حيث يوفر القطاع المصرفي الائتماني والسيولة اللازمة للعديد من الشركات والتي تساعدها على مباشرة نشاطها ونموها.

وتهدف الحوكمة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية إلى حماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف الخارجية ذات العلاقة لتحقيق الشفافية وتوفير كافة المعلومات لكافة الأطراف وتطبيق إجراءات الرقابة ومعايير المحاسبة الدولية، ويمكن تقسيم الأطراف ذات العلاقة بعملية الحوكمة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية، وتتمثل الأطراف الداخلية في مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وإدارة المراجعة الداخلية، في حين أن الأطراف الخارجية تتمثل في حملة الأسهم والمودعين ومراقب الحسابات الخارجي وجهات الرقابة الخارجية مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي.

أي أن الحوكمة تتصل بالطريقة التي تدار بها أعمال البنوك بحيث يتم حماية مصالح المساهمين والمودعين وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

ويحدد مفهوم الحوكمة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية العلاقة بين الإدارة والمساهمين والمراجعين الداخلية والخارجية وجهات الرقابة والمودعين وغيرها من الأطراف ذات المصلحة مثل المحللين الماليين وغيرها.

وتتمثل الأطراف الرئيسية التي لها علاقة بالحوكمة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية في جهات الإشراف والرقابة والمساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات الخارجيين والمحللين الماليين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة وذلك على النحو التالي :

#### أ- جهات الإشراف والرقابة :

يرتبط تحقيق مفهوم الحوكمة في البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بتطبيق إجراءات الرقابة التي تضعها جهات الإشراف والرقابة مثل هيئة سوق المال والبنك المركزي المسئول عن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

#### ب- المساهمون :

يلعب مساهمو البنك التجاري دوراً كبيراً في تحقيق مفهوم الحوكمة من خلال اختيارهم لمجلس الإدارة والذي يتولى تعيين مديرين تنفيذيين لديهم الكفاءة والخبرة وعلى معرفة وثيقة بالمخاطر المالية التي يتعرض لها البنك، وكذلك تعين المراجعين الداخليين، كما يتولى مساهمو البنوك والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية تعين مراقبي الحسابات الخارجيين بغرض تقييم المعلومات المالية وإبداء الرأي الفني المحايد فيها.

#### ج- مجلس الإدارة :

يعتبر مجلس إدارة البنك التجارى مسئولاً أمام المساهمين والمودعين عن المحافظة على مصالحهم، وذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بتعيين مديرين تنفيذيين لمباشرة الأعمال المصرفية اليومية، وتحدد القوانين واللوائح كيفية تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية ويجب أن يلتزم مجلس الإدارة بمعايير أخلاقية عالية وأن يمتلك الخبرة والمهارة لإدارة شئون البنك وأن يكون على دراية وفهم سليم بأنشطة البنك والمخاطر المرتبطة بها من مخاطر سيولة ومخاطر مضاربة ومخاطر ربحية وغيرها.

#### د- لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية :

تلعب لجنة المراجعة بالبنوك التجارية وإدارة المراجعة الداخلية دوراً كبيراً في حوكمة الشركات عن طريق قيام إدارة المراجعة الداخلية بتقييم كافة أنشطة البنك وقيام لجنة المراجعة بتقييم ومتابعة الرقابة والمراجعة الداخلية وتقييم مدى تطابق أعمال الإدارة التنفيذية مع سياسات مجلس الإدارة.

#### هـ- مراقبي الحسابات الخارجيين :

يؤدى مراقبي الحسابات الخارجيين دوراً هاماً في تقييم كافة المعلومات المالية التى تقوم الإدارة بإعدادها بالإضافة إلى تقييم المخاطر المالية التى يتعرض لها البنك وإبداء الرأى الفنى المحايد فى القوائم المالية. و- المحللين الماليين والمودعين وغيرهم :

يساعد المحللين الماليين وشركات السمسرة والمودعين فى تحقيق مفهوم الحوكمة من خلال حصولهم على العديد من المعلومات وتحليلها وتقديم النصح والمشورة للعلاء.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية تلعب دوراً هاماً فى تطبيق مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتحفيز الشركات التى تتعامل مع البنوك التجارية على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لضمان تعاملها مع البنك

وحصولها على العديد من المزايا والتسهيلات الائتمانية. التي تمكنها من مباشرة نشاطها التجاري أو الصناعي.

#### 6- ضوابط جودة أداء مراقبي الحسابات بالبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية :

اهتمت الهيئة العامة لسوق المال في مصر بمراقبة الجودة للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بالمراجعة والفحص المحدود للمطومات المالية والتاريخية للشركات وخاصة الشركات المقيدة بالبورصة والبنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية حيث قامت الهيئة العامة لسوق المال بمصر بإصدار معيار يلزم المؤسسات والأفراد القائمين بأعمال المراجعة بوضع نظام لمراقبة الجودة بهدف التأكد من أن المؤسسة والعاملين بها ملتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن التقارير الصادرة من مكتب المراجعة ملائم للظروف، وأن القوائم المالية للشركات محل المراجعة تعكس حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال.

وتتضمن هذه القواعد عناصر مراقبة الجودة ومسئولية إدارة مكتب المراجعة نحو التزام جميع العاملين بمعايير الجودة، كما تحتوى على المتطلبات المهنية والأخلاقية والسلوكية الواجب اتباعها سواء في علاقتهم بعملائهم أو الغير من المستثمرين أو الجهات المهنية الأخرى بجانب ضرورة التزام مكاتب المراجعة بتطوير مواردها البشرية ونظم الرقابة الداخلية بها، وتعد هذه القواعد ملزمة لجميع مراجعي الحسابات الناتجة عن مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ويعد الالتزام بهذه القواعد شرطاً لاستمرار قيد مراجعي الحسابات بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة لسوق المال، حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 96 لسنة 2006 بشأن ضوابط القيد في

سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة وتشكيل لجنة القيد في هذا السجل، حيث يجب على أن يكون تعيين مراقبي الحسابات من بين مراقبي الحسابات المقيدين بهذا السجل اعتباراً من تعينات مراقبي حسابات القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة بالجدول الرسمي (1) و(2) والجدول غير الرسمي (1) وكذلك للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار التي تبدأ من أول يناير 2007 ويجب أن يلتزم مراقبو الحسابات المقيدون بهذا السجل بضوابط الجودة التي تضعها الهيئة، ومن ناحية أخرى يكون للهيئة العامة لم سوق المال الحق في إيقاف أو شطب مراقب الحسابات غير الملتزم بهذه الضوابط من سجل الهيئة ويتم القيد في هذا السجل بناء على قرار من لجنة قيد مراقب الحسابات بالهيئة بعد الاعتماد من رئيس الهيئة، أي أنه لا يجوز لغير مراقبي الحسابات المقيدون بهذا السجل مراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار.

ويشترط للقيد بسجل مراقبي الحسابات المشار إليه بالمادة الأولى من هذا القرار استيفاء ما يلي :

أ- أن يكون قد مر على قيد مراقب الحسابات بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين (سجل مراقبي حسابات شركات الأموال) خمسة سنوات على الأقل مع تقديم شهادة بذلك.

ب- أن يكون مراقب الحسابات عضواً بشعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة بنقابة التجار، مع تقديم أصل وصورة لبطاقة العضوية للشعبة للتحقق من استمراره في مزاوله المهنة مع تقديم شهادة من الشعبة بأنه لم يصدر في شأنه أحكام تأديبية.

ج- أن يتوافر في مراقب الحسابات أحد الشروط الثلاثة التالية على الأقل :

- 1- أن يكون مقيداً بسجل مراقبي حسابات البنوك لدى البنك المركزي المصري.
- 2- أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية أو حاصلأ على إحدى الشهادات المهنية الأجنبية المعادلة لها (ACCA, CA, CPA) أو حاصلأ على درجة الدكتوراه في المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها.
- 3- أن يكون قد قام بمراجعة حسابات شركات المساهمة لمدة 5 سنوات على الأقل وأن يكون قد قام بمراجعة حسابات 5 شركات على الأقل خلال كل سنة منها.
- د- ألا يكون لمراقب الحسابات أية مصالح في الشركة أو صندوق الاستثمار في صورة مساهمات أو وثائق أو الاشتراك في إدارتها وبما يتفق مع أحكام المادة 104 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية.
- ويلتزم قطاع التمويل وحوكمة الشركات بالهيئة بإعداد بيان مستقل لكل مراقب حسابات يدون به تاريخياً مدى التزامه بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد الاستقلالية.
- ويستمر نقل قيد مراقبي الحسابات المسجلين لدى الهيئة حالياً في سجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار إلى السجل المشار إليه في هذا القرار.
- ووفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (74) لسنة 2006 تم تحديد مقابل الخدمات لدى قيد مراقبي الحسابات في سجل مراقبي حسابات بالهيئة بمبلغ 1000 جنيه ومقابل خدمات سنوى 500 جنيه عن كل سنة قيد. وتحديد مقابل خدمات 1000 جنيه سنوياً على الشركات المقيدة بالبورصة في ضوء الخدمات التي توفرها الهيئة والناشئة عن دراسة القوائم

المالية لتحديد مدى التزامها بقواعد ومبادئ الإفصاح وتطبيقها لمعايير المحاسبة والتزامها بقواعد ومعايير حوكمة الشركات على أن يسد هذا المقابل في بداية كل عام في تاريخ لا يتعدى تقديم الميزانية السنوية.

ويلتزم مراقبو الحسابات المقيدون بالسجل المشار إليه في هذا القرار بضوابط ومعايير الجودة التي تضعها الهيئة العامة لسوق المال. وتصدر الهيئة الإجراءات التنفيذية اللازمة للتحقق من الالتزام بهذه الضوابط والمعايير. وللهيئة الحق في إيقاف أو شطب مراقب الحسابات من هذا السجل في حالة عدم التزامه بهذه الضوابط والمعايير.

والحاقاً لقرار السيد الدكتور رئيس الهيئة العامة لسوق المال رقم 96 لسنة 2006 بشأن ضوابط القيد في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة، وإنطلاقاً من دور الهيئة لحماية المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستكمالاً لجهودها في تدعيم الثقة في القوائم المالية المنشورة من الشركات وباعتبار مراقبي الحسابات طرف أساسى في جودة هذه القوائم التي تخضع لمراجعتهم، فقد صدر قرار السيد الدكتور رئيس الهيئة رقم 140 في 12/19/2006 بشأن معيار مراقبة الجودة للمؤسسات والأفراد الذين يقومون بالمراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية والتاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها.

ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المؤسسات والأفراد المذكورين إلى وضع نظام لمراقبة الجودة يهدف إلى التأكد بأن مكاتب المراجعة والعاملين بها ملتزمون بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن التقارير الصادرة عن مراقبي الحسابات ملائمة للظروف وأن القوائم المالية للشركات محل المراجعة تعكس بمصدقية حقيقة المركز المالى ونتائج الأعمال.

وتتضمن هذه القواعد عناصر مراقبة الجودة ومسئولية مكاتب المراجعة نحو إلزام كافة العاملين بها بمعايير الجودة والتدقيق.

كما تحتوى القواعد على المتطلبات المهنية والأخلاقية والسلوكية الواجب اتباعها سواء في علاقة مراقبي الحسابات بعملاتهم أو الغير من المستثمرين أو الجهات المهنية الأخرى.

وأخيراً تحتوى هذه القواعد على التزامات مكاتب المراجعة بتطوير مواردها البشرية ونظم الرقابة الداخلية بها.

وتعد هذه القواعد ملزمة لكافة مراجعي الحسابات القائمين على مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة بالجدول الرسمي (1)؛ (2) والجدول غير الرسمي (1) والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.

ويعد الالتزام بهذه القواعد شرطاً لاستمرار قيد مراقبي الحسابات بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة لسوق المال.

ويهدف المعيار المصرى لمراقبة الجودة إلى تحديد مسؤوليات مراقبي الحسابات تجاه نظام مراقبة الجودة على عمليات المراجعة وتحديد مسؤوليات العاملين بمكتب المراجعة فيما يتعلق بإجراءات مراقب الجودة والتأكد من التزام العاملين بمكتب المراجعة بالمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية وأن تقارير المراجعة الصادرة عن مكتب المراجعة ملائمة للظروف، ويتكون نظام مراقبة الجودة من سياسات مصممة لتحقيق ذلك، ويطبق المعيار المصرى لمراقبة الجودة على جميع مكاتب المراجعة ولكن طبيعة السياسات والإجراءات التي يطبقها كل مكتب مراجعة لمراقبة الجودة تستوقف على عناصر متعددة مثل حجم المكتب وخصائص المكتب التشغيلية، وما إذا كان جزء من مكتب متعدد الفروع أم لا.

ويشتمل نظام مراقبة الجودة في أى مكتب مراجعة على العناصر

التالية :

1/7 مسؤوليات قادة مكتب المراجعة تجاه الجودة داخل المكتب.

2/7 المتطلبات الأخلاقية والسلوكية.

3/7 قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وقبول المهام المحددة.

4/7 الموارد البشرية.

5/7 أداء المهام.

6/7 المتابعة.

7/7 التوثيق.

وسنعرض لكل عنصر من عناصر مراقبة الجودة السابقة على النحو التالي :

1/7 مسؤوليات قادة مكتب المراجعة تجاه الجودة داخل المكتب.

ينبغي توثيق سياسات وإجراءات مراقبة الجودة وإبلاغها التي كل العاملين بمكتب المراجعة، وتصف تلك المعلومات سياسات مراقبة الجودة وإجراءات وأهدافها ومسئولية كل شخص يعمل بمكتب المراجعة فيما يتعلق بالجودة، مع ضرورة الحصول على آراء العاملين بمكتب المراجعة فيما يتعلق بسياسات وإجراءات مراقبة الجودة وتشجيعهم على إبداء الرأي في تلك السياسات.

2/7 المتطلبات الأخلاقية والسلوكية.

يجب أن تعمل السياسات والإجراءات المتعلقة بمراقبة الجودة على التأكد بصورة مستمرة من محافظة كافة العاملين بمكتب المراجعة على استقلالهم طبقاً لآداب وسلوك مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، مع تحديد متطلبات هذا الاستقلال ومن يخضع له، وتحديد الظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً لهذا الاستقلال، وتقييم تلك الظروف واتخاذ الإجراءات الملائمة للقضاء على تلك التهديدات وتخفيضها لدرجة مقبولة أو قد يكون في بعض الأحيان من الملائم الاتسحاب من مهمة المراجعة أو الفحص إذا كان من الصعب القضاء على مثل تلك التهديدات. ويجب على المسئولية بمكتب المراجعة تقييم تأثير العملاء على استقلال العاملين بمكتب المراجعة مع

دراسة الظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً للاستقلال حتى يتسنى اتخاذ الإجراء الملائم.

ويجب أن يحصل مكتب المراجعة على إقرارات سنوية مكتوبة من العاملين به بالالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بتحقيق الاستقلال والمرتبطة بأداب وسلوك مزاوولي مهنة المحاسبة والمراجعة.

3/7 قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وقبول بعض المهام المحددة.

يجب على مكتب المراجعة أن يضع سياسات وإجراءات لقبول واستمرار العلاقات مع العملاء مع الأخذ في الاعتبار نزاهة العملاء، ومدى توافر الكفاءات في مكتب المراجعة لأداء المهام المكلف بها وأن المكتب لديه القدرات والوقت والموارد اللازمة لتنفيذ تلك المهام مع توافر المتطلبات الأخلاقية والسلوكية للعاملين بالمكتب.

وفيما يتعلق بنزاهة العمل فإنه يجب على مكتب المراجعة التأكد من هوية وسعة الملاك والإدارة العليا والأطراف ذوى العلاقة والمسؤولين عن حوكمتها وطبيعة عمليات المنشأة، وما إذا كانت المنشأة محل المراجعة تعمل على إبقاء أتعاب المراجعة إلى أقل حد ممكن، وما إذا كانت هناك دلائل تشير إلى وجود قيود على نطاق عملية المراجعة، ومدى وجود دلائل على تورط العميل محل المراجعة في غسيل الأموال أو غير ذلك الأنشطة الإجرامية الأخرى مع دراسة أسباب اقتراح تعيين مكتب المراجعة أو أسباب عدم تعيين مكاتب المراجعة الأخرى.

وتزداد بلائشك معرفة مكتب المراجعة بنزاهة العميل في سياق العلاقة المستمرة مع هذا العميل.

ويتم الحصول على المعلومات التي تخص نزاهة العميل عن طريق الاتصال بمقدمي الخدمات المهنية المحاسبية الحاليين والسابقين للعميل وذلك طبقاً للميثاق العام المصرى لأداب وسلوكيات مزاولة مهنة المحاسبة

والمراجعة والمناقشات مع الغير، والاستفسار من رجال البنوك والمستشارين القانونيين والصناعيين والبحث عن أية معلومات تكون موجودة في مراكز المعلومات.

وفيما يتعلق بمدى توافر الكفاءات والقدرات والموارد اللازمة للقيام بمهمة المراجعة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار مدى معرفة العاملين بمكتب المراجعة بنشاط العمل وخبرة العاملين بمكتب المراجعة بالمتطلبات التنظيمية والقدرة على اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة بفعالية ومدى توافر العاملين ذو القدرات والكفاءات اللازمة ووجود الخبراء عند الحاجة، ومدى توافر الأفراد للوفاء بمتطلبات المعايير والصلاحية لأداء فحص مراقبة الجودة على المهام، بالإضافة إلى ضرورة التأكد من قدرة مكتب المراجعة على إكمال مهمة المراجعة المكلف بها في الوقت المناسب والمحدد.

ومن ناحية أخرى يجب على مكتب المراجعة الأخذ في الاعتبار ما إذا كان قبول مهمة مع عميل جديد يمكن أن يؤدي إلى وجود تعارض فعلي أو ملحوظ للمصالح وذلك لتحديد ما إذا كان من الملائم قبول المهمة أم لا.

ويتضمن قرار الاستمرار مع العميل دراسة العديد من الأمور الجوهرية التي قد حدثت أثناء المهمة الحالية أو السابقة وتأثيرها على استمرار العلاقة، فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون العميل قد بدأ في توسيع نشاطه التجاري في منطقة ليس لمكتب المراجعة دراية بها وليس لديه الخبرة الكافية فيها.

وإذا حصل مكتب المراجعة على معلومات كانت من الممكن أن تجعله يرفض المهمة إذا ما توفرت لها من قبل، ينبغي دراسة المسؤوليات المهنية والقانونية التي تسرى في مثل هذه الظروف ويشمل ذلك ما إذا كان مطلوب من مكتب المراجعة تبليغ الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بالتعيين أو، في بعض الحالات، السلطات الرقابية، أو إمكانية الانسحاب من المهمة أو من المهمة وقطع العلاقة مع العميل.

وإذا قرر مراقب الحسابات أنه من الملائم أن ينسحب فينبغي إجراء مناقشة مع المستوى الملائم في إدارة العمل ومع أولئك المسؤولين عن حوكمتها عن الانسحاب من المهمة وقطع العلاقة مع العمل وأسباب ذلك. ودراسة ما إذا كان هناك متطلب مهني أو تنظيمي أو قانوني لمكتب المراجعة ليستمّر أو ليبطل إنسحابه من المهمة والعلاقة مع العمل مع بيان أسباب الانسحاب إلى السلطات الرقابية.

#### 4/7 الموارد البشرية.

ينبغي على مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من أن لديها ما يكفي من العاملين ذوي القدرات والكفاءات ولديهم الالتزام بالمبادئ الأخلاقية اللازمة لأداء المهام بما يتماشى مع المعايير المهنية والتنظيمية والمتطلبات القانونية ولتمكين مكتب المراجعة أو الشركاء المسؤولين من إصدار تقارير ملائمة للظروف.

وتشتمل مثل تلك السياسات والإجراءات المسائل المعنية بشؤون الأفراد مثل التعيين، تقييم الأداء، القدرات، الكفاءة، وتنمية المستقبل الوظيفي، والترقي، والمرتبات والمكافآت وتقدير احتياجات الأفراد.

وتتضمن عملية التعيين في مكاتب المراجعة إجراءات تساعد مكاتب المراجعة على اختيار الأفراد الذين يتميزون بالنزاهة مع إمكانية تنمية القدرات والكفاءات اللازمة لأداء العمل.

ويمكن تنمية القدرات والكفاءات بعدة طرق مثل التطعيم المهني، والتنمية المهنية المستمرة ويشمل ذلك التدريب، وخبرة العمل، والتعلم من فريق أكثر خبرة، على سبيل المثال، أعضاء آخرون من فريق العمل.

وبناء عليه يجب أن تؤكد مكاتب المراجعة في سياساتها وإجراءاتها على الحاجة إلى التطعيم المستمر على جميع مستويات الأفراد العاملين بها،

وتوفر مصادر التدريب والإمكانات اللازمة لتمكين الأفراد العاملين من تنمية القدرات والكفاءات المطلوبة والحفاظ عليها. ويجوز لمكتب المراجعة استخدام شخص خارجي مؤهل بدرجة مناسبة لهذا الغرض في ظل عدم توافر المصادر الفنية والتدريبية الداخلية، أو لأي سبب آخر.

ولاشك أن إجراءات تقييم الأداء وتحديد المرتبات والمكافآت والترقي تؤدي إلى تنمية الكفاءات والالتزام بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية والحفاظ عليها وعلى وجه التحديد تجعل الأفراد مدركين لتوقعات مكتب المراجعة فيما يخص الأداء والمبادئ الأخلاقية والسلوكية، وتوفر للعاملين التقييم والمشورة بشأن الأداء والتقدم وتنمية المستقبل الوظيفي. وتساعد العاملين على فهم أن الترقى إلى مواقع ذا مسئولية أكبر يعتمد على جودة الأداء والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية وأن عدم الامتثال لسياسات مكتب المراجعة قد يؤدي إلى اتخاذ إجراء تأديبي.

ويؤثر حجم مكتب المراجعة وظروفه على هيكل عملية تقييم الأداء التي تقوم بها مكاتب المراجعة، فالمكاتب الأصغر، على وجه الخصوص، قد تستخدم طرق أقل رسمية عند تقييم أداء العاملين لديها.

وينبغي على مكتب المراجعة أن يكلف الشريك المسئول عن عملية المراجعة بتعريف أعضاء الإدارة العليا في منشأة العميل وأولئك المسئولون عن حوكمتها، بشخصيته ودوره، ويجب أن يتحلى الشريك المسئول بالقدرات اللازمة والكفاءة والسلطة والوقت للقيام بهذا الدور.

والشريك المسئول هو الشخص المسئول في مكتب المراجعة عن مهام المراجعة وأدائها وعن تقارير المراجعة، ويجب أن يكون هذا الشخص حاصلًا على الصلاحية الملائمة من الجهة التنظيمية أو القانونية أو المهنية، وتتضمن تلك السياسات والإجراءات نظم لمراقبة عبء العمل وتوافر الشركاء المسئولين حتى يمكن لهؤلاء الأفراد الحصول على الوقت الكاف لأداء مسئولياتهم.

وينبغي على مكتب المراجعة أن يكلف العاملين الملائمين ذوى القدرات والكفاءات ولديهم الوقت لأداء العمل بما يتفق مع المعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية وتمكين مكتب المراجعة أو الشركاء المسؤولين من إصدار تقارير ملائمة للظروف.

ويجب أن تضع مكاتب المراجعة الإجراءات اللازمة لتقييم قدرات الموظفين وكفاءاتهم ودرجة فهمهم للمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة، والمعرفة بالأنشطة التي يقوم العميل بأدائها، والقدرة على تطبيق الأحكام المهنية، وفهم سياسات مراقبة الجودة وإجراءاتها.

5/7 أداء للمهام.

ينبغي على مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من أن المهام تتم طبقاً للمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، ومن أن مكتب المراجعة أو الشريك المسؤول يصدر تقارير ملائمة للظروف.

وتسعى مكاتب المراجعة من خلال سياساتها وإجراءاتها إلى خلق اتساق في جودة أداء المهام ويتم غالباً تحقيق ذلك من خلال كتيبات يدوية أو إلكترونية أو برامج حاسب آلي أو أى شكل من الأشكال ذات التوثيق الموحد.

وتتمثل الأمور التي تطرح في هذا السياق ما يلي :

- كيفية شرح المهام لفرق العمل للحصول على فهم أهداف عملهم.
- عمليات الامتثال لمعايير العمل المطبقة.
- عمليات الإشراف على العمل وتدريب الموظفين والتطعيم.
- طرق فحص العمل الذي تم أدائه والأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذت ونوع التقرير الصادر.
- التوثيق الملائم للعمل الذي تم أدائه وتوقيت ودرجة الفحص الذي تم.
- إجراءات تحديث السياسات والإجراءات.

ومن الهام جداً أن يدرك جميع أعضاء فريق العمل أهداف العمل الذي يقومون به، وأداء العمل بروح الفريق والتدريب الملائم يعد أمراً ضرورياً حتى يدركوا بوضوح أهداف العمل المكلفين به.

ويشمل الإشراف متابعة لدى تقدم مهمة المراجعة أو الفحص، ومراعاة قدرات أعضاء فريق العمل وكفاءاتهم، وإذا ما كان لديهم الوقت الكافي لإتمام عملهم، وإذا ما كانوا يدركون التعليمات، وإذا ما كان العمل يتم بما يتفق مع الاتجاه المخطط له نحو أداء المهمة، ومناقشة المسائل الجوهرية التي قد تطرأ أثناء القيام بالمهمة، ومراعاة هذه الأهمية وتعديل الاتجاه المخطط له على نحو ملائم، وتحديد الأمور التي تحتاج للاستشارة أو التمعن من أعضاء فريق العمل الأكثر خبرة أثناء قيامهم بالمهمة.

ويجب أن يقوم أعضاء فريق العمل الأكثر خبرة بما فيهم الشريك المسئول عن العمل بفحص العمل الذي قام بأدائه أعضاء فريق العمل الأقل خبرة، حيث يجب فحص ما يلي :

أ- هل تم أداء العمل بما يتفق مع المعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية؟

ب- هل هناك أمور جوهرية تم إثارتها وتحتاج إلى دراسة ؟

ج- هل تمت الاستشارة اللازمة؟ وما إذا كان قد تم توثيق النتائج الناتجة وتنفيذها؟

د- ما إذا كان هناك حاجة لمراجعة طبيعة وتوقيت ودرجة العمل الذي تم أدائه؟

هـ- ما إذا ما كان العمل الذي تم أدائه يعزز ما تم التوصل إليه من نتائج وتم توثيقه بالصورة الملائمة ؟

و- ما إذا كانت أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لدعم التقرير ؟

ز- ما إذا كان قد تم تحقيق أهداف إجراءات المهمة ؟

وينبغي على مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من القيام بالتشاور الملائم بشأن الأمور الصعبة أو الأمور محل النزاع، وإتاحة الموارد الكافية لتسهيل القيام بالتشاور الملائم، وتوثيق طبيعة مثل ذلك التشاور وتوثيق نطاقه، وكذلك توثيق النتائج التي أسفر عنها التشاور وتنفيذها.

ويشمل التشاور المناقشة، على المستوى المهني الملائم، مع أشخاص من داخل مكتب المراجعة أو خارجه ممن لديهم الخبرة المتخصصة لحل الأمور الصعبة أو الأمور محل النزاع. ويساعد التشاور على الارتقاء بالجودة وتحسين تطبيق الأحكام المهنية، كما يجب تشجيع العاملين لطلب المشورة في الأمور الصعبة والأمور محل النزاع.

ويتطلب التشاور الفعال مع مهنيين آخرين أن يقدم إلى أولئك الذين تمت استشاراتهم كل الحقائق المتعلقة التي ستمكنهم من أن يقوموا بإسداء النصيحة في الأمور الفنية أو الأخلاقية أو غيرها، كما تتطلب إجراءات التشاور، التشاور مع ذوي المعرفة الملائمة وأصحاب الأقدمية والخبرة داخل المكتب (أو إذا أمكن من خارج المكتب)، بشأن أمور جوهرية فنية وأخلاقية وغيرها والتوثيق والتنفيذ الملائم للنتائج التي أسفرت عنها المشاورات.

ويجوز لمكاتب المراجعة التي بحاجة إلى استشارة خارجية، على سبيل المثال، السئى ليس لديها موارد داخلية ملائمة أن تستفيد من الخدمات الاستشارية التي تقدمها مكاتب المراجعة الأخرى، والجهات المهنية الرقابية، والهيئات التجارية التي تقدم خدمات متعلقة بمراقبة الجودة قبل التعاقد على مثل تلك الخدمات.

ويجب أن يتم توثيق التشاور بين الأشخاص الذين يسعون للحصول على الاستشارة وأولئك الذين تمت استشاراتهم، والذي يخص أمور صعبة أو أمور مهنية محل للنزاع، ويجب أن يكون التوثيق كاملاً بما فيه الكفاية

ومفصل يمكن فهم موضوع التشاور، ونتائج التشاور بما فيها من قرارات قد اتخذت والأسس التي بنيت عليها تلك القرارات وكيف تم تنفيذها.

وينبغي وضع سياسات وإجراءات للتعامل وحل الاختلافات الرأى داخل فريق العمل مع أولئك الذين تمت استشاراتهم، وكذلك بين الشريك المسئول وفاحص مراقبة الجودة على المهام- إن وجدت- وينبغي دائماً توثيق النتائج التي تم التوصل إليها وتنفيذها.

وتشجع مثل تلك الإجراءات على التعرف على اختلافات الرأى في مرحلة مبكرة، وتقدم إرشادات عامة واضحة بالنسبة للخطوات التالية التي ستتخذ بعد ذلك، كما يتطلب توثيقاً فيما يخص حل الاختلافات وتنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها.

وينبغي على مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات، لأداء مهام ملاحمة، وفحص مراقبة الجودة على المهام للتوصل إلى تقييم موضوعي للأحكام الشخصية الجوهرية التي أصدرها فريق العمل والنتائج التي تم التوصل إليها عند صياغة التقرير. وينبغي لمثل تلك السياسات والإجراءات أن تتطلب فحص رقابة الجودة لجميع عمليات المراجعة للقوائم المالية للمنشآت المقيدة في البورصة.

ويتم تعريف فحص رقابة الجودة بأنها عملية مصممة لتقديم تقييم موضوعي، قبل صدور التقرير عن الأحكام الهامة التي أعطاها فريق العمل والاستنتاجات التي توصلوا إليها عند صياغة التقرير، كما يجب وضع معايير يتم على أساسها تقييم جميع عمليات المراجعة والفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها.

وينبغي على مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات توضح :

( أ ) طبيعة وتوقيت ومدى مهمة فحص رقابة جودة أداء مهام المراجعة.

(ب) معايير لجدارة فاحصى مهام رقابة الجودة.

و (ج) متطلبات التوثيق الخاصة بمهام فحص رقابة الجودة.

(1) طبيعة وتوقيت ومدى فحص رقابة جودة أداء مهام المراجعة:

يتعلق فحص رقابة جودة أداء مهام المراجعة في العادة بمناقشة فحص للقوائم المالية مع الشريك المسئول أو أية معلومات أخرى متعلقة بالموضوع والتقرير، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان التقرير يعتبر ملائماً، ويتعلق فحص ما قبل الإصدار أيضاً بفحص أوراق عمل منتقاة متعلقة بالأحكام الشخصية الجوهرية التي اتخذها فريق المهام والنتائج التي توصلوا إليها. وتعتمد درجة الفحص على تشابك المهمة وخطر ألا يكون التقرير ملائماً للظروف، ولا يقلل الفحص من مسئوليات الشريك المسئول.

ويشمل رقابة جودة أداء مهام المراجعة بالنسبة لمراجعة القوائم المالية دراسة تقييم فريق العمل لاستقلالية مكتب المراجعة فيما يتعلق بالمهمة المحددة، والمخاطر الجوهرية التي تم تحديدها أثناء القيام بالمهمة وردود الأفعال الخاصة بتلك المخاطر، والأحكام الشخصية التي اتخذها فريق المراجعة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالأهمية النسبية والمخاطر الجوهرية، وما إذا كان قد تم عمل التشاور الملائم بشأن أمور تتعلق باختلافات الرأي أو غير ذلك من الأمور الصعبة أو الأمور محل النزاع، والنتائج المترتبة على تلك المشاورات، وتحديد أهمية حالات سوء عرض القوائم المالية التي تم تصويبها أو لم يتم تصويبها وكيفية التعامل معها أثناء المهمة، والأمور التي يجب نقلها لإدارة العميل وأولئك المسئولون عن الحوكمة فيها والأطراف الأخرى مثل الجهات الرقابية إذا دعت الحاجة لذلك، وإذا ما كانت أوراق العمل المنتقاة للفحص تعكس العمل الذي تم أدائه فيما يتعلق بالأحكام الشخصية الجوهرية وتدعم النتائج التي تم التوصل إليها، ومدى ملائمة التقرير المزمع إصداره.

ويقوم فاحص رقابة الجودة بالفحص في الوقت المناسب على مراحل مناسبة أثناء المهمة حتى يتم حل الأمور الجوهرية سريعاً على نحو مرضٍ للفاحص قبل إصدار التقرير.

وفاحص رقابة الجودة على أداء مهام المراجعة - هو شريك أو شخص آخر في مكتب المراجعة، أو شخص من خارج مكتب المراجعة، مؤهل بدرجة مناسبة، أو فريق مكون من مجموعة من أولئك الأفراد الذين لديهم الخبرة الملائمة والكافية والصلاحية لتقييم الأحكام الهامة التي قدمها فريق العمل الذي يقوم بأداء مهمة المراجعة بما فيهم الخبراء والاستنتاجات التي توصلوا إليها عند صياغة التقرير بطريقة موضوعية وذلك قبل صدور التقرير.

وإذا قام فاحص رقابة الجودة بإعطاء توصيات لم يقبلها الشريك المسؤول ولم تحل المسألة على نحو مرضٍ للفاحص، فلا يصدر التقرير حتى تحل المسألة بإتباع إجراءات مكتب المراجعة التي تخص التعامل مع اختلافات الرأي.

(ب) معايير جدارة فاحص مهام فحص رقابة الجودة :

ينبغي أن تتضمن سياسات مكتب المراجعة إجراءات تعيين فاحصو رقابة الجودة ويتم تحديد جدارتهم من خلال :

(أ) المؤهلات الفنية المطلوبة لأداء هذا الدور، ويشمل ذلك الخبرة والصلاحية اللازمة.

و(ب) مدى إمكانية استشارة فاحص ما قبل الإصدار بشأن المهمة دون التأثير على موضوعيته.

وتشمل المؤهلات الفنية لفاحص ما قبل الإصدار الخبرة الفنية والخبرة العملية والصلاحية اللازمة لأداء المهمة، وتشكل من خبرة فنية وخبرة عملية وصلاحية كافية وملائمة تعتمد على ظروف المهمة.

وللحفاظ على موضوعية فاحص رقابة الجودة يجب ألا يختاره الشريك المسئول، ولا يشارك بطريقة أخرى في المهمة أثناء فترة للفحص، ولا يتخذ قرارات نيابة عن فريق المهام، وألا يكون عرضة لأية اعتبارات من شأنها تهديد موضوعية الفحص.

ويجوز للشريك المسئول استشارة فاحص رقابة الجودة أثناء القيام بالمهمة، ولا يجب أن تؤثر مثل تلك الاستشارة على جدارة فاحص رقابة الجودة عند أداء عمله. ومع ذلك فحين تصبح طبيعة الاستشارات ودرجتها جوهرية، يأخذ كلا من فريق المهام والفاحص حذره كي يحافظ على موضوعية الفاحص، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، يعين شخص آخر من داخل مكتب المراجعة أو شخص من خارجه مؤهل بدرجة مناسبة لكي يلعب دور إما فاحص ما قبل الإصدار أو الشخص الذي تتم استشارته بشأنه المهمة. ويجب أن تسمح سياسات مكتب المراجعة بتغيير فاحص رقابة الجودة وذلك في حالة عدم قدرته على أداء فحص موضوعي.

(ج) توثيق مهام فحص رقابة جودة أداء المهمة :

ينبغي أن تتطلب السياسات والإجراءات المعنية بتوثيق رقابة الجودة توثيقاً يتضمن أن :

(أ) الإجراءات التي تتطلبها سياسات مكتب المراجعة بشأن فحص ما قبل الإصدار قد تم تنفيذها.

(ب) قد تم الانتهاء من فحص رقابة الجودة قبل إصدار تقرير المراجعة.

(ج) الفاحص ليس على دراية بأية أمور ما زالت معقدة من شأنها جعل الفاحص يظن أن الأحكام الشخصية الجوهرية التي أصدرها فريق تنفيذ المهام والنتائج التي توصلوا إليها غير ملائمة.

ويجب أن تقوم مكاتب المراجعة بوضع السياسات والإجراءات لاستكمال تجميع الملفات النهائية لمهمة المراجعة مع تحديد حد زمني لذلك تحدده القوانين أو السلوائح أو يحدده مكتب المراجعة، وفي حالة صدور تقريرين مراجعة مختلفين لنفس المهمة فإنه ينبغي التعامل مع كل تقرير على أنه عملية مستقلة.

ويجب وضع مكتب المراجعة لسياسات وإجراءات تضمن المحافظة على السرية والحيازة الآمنة والسلامة وإمكانية الوصول واسترجاع مستندات العملية التي تفرضها المتطلبات الأخلاقية للعاملين بمكتب المراجعة.

وتشتمل الإجراءات الرقابية التي يضعها مكتب المراجعة للحفاظ على السرية والحيازة الآمنة وسلامة وإمكانية الوصول واسترجاع مستندات المهمة على توفير ما يلي :

- استخدام كلمة سر بين أعضاء الفريق المسئول عن المهمة وذلك للسماح للأشخاص المسموح لهم فقط بالوصول إلى المستندات الإلكترونية.

- ضرورة وجود نسخ احتياطية من المستندات الإلكترونية.

- ضرورة توفير نسخ إلكترونية تعكس كافة محتويات المستند الورقي الأصلي بما في ذلك التوقيعات اليدوية مع وجود فهرسة مناسبة تسمح بإمكانية استعادة وطبع تلك النسخ كلما دعت الحاجة لذلك.

ويجب أن يضع مكتب المراجعة لسياسات وإجراءات لحفظ مستندات المهمة لفترة كافية تنفيذاً للقوانين والوائح أو لاحتياجات المكتب، مع ملاحظة أن تلك المستندات ملك لمكتب المراجعة الذي له الحق في توفير تلك المستندات أو جزء منها لملاء المكتب إذا لم يحدد القانون خلاف ذلك بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلالية مكتب المراجعة أو العاملين به.

## 6/7 المتابعة

لا بد من وجود تقييم دائم ومستمر لنظام مراقبة الجودة ويتضمن ذلك فحص دورى لمجموعة من المهام التى تم أدائها داخل مكتب المراجعة من أجل الحصول على تأكيد مناسب بأن نظام مراقبة الجودة بالمكتب يعمل بكفاءة وفعالية.

وينبغى على مكاتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من أن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفاعلية وملتزم بها عملياً. وينبغى أن تشمل مثل تلك السياسات والإجراءات على دراسة وتقييم لاستمرارية نظام مكتب المراجعة فى مراقبة الجودة، ويتضمن فحص دورى على مجموعة منتقاة من المهام التى تم أدائها.

والهدف من وراء مراقبة الالتزام بسياسات رقابة الجودة وإجراءاتها ببيان مدى التمسك بالمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، وما إذا كان هناك نظام مراقبة للجودة بصورة ملائمة وتم تنفيذه بفاعلية، وما إذا كان قد تم تطبيق سياسات وإجراءات مكتب المراجعة الخاصة بمراقبة الجودة بصورة ملائمة بحيث تكون التقارير التى يصدرها مكتب المراجعة أو الشركاء المتعاقدون ملائمة للظروف.

وتعهد مكاتب المراجعة بمسئولية متابعة الجودة إلى شريك أو شركاء أو أشخاص آخرين لديهم الخبرة الكافية والملائمة والصلاحيه فى مكتب المراجعة لتحمل تلك المسئولية، ويقوم أفراد متخصصون أكفاء بمراقبة نظام مراقبة الجودة فى مكتب المراجعة، وتغضى كلا من ملائمة وضع نظام مراقبة الجودة وفاعلية تشغيله داخل مكتب المراجعة.

وتتضمن عملية تقييم نظام مراقبة الجودة تحليلاً للتطورات الجديدة في المعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية وكيف تنعكس على سياسات مكتب المراجعة، وتحليل القرارات المكتوبة بشأن الالتزام بالسياسات والإجراءات المعنية بالاستقلالية، وكذلك التنمية المهنية المستمرة ويشمل ذلك التدريب، مع تحليل القرارات المتطقة بقبول واستمرار العلاقات مع العميل، وتحديد الإجراءات التصحيحية التي يجب أن تتخذ والتطوير الذي يجب أن يدخل على النظام، ويشمل ذلك تزويد سياسات مكتب المراجعة المتعلقة بالتعليم والتدريب بضرورة الحصول على تطبيقات وملاحظات العاملين، مع ضرورة إبلاغ العاملين بنقاط الضعف التي تم تحديدها في النظام، على مستوى فهم النظام، أو الالتزام به، بالإضافة إلى المتابعة بواسطة العاملين الملامين بمكتب المراجعة حتى يتم إجراء التعديلات اللازمة لسياسات مراقبة الجودة وإجراءاتها على وجه السرعة.

ويتم التفتيش على مجموعة منتقاة من المهام المكتملة في العادة على أسس دورية، وتشمل المهام المنتقاة للفحص مهمة على الأقل لكل شريك مسئول خلال دورة الفحص التي لا تستغرق في العادة أكثر من ثلاث سنوات.

ويعتمد الأسلوب الذي تنظم به دورة الفحص، متضمناً ذلك توقيت استقاء المهام الفرعية، على العديد من العوامل مثل حجم المؤسسة، وعدد المكاتب والتوزيع الجغرافي لها، ونتائج إجراءات المراقبة السابقة، ودرجة الصلاحية التي يحظى بها كل من الأفراد والمكاتب (فقط سبيل المثال، إذا ما كانت المكاتب الفرعية لديها الصلاحية للقيام بالتفتيش لنفسها أو إذا ما كان مصرحاً فقط للمكتب الرئيسي للقيام به، وطبيعة وتعقيد ممارسات مكتب المراجعة وتنظيمه، والمخاطر المرتبطة بعملاء مكتب المراجعة وبعض المهام المحددة.

وتشمل عملية التفتيش انتقاء المهام الفردية، ويجوز انتقاء بعض منها دون إخطار فريق المهام مسبقاً، ويقوم بفحص المهام أفراد غير مرتبطين بأداء المهمة أو فحص مراقبة الجودة على المهام.

ويجوز لمكتب المراجعة عند تحديد نطاق عمليات التفتيش، أن يضع في حساباته نطاق برنامج التفتيش الخارجي المستقل وعلى ألا يحل محل برنامج المراقبة الداخلي لمكتب المراجعة. وقد ترغب المكاتب الصغيرة والممارسون الأفراد في استخدام شخص خارجي مؤهل أو مكتب آخر للقيام بالتفتيش على المهام وغيره من إجراءات المراقبة.

وينبغي على مكتب المراجعة تقييم تأثير أوجه القصور المذكورة الناتجة عن عملية المتابعة، كما ينبغي أن يحدد ما إذا كان هناك نظام مراقبة الجودة بالمكتب يتماشى مع المعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، وأن التقارير التي أصدرها المكتب أو الشركاء المسئولون ملائمة للظروف، مع بيان حالات القصور المتعلقة بالنظام المتكررة أو غير ذلك من أوجه القصور الجوهرية التي تتطلب إجراء تصحيحي سريع.

وينبغي أن يسفر تقييم المكتب لكل وجه من أوجه القصور عن التوصيات لواحد أو أكثر من الآتي :

(أ) اتخاذ الإجراءات التصحيحي الملائم فيما يتعلق بمهمة ما أو عضو ما من العاملين.

(ب) إبلاغ المسؤولين عن التدريب والتنمية المهنية بالمستجدات.

(ج) التغييرات اللازمة على سياسات مراقبة الجودة وإجراءاتها.

(د) إجراء تأديبي ضد الأشخاص الذين لا يلتزمون بسياسات مكتب المراجعة وإجراءاته وخاصة أولئك الذين يقومون بذلك بشكل متكرر.

وإذا ما أشارت نتائج إجراءات المتابعة أن التقرير يمكن أن يكون غير ملائم أو أنه قد تم حذف بعض الإجراءات أثناء أداء المهمة، ينبغي على مكتب المراجعة أن يحدد الإجراء الآخر الملائم بحيث يتماشى مع المعايير المهنية ذات الصلة والشروط التنظيمية والقانونية وينبغي أيضاً أن يضع في اعتباره الحصول على استشارة قانونية.

وينبغي على مكتب المراجعة سنوياً على الأقل، أن يقوم بتوصيل نتائج مراقبة نظام مراقبة الجودة للشركاء المسؤولين وغيرهم من الأفراد المختصين داخل المكتب، بما في ذلك، المدير التنفيذي، أو مجلس الشركاء الخاص بها، وينبغي أن تمكن مثل هذه المعلومات من إتخاذ الإجراء السريع والمناسب، وينبغي أن تشمل المعلومات التي يتم توصيلها على ما يلي :

(أ) وصف لإجراءات المتابعة التي تم اتخاذها.

(ب) النتائج التي أسفرت عنها إجراءات المتابعة.

(ج) وصف لأوجه القصور المنتظمة أو المتكررة أو غيرها من أوجه القصور الجوهرية ووصف للإجراءات التي تم إتخاذها لحل أو تعديل أوجه القصور تلك، إذا كان ذلك ذا صلة.

وتعمل بعض مكاتب المراجعة كجزء من مكتب متعدد الفروع ويمكن من أجل الاتساق أن تنفذ بعض أو كل إجراءات المراقبة على مستوى المكتب حيث تعمل هذه المكاتب تحت سياسات وإجراءات للرقابة تهدف إلى الامتثال لمعايير المصرية لمراقبة الجودة وهذه المكاتب تعتمد على مثل هذا النظام في المراقبة عن طريق تبليغ الأفراد المتخصصين في هذه الفروع، على الأقل سنوياً، بالنطاق الكلي ومدى نتيجة عملية المتابعة. وبأية أوجه قصور في نظام مراقبة الجودة حتى يتم إتخاذ الإجراء اللازم، مع اعتماد الشركاء المسؤولين في مكتب المراجعة وفروعه على نتائج عملية المراقبة التي تم تنفيذها داخل الفروع ما لم ينص نظام المكتب على ما يخالف ذلك.

ويجب في النهاية إجراء توثيق مناسب لعملية المتابعة يتضمن بيان مدى التمسك بالمعايير المهنية والشروط التنظيمية والقانونية، وما إذا كان نظام مراقبة الجودة قد وضع بشكل صحيح وتم تنفيذه بفاعلية، وما إذا كان قد تم تطبيق سياسات وإجراءات رقابة الجودة في مكتب المراجعة حتى تكون التقارير التي يصدرها المكتب أو الشركاء المتعاقدون ملائمة للظروف، مع تحديد أوجه القصور المذكورة وتقييم تأثيراتها ويضع أساساً لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء آخر وما هو هذا الإجراء.

وينبغي على مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تهدف إلى التأكد من أنه يتم التعامل بصورة ملائمة مع الشكاوى والادعاءات بأن العمل الذي قام مكتب المراجعة بأدائه لا يتماشى مع المعايير المهنية والشروط الرقابية والقانونية، وكذلك ادعاءات عدم الالتزام بنظام مراقبة الجودة الخاص بالمكتب، ويمكن أن تنشأ الشكاوى والادعاءات من داخل أو خارج المكتب ويمكن أن يكون قد قدمها العاملون بالمكتب أو العملاء أو الغير ويمكن أن يتلقاها أعضاء فريق المهام أو غيرهم من العاملين بمكتب المراجعة.

ويجب أن يحقق مكتب المراجعة في مثل تلك الشكاوى والادعاءات وفقاً للسياسات والإجراءات الموضوعية، ويشرف على التحقيق شريك ذو خبرة كافية وملائمة وصلاحيات داخل المكتب ولكنه بخلاف ذلك ليست له علاقة بالمهمة، ويشمل ذلك الاستعانة بمستشار قانوني إذا لزم الأمر، ويمكن للمكاتب الصغيرة والممارسين الأفراد أن يستخدموا خدمات الشخص الخارجي المؤهل أو مكاتب أخرى كي تجرى البحث ويتم توثيق الشكاوى والادعاءات وردود الأفعال لهم.

ويجب أن يتخذ مكتب المراجعة الإجراء المناسب إذا ما أشارت نتائج البحث إلى وجود أوجه قصور في وضع أو تشغيل سياسات مراقبة الجودة في المكتب وإجراءاتها أو إلى عدم التزام فرد أو أفراد بنظام رقابة الجودة في المكتب.

#### 7/7 التوثيق.

ينبغي على مكتب المراجعة وضع سياسات وإجراءات تتطلب توثيقاً مناسباً لتقدم دليلاً على تشغيل جميع عناصر مراقبة الجودة لديها.

ويسرّج القرار لمكتب المراجعة حول كيفية توثيق مثل هذه الأمور فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستخدم المكاتب الكبرى قواعد بيانات إلكترونية لتوثيق أمور مثل مصادقات الاستقلالية وتقييم الأداء ونتائج مراقبة الفحص، ويمكن أن تستخدم المكاتب الصغيرة أساليب غير رسمية مثل المذكرات اليدوية وقوائم المراجعة والنماذج.

وهناك العديد من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تحديد شكل التوثيق ومحتواه كأدلة على تشغيل كل عنصر من عناصر نظام مراقبة الجودة، مثل حجم المكتب، وعدد المكاتب الفرعية، ومستوى السلطة المخولة لكل من العاملين والمكاتب، وطبيعة وتعقيد ممارسات وتنظيم المكتب. ويجب أن يحتفظ مكتب المراجعة بهذا التوثيق فترة من الوقت تكفي بالسماح لأولئك الذين يقومون بإجراءات المراقبة بتقييم التزام المكتب بنظام مراقبة الجودة أو بالقوانين واللوائح ولفترة أطول إذا لزم الأمر.

**الفصل الثاني :**

**مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة**

**للبنوك التجارية**



## الفصل الثاني :

### مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية

#### مقدمة الفصل :

تستهدف الدراسة في هذا الفصل استعراض خدمتين مهنتين يقوم بهما مراقب الحسابات للبنوك التجارية. وهما المراجعة السنوية للقوائم المالية الكاملة، والمراجعة السنوية للقوائم المالية المختصرة للبنك التجاري. باعتبارهما من الخدمات المهنية الأساسية في مجال تشكيلة خدمات مراقب الحسابات للبنوك التجارية، ناهيك عن ممارستها فعلياً في مصر الآن<sup>(1)</sup>.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف فسوف نعرض في هذا الفصل لماهية ومجال ومتطلبات مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك التجاري من جهة، وكذلك مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة لهذا البنك أيضاً مسترشدين في ذلك بمعايير المراجعة الدولية والوطنية، وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية<sup>(2)</sup>.

---

(1) عبد الوهاب نصر - شحاته السيد، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، إسكندرية، 2003.

(2) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

## أولاً : مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة للبنوك التجارية:

يحتاج مستخدموا القوائم المالية للبنك التجارى إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لكى تساعدهم فى تقييم أداء البنك ومركزه المالى، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التى يزاولها البنك بصورة أفضل.

ويحتاج مستخدموا القوائم المالية للبنك التجارى لمثل هذه المعلومات حتى ولو كان البنك التجارى يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة دائماً للجمهور، وبناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات بالقوائم المالية للبنك التجارى شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ويهتم مستخدموا القوائم المالية بما يتمتع به البنك التجارى من درجة السيولة والقدرة على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك، وكذا التى لا تظهر بالميزانية. وتشير السيولة إلى وجود أموال كافية لمواجهة طلبات السحب من المودعين وكذا مواجهة الارتباطات المالية الأخرى عند استحقاقها، كما تشير قدرة البنك على الوفاء بالديون إلى درجة زيادة الأصول عن الالتزامات وبالتالي إلى مدى كفاية رأس مال البنك، ويتعرض البنك التجارى إلى مخاطر السيولة والمخاطر التى تنشأ عن تذبذب أسعار العملة وتحركات معدلات سعر العائد والتغيرات فى أسعار السوق والمخاطر الناتجة عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالسداد، ويمكن أن ينعكس أثر هذه المخاطر فى القوائم المالية، غير أن مستخدمى هذه القوائم المالية يتفهمون هذه المخاطر بصورة أفضل إذا قدمت الإدارة إيضاحات بالقوائم المالية للبنك التجارى تصف فيها الطريقة التى تدير وتراقب بها المخاطر المتعلقة بالعمليات التى يقوم بها البنك التجارى.

وقد سبق وأشرنا إلى أنه، مهنياً لا تعتبر مراجعة حسابات البنوك التجارية نوعاً جديداً أو خاصاً من المراجعات الخارجية، إنما هي تطبيق خاص للمراجعة الخارجية، بمعنى أن النموذج العام لمراجعة الحسابات قابل للتطبيق على البنوك التجارية كأى تنظيم اقتصادي. لكن من المؤكد أن لطبيعة نشاط البنوك التجارية وعلاقتها بجهات الرقابة الرسمية، خاصة البنك المركزي وهينة سوق المال، تأثير حتمي على قبول التكاليف وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وأخيراً إعداد التقرير عن مراجعة حسابات البنوك التجارية، وهذا ما سوف نركز عليه في الصفحات التالية:

#### 1/1- مراجعة حسابات البنوك التجارية: من منظور مهني :

باعتبار مراجعة حسابات البنوك التجارية مراجعة خارجية تقليدية فإنها تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات الوحدات الاقتصادية. وتستهدف مراجعة حسابات البنوك التجارية في المقام الأول أن يبدي مراقب حسابات البنك رأياً فنياً محايداً على القوائم المالية السنوية للبنك وإيضاحاتها المتممة لها. ويشق من هذا الهدف العام، ويبني عليه، الأهداف الفرعية التالية<sup>(1)</sup>:

أ ( مساعدة أصحاب المصلحة في البنك التجاري في مراقبة إدارة البنك كوكيل عنهم. ويتراوح صاحب المصلحة في البنك التجاري ما بين المساهمين، وصولاً إلى جهات الرقابة الرسمية على البنوك التجارية، خاصة

---

(1) معيار المحاسبة المصري رقم (19): "الإصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة"، يوليو 2006.

- طارق عبد المال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، المجلد الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 402-419.

- IASC, Disclosures in Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions: IAS No. 30, IFAC.  
- Rittenberg, Larry, E. and Bradley J. Schwieger, "Auditing, Concepts for a Changing Environment, N.Y. Dryden Press, 1994, pp. 834-910

البنك المركزي وهيئة سوق المال، مروراً بعملاء البنك ودائنيه ونقابة العاملين بالبنوك.

ب) التأكيد على الثقة والصدق وإمكانية الاعتماد على الإفصاح السنوي للبنوك التجارية والذي يشمل؛ قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملاك، والإيضاحات المتممة لهذه القوائم المالية.

وتستمد مراجعة البنوك التجارية أهمية خاصة من طبيعة وأهمية البنوك التجارية نفسها، باعتبارها كيانات تنظيمية اقتصادية هادفة لتحقيق مستوى مرضى من الربح. ويمكن إيجاز أسباب أهمية مراجعة حسابات البنوك التجارية فيما يلي:

أ) بلا شك تمثل البنوك التجارية آلية اقتصادية ومالية حيوية في أي مجتمع، خاصة في دول اقتصاد السوق، حيث تلعب دوراً هاماً في تجميع الأموال وإعادة استثمارها، سواء استثماراً مباشراً أو غير مباشرة من خلال إقراض المنشآت والشركات الاقتصادية. وكلما أسفرت مراجعة حسابات هذه البنوك عن سلامة وصدق قوائمها المالية، وإيضاحاتها المتممة لها، كلما زادت ثقة الغير في إدارة البنوك التجارية.

ب) جميع البنوك التجارية تخضع لإشراف البنك المركزي، أو بنك الدولة، ومن أهم أدوات رقابة وإشراف البنك المركزي تقرير مراقب حسابات البنك، والذي سيحمل رسالة، هي الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات على القوائم المالية للبنك وإيضاحاتها المتممة لها.

جـ) هناك بنوك تجارية مقيدة بالبورصة. ولذلك فإن ناتج مراجعة حساباتها، خاصة نوع رأي مراقب الحسابات، سيكون له تأثير مهم على أسعار وأحجام تداول أسهم وسندات البنك .

د ) تساعد المراجعة على دعم ثقة نقابات العاملين بالبنوك في إدارات البنوك التجارية، باعتبار أن المسؤولين عن اتحادات ونقابات العمال يعتمدون على رأي مراقب الحسابات في الحكم على مدى كفاءة إدارة البنك في أداء مسؤولياتها.

هـ) كلما كانت تقارير مراجعة حسابات البنوك التجارية نظيفة كلما دعم ذلك الوضع ثقة المؤسسات التمويلية الدولية، وكذا المستثمرين الأجانب، في القطاع المصرفي المصري، وبالتالي يزداد احتمال تدفق الإيداعات والمشاركات الاستثمارية، والعملة الصعبة، مما يدعم الاقتصاد الوطني بلا شك.

و ) تلعب مراجعة البنوك التجارية دوراً حيوياً في تفعيل حوكمة تلك البنوك، خاصة حوكمة جهات الرقابة متمثلة في البنك المركزي وكذا حوكمة المساهمين والمتعاملين في البورصة في أسهم وسندات البنك ووثائق استثمار الصناديق التابعة له.

## 2/1- متطلبات قبول التكليف بمراجعة حسابات البنوك التجارية :

القاعدة أن تتم هذه المرحلة كما في مراجعة حسابات أي وحدة اقتصادية أخرى، ماعدا ما تفرضه طبيعة النشاط والبيئة التشريعية والتنظيمية ومن ثم المحاسبية من آثار معينة أهمها ما يلي:

أ- سوف يتلقى مراقب حسابات البنك التجاري خطاب التكليف بالمراجعة من الجمعية العامة للبنك مع الأخذ في الحسبان بالطبع أن التكليف يجب أن يكون لأثنين من مراقبي الحسابات على الأقل ويشترط فيهما أن يكونا من المقيدين لدى الجهاز المركزي للمحاسبات والبنك المركزي، وبالطبع ممن لهم حق مراجعة حسابات شركات المساهمة، وإن كان البنك من البنوك العامة فمن المعروف أن أحدهما لابد وأن يكون من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.

ب- وبعد أن يحدد متطلبات التكلفة من الموارد المادية والبشرية من ناحية، وفي ضوء المتاح لديه من هذه الموارد سوف يقبل التكلفة، واضعاً في ذهنه أن هذا القرار أو الحكم المهني يجب أن يصاحبه أدنى مستوى ممكن من خطر التكلفة. أي الخطر الناتج من احتمال تحمل مراقب الحسابات لتكاليف دعاوى وتعويضات قانونية نتيجة فشله بدون قصد في الوفاء بمسئوليته المهنية والقانونية نحو الغير والبنك الذي يراجع حساباته.

ج- بعد قبول التكلفة بمراجعة حسابات البنك سوف يبدأ مراقب الحسابات بعق في الإعداد للتخطيط الأولي لعملية المراجعة. ومن متطلبات هذه المرحلة أن يقف على طبيعة نشاط البنك تمهيداً لتحديد أثر هذا النشاط على خطر الأعمال ومن ثم خطر المراجعة من ناحية، وعلى خطر الرقابة والنظام المحاسبي من ناحية أخرى. وأهم ما يمكن أن يصل إليه في هذه المرحلة ما يلي:

جـ/1- أن البنك التجاري يمارس عدة أنشطة مصرفية واستثمارية، أهمها على الإطلاق تجميع المدخرات والإيداعات من الأفراد والمنشآت وإعادة استثمارها أو توظيفها أو إيداعها لدى الغير، مثل البنك المركزي والبنوك الأخرى.

جـ/2- من أهم عوامل نجاح البنك التجاري الحفاظ على استقرار ملموس في الموارد الرأسمالية بما فيها التمويل بإصدار سندات، ومراقبة جودة الاستثمارات ومحافظ القروض لدى الغير. وتمثل محافظ القروض لدى الغير، أو محافظ إقراض الغير، نشاطاً رئيسياً للبنك مصحوب بخطر مرتفع ومتنوع في نفس الوقت، خاصة أن هذه القروض يجب أن تكون بضمان. أما الاستثمارات فيمكن أن تكون في شركات أخرى، أو عقارات، ولكن معظمها يمكن أن يكون في أوراق مالية قد تكون بغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ج/3- أن البنوك التجارية تخضع بالضرورة لإشراف البنك المركزي. والذي من حقه إلزام البنوك ببعض الأمور مثل؛ قيمة رأس المال المصدر والمدفوع، معدلات الخصم وإعادة الخصم، الاحتياطيات، الإيداعات لدى البنك المركزي، وهامش أسعار العملات الحرة.

ج/4- أن البنوك التجارية لها حد أدنى من السمات المشتركة. ومن أهم هذه السمات ما يلي:

- أن من أهم مؤشرات نجاح البنك جودة محفظة استثماراته ومعدل العائد المكتسب على هذه المحفظة.
- أن البنك التجاري دائماً في حاجة لحسن إدارة تشكيلة الأصول/الالتزامات.
- أن البنك التجاري عادة ما يكون لديه أصول ثابتة ملموسة محدودة بالمقارنة بإجمالي أصول البنك.
- أن البنك التجاري غالباً - إن لم يكن دائماً الآن - يطبق نظام حسابات متقدم، وبالطبع في المجال المحاسبي وتسيير أعمال الأقسام.
- أن البنوك التجارية تستخدم مصطلحات محاسبية وفنية خاصة بها وتتأثر حساباتها وإفصاحاتها إلى حد ما بالقوانين واللوائح السارية بجانب المعايير المحاسبية، كما ستوضح لاحقاً.

### 3/1- مقاييس صدق القوائم المالية للبنوك التجارية :

القاعدة أن تطبق معايير المحاسبة الوطنية على البنوك التجارية كما هو الحال في مصر بالنسبة لتطبيق البنوك التجارية لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 243 فى يوليو 2006، وأن تلتزم هذه البنوك بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ومن أهمها قانون البنوك وكذا القوانين ذات التأثير على البنوك التجارية خاصة القانون 88 لسنة 2003 بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى ولائحته الصادرة بقرار رئيس

الجمهورية رقم 101 لسنة 2004، ورقم 64 لسنة 2004 أيضاً، وأيضاً قرارات وتعليمات والخطابات الدورية للبنك المركزي.

ومهنياً ما لم يوجد معيار محاسبية مصري يحكم القياس والإفصاح والاعتراف المحاسبي في البنوك التجارية فسوف يتحقق مراقب الحسابات من تطبيق البنك لمعايير المحاسبة الدولية. ومهنياً يجب مراعاة عدة أمور في هذا الشأن أهمها ما يلي :

أ- من البديهي أن هناك بعض القواعد والأسس المحاسبية، وكذا معايير محاسبية خاصة، تلازم طبيعة نشاط البنوك التجارية. وبالطبع لا تتعارض بالمرّة مع معايير المحاسبة الدولية وتستقيم تماماً مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وسوف نولي هذه التطبيقات المحاسبية الخاصة بالبنوك التجارية بعض الاهتمام انطلاقاً من أنها تمثل - بجانب القوانين واللوائح السارية. مقياس صدق القوائم المالية للبنك التجاري وإيضاحاتها المتممة. وأهم متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الخاصة بالبنوك التجارية ما يلي:

ب- يجب أن يفصح البنك عن أهم السياسات المحاسبية الخاصة بالقياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي. لأن هذا الإفصاح من شأنه أن يمكن مستخدمي القوائم المالية للبنك من فهم أسس إعداد هذه القوائم المالية. ومن أهم متطلبات الإفصاح في هذا الشأن ما يلي:

ب/1- السياسة المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالمصادر الرئيسية لدخل البنك. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- يتم الاعتراف بدخل الفوائد وأتعاب الالتزام بالقروض على أساس زمني نسبي، مع الأخذ في الحسبان أصل المبلغ والمعدل القابل للتطبيق، أما الدخل من الأتعاب الأخرى فيتم الاعتراف به عند استحقاقه.

• يتوقف الاعتراف بالفائدة على القروض التي توقف استحقاقها طالما كانت الإدارة ترى أنه من غير المحتمل إعادة سداد القرض حسب شروط الاتفاق، أو عندما يكون قد مر على استحقاق المبلغ الأصل أو الفائدة تسعون يوماً أو أكثر.

ب/2- السياسات المحاسبية الخاصة بتقويم الاستثمارات والأوراق المالية المتعامل عليها، ومثال ذلك ما يلي:

- الاستثمارات التجارية: يتم تعديل الاستثمارات التجارية لكي تظهر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأية أرباح أو خسائر من التغيرات في القيمة العادلة ويقصص عنها في قائمة الدخل، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).

ب/3- السياسات المحاسبية التي تشرح الفرق بين المعاملات والأحداث التي ينتج عنها الاعتراف بالأصول والالتزامات داخل الميزانية مقابل تلك الاختلافات التي ينشأ عنها بنود محتملة وارتباطات، بما فيها المفردات خارج الميزانية. ومثال ذلك الارتباطات والتي تمثل تسهيلات الإفراض غير المسحوبة مثل الائتمان الممتد للعلاء غير القابل للإلغاء حسب الاتفاقات مع العلاء (ولا يمكن سحبه باختيار البنك) يتم الإفصاح عنها كارتباطات (تعهدات) وليس كقروض وسلفيات للعلاء. فإذا تم استخدام التسهيلات كلياً أو جزئياً، من جانب العلاء قبل نهاية السنة سيتم الإفصاح عن ذلك كقروض وسلفيات.

السياسات المحاسبية التي توضح أساس تحديد كل من:

• مخصص الخسائر المحتملة من القروض والسلفيات.

• إطفاء القروض والسلفيات المدومة.

وجدير بالذكر أن مخصص خسائر القروض Provision of Loan

Losses يتم تكوينه لمواجهة الخسائر المحتملة من القروض والسلفيات للعلاء والتي يتم فحصها كل على حدة، ويتم تحديدها بوضوح على أنها

أصبحت مشكوك فيها، ويشار إليها كمخصص معين. كما يتم عمل مخصص عام استناداً إلى الخبرة بناءً على المخاطر التي يتوقع حدوثها في أي محفظة من محافظ سلفيات البنك دون تعيين سلفية بذاتها،

أما بالنسبة للقروض والسلفيات التي استنفذ البنك في سبيل استردادها كافة الطرق القانونية وغير القانونية، ومع ذلك لم يستردها، فيتم إطفائها باعتبارها ديون معدومة.

ب/4- السياسات المحاسبية التي توضح أساس تحديد وتجنب مبالغ لمواجهة المخاطر العامة المصرفية والمعالجة المحاسبية لهذا الاحتياطي.

وتتبع أهمية هذه السياسة المحاسبية من أن جهات الرقابة على البنوك، خاصة البنك المركزي المصري أو التشريع القائم قد تطلب من البنك تجنب مبالغ لمواجهة المخاطر العامة للصيرفة، بما في ذلك الخسائر المستقبلية أو المخاطر غير المنظورة، أو احتياطات للظروف الطارئة، بخلاف ما هو مطلوب في هذا البند تحديداً حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 37. ولن يكون ممكناً السماح للبنك بتحميل هذه الاحتياطات على دخل الفترة، إذ سيؤدي ذلك إلى تحريف المركز المالي للبنك. ولذلك يتم تجنب الاحتياطات السابقة من الأرباح المحتجزة للبنك، ويتم الإفصاح عنها بصفة مستقلة كالتالي:

#### الاحتياطات النظامية

طبقاً للنظام الأساسي للبنك، وبناءً على قرار الجمعية العامة للبنك تم تجنب 10% من صافي الربح القابل للتوزيع عن السنة كاحتياطي نظامي سنوياً، وسوف يستمر تجنب هذه النسبة سنوياً إلى أن يبلغ رصيد هذا الاحتياطي 50% من رأس المال المصدر والمدفوع.

#### 4/1- القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك التجاري:

سوف نتناول هنا أهم القواعد الأساسية لإعداد وعرض القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك التجاري، وذلك على النحو التالي:

##### 1/4/1 - قائمة الدخل الكاملة :

يجب عرض قائمة الدخل السنوية الكاملة للبنك التجاري بطريقة بمقتضاها يتم تجميع الدخل والمصروفات حسب طبيعتها، ثم الإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية من الدخل والمصروفات، وذلك على النحو التالي:

أ ( يجب أن يشمل الإفصاح في قائمة الدخل ومرفقاتها - على الأقل - ما يلي:

- الفوائد والدخل المماثل لها (عائد القروض وأذون الخزانة والسندات).
- مصروف الفوائد والأعباء المماثلة لها (مثل تكلفة الاقتراض والودائع).
- دخل التوزيعات (التوزيعات على الأسهم ووثائق الاستثمار وصكوك التمويل).
- الدخل من الأتعاب والعمولات (عائد الخدمات المصرفية).
- مصروف الأتعاب والعمولات.
- أرباح - ناقصاً خسائر - تداول الأوراق المالية.
- أرباح - ناقصاً خسائر - الاستثمار في الأوراق المالية (نتائج التصرف في الاستثمار بالبيع).
- أرباح - ناقصاً خسائر - التعامل في العملات الأجنبية (أرباح أو خسائر معاملات النقد الأجنبي).
- الدخل التشغيلية الأخرى.
- خسائر القروض والسلفيات.

- المصاريف العامة والإدارية.
  - مصاريف تشغيلية أخرى.
  - فروق تقييم الاستثمارات بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية.
  - إيرادات عمليات أخرى.
  - أعباء الالتزامات المحتملة (الأحداث الطارئة).
- (ب) يجب الإفصاح بصورة مستقلة عن الأنواع الرئيسية من الإيرادات والمصروفات وصولاً لأرباح أو خسائر النشاط وصافي الدخل قبل وبعد الضرائب وذلك لأغراض مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء البنك التجاري.
- (ج) يحظر إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات عن الفترة، فيما عدا تلك البنود المرتبطة بأصول أو التزامات. أما المقاصة القانونية فهي قائمة، حيث تمثل المقاصة عندئذ توقع تحقق أو تسوية الأصل أو الالتزام. وغني عن القول بالطبع بأن إجراء المقاصة - على سبيل الخطأ - بين بنود الإيرادات والمصروفات يمكن أن يخل بإمكانية حساب العائد على نوع معين من الأصول، وبالطبع يحوق إمكانية تقييم مستخدمي القوائم المالية لأداء البنك.
- (د) يمكن للبنك أن يعرض البنوك التالية بالصافي في قائمة الدخل:
- أرباح أو خسائر عمليات النقد الأجنبي.
  - أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات في الأوراق المالية.
  - أرباح أو خسائر التصرفات في، والتغير في، قيمة الأوراق المالية بغرض المتاجرة.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006<sup>(1)</sup> يجب على البنك التجارى أن يعرض قائمة الدخل على أساس تجميع بنود الإيرادات والمصروفات مبنوية حسب طبيعتها والإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية لهما.

بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى، ويشمل الإفصاح فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كحد أدنى عن بنود الإيرادات والمصروفات التالية :

- عائد القروض وأذون الخزانة والأرصدة لدى البنوك.
- تكلفة الودائع والاقتراض.
- توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار.
- إيرادات الرسوم والعمولات.
- مصاريف الرسوم والعمولات.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى العملات الأجنبية.
- إيرادات التشغيل الأخرى.
- خسائر اضمحلال فى القروض والسلفيات.
- المصروفات الإدارية والعمومية.
- مصاريف التشغيل الأخرى.

(1) معيار المحاسبة المصرى رقم 19، "الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة"، يوليو 2006.

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للإيرادات الناتجة عن العمليات المصرفية العوائد وأتعاب أداء الخدمات والعمولات ونتائج التعاملات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع الإيرادات على حدة حتى يستطيع مستخدموا القوائم المالية تقييم أداء البنك ويجب عرض تلك الإفصاحات بالإضافة إلى الإفصاحات الخاصة بمصدر الحصول على الإيراد.

ويجب أن تتضمن الأنواع الرئيسية للمصروفات الناتجة عن العمليات المصرفية الفوائد والعمولات وخسائر القروض والسلفيات والمصروفات العمومية والإدارية والأعباء الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، ويتم الإفصاح عن كل نوع من أنواع المصروفات على حدة حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من تقييم أداء البنك.

ولا يتم إجراء المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات، ويستثنى من ذلك ما يتعلق منها بعمليات تغطية المخاطر أو بالأصول والالتزامات التي تم إجراء مقاصة بينها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

وباستثناء عمليات تغطية المخاطر والمقاصة بين الأصول والالتزامات، فإن إجراءات المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات لا يساعد مستخدمي القوائم المالية للبنوك التجارية على تقييم أداء أنشطة البنك كل على حدة والعائد الذي يحققه البنك على مجموعة معينة من الأصول.

وتظهر الأرباح والخسائر الناتجة عن البنود التالية عادة بالصافي :

أ- البيع أو التغير في القيمة الدفترية للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول.

ب- بيع الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.

ج- التعامل على العملات الأجنبية.

ويتم الإفصاح عن إيرادات القوائد ومصروفات القوائد كل على حدة وذلك من أجل تفهم أفضل لمكونات وأسباب التغير فى صافى القوائد.

ومن المفضل أن تقوم الإدارة بتقديم إيضاحات عن متوسط معدلات سعر العائد ومتوسط معدل العائد على الأصول التى تدر إيرادات ومتوسط الالتزامات التى يدفع عنها عوائد خلال الفترة.  
وللتوضيح:

بناءً على ما سبق يجب أن تظهر قائمة دخل بنك المنصورة التجاري  
كما يلى:

بنك المنصورة التجارى

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2006/12/31، 2005/12/31

2005	2006	البيانات
		إيرادات النشاط (الإيرادات التشغيلية)
760000	800000	دخل الفوائد (عائد القروض والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزائن والسندات)
(400000)	(41000)	يخصم: أعباء الفوائد (تكلفة الودائع والاقتراض)
360000	390000	صافي عائد الفوائد
4000	4000	صافي دخل الاستثمارات بفرض المتاجرة
20000	28000	أرباح (خسائر) المعاملات في النقد الأجنبي
26000	40000	أرباح (خسائر) بيع الاستثمارات المتاحة للبيع
80000	100000	أرباح وعمولات
16000	16000	إيرادات تشغيلية أخرى
506000	578000	صافي إيرادات النشاط (1)
100000	140000	يخصم: المصاريف التشغيلية: (2)
2000	2000	مخصص خسائر قروض وسلفيات
102000	142000	مخصص فقد استثمارات
404000	436000	صافي دخل النشاط (الدخل التشغيلي) (1-2)
16000	18000	يضاف: إيرادات أخرى
420000	454000	
420000	454000	
(150000)	(160000)	يخصم: مصاريف عمومية وإدارية
(20000)	(22000)	مصروفات إهلاك أصول ثابتة
250000	272000	صافي الدخل قبل الضريبة
(100000)	(108800)	يخصم: ضريبة الدخل
150000	163200	صافي ربح السنة بعد الضريبة

2/4/1- قائمة المركز المالي السنوية الكاملة :

القاعدة أن تسبب الأصول والالتزامات في ميزانية البنك التجاري حسب طبيعتها، ويتم ترتيبها حسب درجة سيولتها. وعموماً يجب أن يراعي البنك التجاري ما يلي بخصوص الإفصاح في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المحاسبية:

- أ ) أن يتم تبويب الأصول والالتزامات حسب طبيعتها وترتيبها حسب درجة سيولتها وذلك إما في صلب قائمة المركز المالي أو في مرفقاتها.
- ب) بناءً على هذه القاعدة، من قواعد الإفصاح في قائمة المركز المالي، يمكن بيان كيفية التطبيق كالتالي:

الأصول:

- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي.
- أدون خزنة وأدون أخرى قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- أوراق مالية حكومية وغير حكومية محتفظ بها لأغراض التداول.
- استثمارات مالية بغرض المتاجرة.
- استثمارات مالية متاحة للبيع.
- إيداعات وقروض وسلفيات لدى البنوك الأخرى (بعد خصم المخصص).
- قروض وسلفيات للعملاء.
- استثمارات مالية في شركات أخرى.
- أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك).

الالتزامات:

- أرصدة مستحقة للبنوك الأخرى.
- الودائع المستحقة لسوق المال.
- ودائع وحسابات جارية للملاء.
- المبالغ المستحقة لمودعين آخرين.
- شهادات الإيداع.
- أوراق الدفع والالتزامات الأخرى الورقية.
- أرصدة دائنة ومخصصات أخرى.
- قروض طويلة الأجل.

(جـ) بالطبع فإن عملية تبويب الأصول والالتزامات حسب طبيعتها لا تمثل مشكلة. وفي الواقع فإنها أكثر الطرق منطقية لعرض ميزانية البنك التجاري.

(د) يجب النظر لعملية حصر وتبويب الأصول حسب سيولتها على أنها عملية مناظرة لحصر وتبويب الالتزامات حسب تاريخ استحقاقها، حيث يعتبر تاريخ الاستحقاق مقياس للسيولة بالنسبة للالتزامات.

(هـ) لا يجوز إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو العكس، ما لم يكن ذلك مرخص به قانوناً، وأن تمثل المقاصة توقع بتحقيق أو تسوية الأصل أو الالتزام.

(و) لم يعد مطلوباً من البنوك أن تميز بين الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل إنما عليها أن تميز بين الاستثمارات بغرض المتاجرة، والاستثمارات المتاحة للبيع، والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ز) يجب على البنوك أن تفصح عن القيمة السوقية العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية، إذا اختلفت عن القيمة الدفترية المعدلة في القوائم المالية. ولأن كلاً من الاستثمارات بغرض المتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع تظهر في الميزانية بالقيمة العادلة، فإن هذا الإفصاح الإضافي يؤثر الآن فقط على الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والمحتفظ بها على أساس التكلفة المستنفذة Amortized.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 " معيار المحاسبة المصرى رقم 19 للإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة، يجب على البنك أن يعرض الميزانية على أساس تجميع بنود الأصول والالتزامات مبوبة حسب طبيعتها ومرتبة حسب درجة سيولتها النسبية فيما بينها:

وبالإضافة إلى المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى، تفصح الميزانية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن بنود الأصول والالتزامات التالية على الأقل :

الأصول :

- النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى.
- الأرصدة لدى البنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع.
- الودائع لدى أسواق المال.
- أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى التى يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزى.
- الأوراق المالية الحكومية والاستثمارات الأخرى المحتفظ بها بغرض التداول.

• قروض وسلفيات للعملاء والبنوك.

• الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.

الالتزامات :

• الأرصدة المستحقة للبنوك " حسابات جارية وودائع وقروض قصيرة الأجل ".

• الودائع الأخرى المستحقة لأسواق المال.

• المبالغ المستحقة للمودعين الآخرين.

• شهادات الإيداع.

• السندات والالتزامات الأخرى المؤيدة بصكوك.

• القروض طويلة الأجل.

• أرصدة أخرى مستحقة.

• المخصصات غير المتعلقة بأصول معينة.

ويعتبر الأسلوب الأمثل لتصنيف أصول والتزامات البنك التجارى هو تجميعها حسب طبيعتها وترتيبها حسب درجة سيولتها، ولا يتم التفرقة بين البنود المتداولة وغير المتداولة بسبب أن معظم أصول والتزامات البنك التجارى يمكن تحقيقها أو سدادها فى المستقبل القريب.

ويعتبر التمييز بين الأرصدة المستحقة لدى البنوك التجارية وتلك التى لدى أطراف أخرى فى الأسواق المالية وكذا أرصدة المودعين الآخرين من المعلومات الهامة، لأنها توضح علاقات البنك التجارى واعتماده على البنوك والأسواق المالية والمودعين، لذلك يقوم البنك التجارى بالإفصاح عن البنود التالية كل على حدة سواء فى الميزانية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

أ- الأرصدة لدى البنك المركزى.

ب- الأرصدة لدى البنوك الأخرى.

ج- الأرصدة لدى الأسواق المالية.

د- الأرصدة المستحقة للبنوك.

هـ- الودائع المستحقة لأسواق المال.

و- ودائع العملاء.

ولا يستطيع البنك بصفة عامة معرفة حاملى شهادات الإيداع الخاصة به حيث يتم التعامل والمتاجرة بها عادة فى السوق المفتوحة، وبالتالي يفصح البنك عن تلك الإيداعات التى تم الحصول عليها منفصلة من خلال إصدار شهادات الإيداع الخاصة بها أو أية أوراق أخرى قابلة للتداول.

وعلى البنك الإفصاح عن القيمة العادلة لكل مجموعة من الأصول المالية والاستثمارات المالية وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (25) الخاص بالأدوات المالية- الإفصاح والعرض.

ويقسم معيار المحاسبة المصرى رقم (26) الخاص بالأدوات المالية - الاعتراف والقياس- الأصول المالية إلى أربعة أقسام : قروض ومديونيات، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال ربح أو خسارة، وأصول مالية متاحة للبيع، ويجب على البنك التجارى أن يفصح عن القيم العادلة لأصوله المالية المتمثلة فى تلك الأقسام الأربعة على الأقل.

ووفقاً للقواعد السابقة تظهر قائمة المركز المالى الافتراضية لبنك غزة التجارى فى 2006/12/31 كالتالى:

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية  
وفقاً لمعايير المراجعة الدولية

بنك غزة التجاري  
قائمة المركز المالي في 2006/12/31، 2005/12/31

2005/12/31	2006/12/31	البيان
		الأصول:
740000	960000	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
5980000	7370000	ودائع لدى البنوك الأخرى
13572000	16572000	استثمارات مالية بغرض المتاجرة
52000	728000	استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
56000	80000	قروض وسلفيات للعملاء والبنوك (بالصافي)
566000	7160000	استثمارات في شركات تابعة
178000	180000	أصول ثابتة (بالصافي)
88000	110000	أصول أخرى
21232000	26716000	إجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق المساهمين:
		الالتزامات:
1996000	4374000	أرصدة مستحقة للبنوك
13072000	16080000	ودائع للعملاء
2760000	2600000	قروض طويلة الأجل
192000	216000	التزامات أخرى
17860000	23270000	إجمالي الالتزامات
		حقوق المساهمين:
2500000	2500000	رأس المال المصدر والمدفوع
120000	146000	احتياطات قانونية
24000	58000	احتياطات طارئة
650000	650000	احتياطي عام
78000	92000	أرباح محتجزة
3372000	3446000	إجمالي حقوق المساهمين
21232000	26716000	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
24200000	30600000	مقابل ارتباطات والتزامات محتملة

### 3/4/1- قائمة التدفقات النقدية السنوية الكاملة :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية. ومحاسبياً فإن البنك التجاري مسئول عن إعداد قائمة للتدفقات النقدية عن الفترة المحاسبية. والقاعدة أن أسس إعداد هذه القائمة متماثلة بالنسبة للوحدات الاقتصادية، ومنها البنوك التجارية بالطبع، لكن هناك مجموعة من القواعد الخاصة بهذه القائمة في البنوك التجارية نوجزها فيما يلي:

(أ) يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية الآتية بالصافي:

\* المتحصلات والمدفوعات النقدية من وإلى العملاء عندما تعبر التدفقات النقدية عن أنشطة العمل وليس المشروع. ويطلق عليها "قبول وإعادة سداد الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنك".

\* المتحصلات والمدفوعات النقدية مقابل قبول وإعادة سداد الودائع لأجل.

\* الإيداعات لدى البنوك الأخرى ناقصاً المسحوبات من هذه الودائع.

\* القروض والسلفيات للعملاء وإعادة سداد هذه القروض والسلفيات.

(ب) وفقاً لما سبق، ودون أننى خروج على القواعد المحاسبية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة، تظهر قائمة التدفقات النقدية لبنك القدس التجاري عن سنة 2006 كالتالي، وذلك وفقاً للملحق (ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (4) الخاص بقائمة التدفق النقدي لمؤسسة مالية من معايير المحاسبة المصرية.

بنك القدس التجاري

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في 2006/12/31

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:	
28447	فوائد وعمولات محصلة
(23463)	الفوائد المسددة
237	محصلات عن مديونيات سبق إعدامها
(997)	مدفوعات نقدية للموظفين والموردين
4224	أرباح النشاط (التشغيل) قبل التغيرات في الأصول التشغيلية
(650)	الزيادة (النقص) في الأصول التشغيلية:
234	تسهيلات مالية قصيرة الأجل
(288)	ودائع لدى البنك المركزي طبقاً لمتطلبات رقابية
(360)	أموال مقدمة للعملاء
(120)	صافي الزيادة في أرصدة عملاء بطاقة الائتمان
600	فائدة مستحقة على العملاء
(200)	الزيادة (النقص) في الالتزامات التشغيلية:
3440	ودائع العملاء
(100)	شهادات إيداع قابلة للتداول
3340	صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل ضريبة الدخل
50	ضريبة دخل مسددة
200	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل <sup>(1)</sup>
300	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
1200	المحصولات من استبعاد (إغلاق) فرع .....
(600)	كوبونات محصلة
(500)	فوائد محصلة
650	محصلات من بيع أوراق مالية غير تجارية
3990	شراء أوراق مالية غير متداولة
1000	شراء أصول ثابتة
800	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار <sup>(2)</sup>
(200)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
(1000)	إصدار سندات
(400)	إصدار أسهم ممتازة
200	سداد قروض طويلة الأجل
600	صافي النقص في القروض الأخرى
4790	توزيعات على المساهمين
4050	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل <sup>(3)</sup>
8840	آثر التغيرات في سعر الصرف على النقدية وما يعادلها
	صافي الزيادة في النقدية وما يعادلها
	النقدية وما يعادلها في بداية الفترة
	النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة

#### 5/1- قائمة التغير في حقوق ملاك البنك التجاري :

يجب أن يعد البنك التجاري قائمة بالتغيرات في حقوق الملاك (أو المساهمين) عن الفترة المحاسبية يراعي بشأنها أن تفصح عما يلي:

أ) رأس مال الأسهم في أول وآخر السنتين الحالية والسابقة.

ب) أرصدة الاحتياطيات أول وآخر السنتين الحالية والسابقة والحركة في هذه الاحتياطيات سلباً وإيجاباً.

جـ) رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول وآخر الفترة الحالية والسابقة وآية حركة في هذا الحساب.

د) صافي ربح (خسارة) الفترة المحاسبية السابقة والحالية.

هـ) إجمالي أرصدة حقوق المساهمين أول وآخر الفترتين السابقة واللاحقة، والتغيرات فيها خلال الفترتين.

ووفقاً لهذه القواعد يمكن أن تظهر قائمة التغير في حقوق المساهمين الافتراضية لبنك توشكى عن السنة المنتهية في 2006/12/31 كالتالي:

إجمالي	صافي ربح (خسارة) السنة	أرباح مستحقة	احتياطيات أخرى	احتياطيات خاص	احتياطيات عام	احتياطيات قانوني	رأس مال الأسم	البيان
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	سنة المقارنة 2005 : رصيد 2005/1/1 ربح (خسارة) سنة 2005 زيادة رأس المال محول لاحتياطيات عام أرباح موزعة رصيد 2006/12/31 المدة الحالية 2006:
21940050	---	---	341863	413981	107630	76576	21000000	رصيد 2006/1/1
187802	---	187802	---	---	---	---	---	ربح (خسارة) سنة 2006
10000000	---	(1000000)	---	---	100000	---	10000000	زيادة (تفويض) رأس المال
---	---	(87802)	---	---	---	---	---	رصيد 2006/12/31
(87802)	---	---	341863	413981	207630	76576	31000000	رصيد 2006/1/1
32040050	---	---	341863	413981	207630	76576	31000000	رصيد 2006/12/31
20000000	20000000	---	---	---	---	---	---	ربح (خسارة) سنة 2006
---	---	---	---	---	---	---	---	زيادة (تفويض) رأس المال
34040050	20000000	---	341863	413981	207630	76576	31000000	رصيد 2006/12/31

## 6/1- الأحداث والظروف الطارئة والارتباطات شاملة البنود خارج الميزانية أو غير مدرجة بالميزانية :

يجب أن تدرك إدارة البنك التجاري ما يلي بخصوص الإفصاح في هذا الشأن:

أ ) أن الالتزامات الطارئة عبارة عن تعهدات ممكنة تنتج من أحداث سابقة سيتأكد وجودها فقط بالعائد النهائي لواحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة، والتي لا تخضع تماماً لرقابة المشروع. وأن الالتزامات الطارئة يمكن أن تكون أيضاً تعهدات حاضرة ناتجة عن أحداث سابقة ولم يتم الاعتراف بها، إما لأنه من غير المحتمل أنه سيكون هناك تدفق خارج للموارد، أو لأن مبلغ التعهد لا يمكن قياسه بصدق.

ب) يجب أن يفصح البنك في هذا الشأن عما يلي:

• طبيعة ومبلغ الارتباطات بمدد الائتمان غير القابل للإلغاء irrevocable لأنه لا يمكن سحبها من جانب البنك بدون تحمل جزاءات أو مصروفات جوهرية.

• طبيعة ومقدار الارتباطات والأحداث الطارئة الناتجة عن مفردات خارج الميزانية، والتي تشمل تلك المرتبطة بما يلي:

- بدائل الائتمان المباشرة، والتي تشمل ضمانات عامة للمديونية، قبولات البنك، وخطابات الائتمان القائمة، والتي تعمل كضمانات للقروض والأوراق المالية.

- الظروف الطارئة المرتبطة بالمعاملات والتي تشمل سندات الأداء، سندات العطاءات، الضمانات، وخطابات الائتمان المرتبطة بمعاملات معينة.

- الأحداث الطارئة المرتبطة بالتجارة، وهي أحداث تسيل نفسها وأحداث طارئة قصيرة الأجل مرتبطة بالتجارة ناتجة من حركة السلع، مثل الاعتمادات المستندية التي بموجبها يمكن استخدام السلع محل الائتمان كضمان للاعتماد البنكي، وأحياناً يشار إليها كمحصلات ثقة TR.

- اتفاقات المبيعات وإعادة الشراء والتي لا تعكسها أو يتم الاعتراف بها في ميزانية البنك.

- البنود الخاصة بمعدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، مثل عقود الخيارات والعقود المستقبلية وعقود المضاربات.

- الارتباطات الأخرى التي تشمل البنود خارج الميزانية، مثل تسهيلات الضمان الدوارة وتسهيلات إصدار الأوراق التجارية.

جـ) يعتبر الإفصاح عن الأحداث الطارئة والارتباطات غير القابلة للإلغاء ضمن مرفقات قائمة المركز المالي أمر مهم لمستخدمي القوائم المالية للبنك وجهات الرقابة، إذ يعطي مؤشرات على موقف السيولة لدى البنك. وببساطة إذا استفاد كل العملاء بهذه الارتباطات في آن واحد فسوف يواجه البنك نقصاً حاداً في السيولة.

د) أن الإفصاح عن البنود خارج الميزانية ذو دلالة معوماتية لمستخدمي القوائم المالية للبنك لأن تقييم مخاطر أعمال البنك يعتمد بالضرورة على البنود الظاهرة بالميزانية وخارج الميزانية.

هـ) أن الإفصاح عن بعض البنود التي لا تشملها ميزانية البنك، كحسابات نظامية، أمر مهم لأنها حسابات مرتبطة ببعضها البعض كأصول والالتزامات محتملة، مثل الأوراق التجارية المحتفظ بها لتحصيلها نيابة عن العملاء، إذ عندما تحصل متعل على حساب العميل ولا يحتفظ بها البنك. ونظراً لأن الأصل والالتزام طارئان والبنك وكيل فيهما فيجب استثنائهما من

(الإفصاح عنهما خارج) قائمة المركز المالي. وعموماً يجب الإفصاح عن الحسابات النظامية حتى ولو لم يتم الاعتراف بها. وللتوضيح:

بناءً على القواعد السابقة يمكن أن يظهر الإفصاح عن الأحداث الطارئة والارتباطات لدى بنك غزة التجاري في 2006/12/31، 2005/12/31 كالتالي:

2005	2006	البيان
		في 2006/12/31، 2005 كانت الأحداث الطارئة والارتباطات البنكية كالتالي:
18000	20000	خطابات ائتمان
16000	22000	ضمانات مختلفة
22000	24000	قبولات
24000	26000	كمبيالات سيتم تحصيلها للعملاء
24000	30000	ارتباطات عن ائتمان لم يسحب بعد
104000	122000	

#### 7/1- تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات:

من الأهمية بمكان لمستخدمي القوائم المالية للبنك التجاري الوقوف على المعلومات الخاصة بتاريخ استحقاق الأصول والالتزامات، لأن المقابلة السليمة من عدمه بين تواريخ الأصول والالتزامات معاً لها مردودها الفعال على ما يمكن أن يواجهه البنك من مشاكل، خاصة مشاكل السيولة. وفي هذا الصدد يجب أن تدرك إدارة البنك ما يلي بشأن الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات:

أ) مع التسليم بإمكانية اختلاف تواريخ الاستحقاق وأساس التصنيف إلا أنه يمكن الاسترشاد بالفترات الآتية (حتى شهر واحد، من شهر إلى ثلاثة

شهور، من ثلاثة شهور حتى سنة، من سنة حتى خمسة سنوات، من خمس سنوات فأكثر).

ب) يجب حساب الفترة بدءاً من تاريخ بداية الفترة المتبقية حتى تاريخ السداد، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك التزام قدره 1000000 جنيه سدد ربعه في 2006/4/1 يتم تبويب المتبقي وقدره 750000 جنيه تحت فئة من ثلاثة حتى سنة إذا كان تاريخ السداد 2007/3/31. وبالمطابق فهذا الأساس يخدم أغراض تقييم موقف سيولة البنك.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 "معايير المحاسبة المصرية رقم 19"، - الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة - يجب على البنك التجاري الإفصاح عن الظروف المحتملة والارتباطات التالية وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة.

(أ) طبيعة وقيمة الارتباطات المالية الخاصة بمنح الائتمان والتي تكون غير قابلة للإلغاء نظراً لأنه لن يكون في استطاعة البنك التصرف فيها بدون خطر تكبد الغرامات أو المصروفات الخاصة بها.

(ب) طبيعة وقيمة الظروف المحتملة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية وتشمل تلك المتعلقة بالموضوعات التالية :

- البدائل المباشرة للائتمان وتتضمن الضمانات العامة للمديونيات وضمانات القبول البنكية وخطابات الاعتماد التي تستخدم كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية.

- الالتزامات المحتملة المرتبطة بالمعاملات المتعلقة بخطابات ضمان حسن الأداء وخطابات ضمان ابتدائية وضمانات وخطابات الاعتمادات تحت الطلب المرتبطة بمعاملات معينة.

- الظروف المحتملة قصيرة الأجل ذاتية التصفية والمرتبطة بالمعاملات الناشئة عن حركة البضائع مثل الاعتمادات المستندية التى تستخدم فيها البضاعة كضمان.

- الارتباطات الأخرى وتسهيلات إصدار الأذون وعمليات الاكتتاب.

ويتناول معيار المحاسبة المصرى رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة بصفة عامة الإفصاح والمحاسبة عن الظروف المحتملة ولهذا المعيار أهمية خاصة بالنسبة للبنوك التجارية، حيث إن البنوك غالباً ما ترتبط معاملاتها بأنواع مختلفة من الظروف المحتملة والارتباطات التى تكون بعضها قابلة للإلغاء وبعضها غير قابل للإلغاء، وغالباً ما تكون ذات مبالغ كبيرة بشكل واضح عن تلك الخاصة بالمشروعات الأخرى.

وتقوم البنوك بمعاملات كثيرة لا تكون مرتبطة بأصول أو التزامات فى الميزانية ولكنها تؤدى إلى نشأة ظروف محتملة وارتباطات، وتمثل تلك البنود التى لا تظهر بالميزانية جزءاً هاماً من عمل البنك وقد يكون لها تأثير هام على مستوى المخاطر التى يتعرض لها البنك، وقد تزيد هذه البنود من المخاطر الأخرى أو تخففها ومنها على سبيل المثال عمليات تغطية الأصول أو الالتزامات بالميزانية، وقد تنشأ البنود التى لا تظهر بالميزانية عن معاملات تم تنفيذها بالنيابة عن العملاء أو من خلال المعاملات البنكية الخاصة بالبنك ذاته.

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى التعرف على الالتزامات المحتملة والارتباطات غير القابلة للإلغاء التى يبرمها البنك، وذلك للحكم على درجة السيولة التى يتمتع بها البنك وقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والخطر الذاتى المتعلق بالخسائر المحتملة، كما يحتاج مستخدمو القوائم المالية أيضاً إلى معلومات كافية عن طبيعة وقيمة المعاملات المتعلقة بالبنود التى لا تظهر بالميزانية والتى يبرمها البنك التجارى.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/  
وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 " معيار المراجعة المصري رقم 19،  
الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة"، يجب على  
البنك الإفصاح عن تحليل الأصول والالتزامات طبقاً لتواريخ استحقاقاتها  
مبوبة على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية وحتى تاريخ استحقاقها.  
وتعتبر الرقابة على عمليات توافقي تواريخ استحقاق الأصول  
والالتزامات ومعدلات سعر العائد أمراً أساسياً في إدارة البنك، إلا أن هذه  
المطابقة لا تتم عادة بالكامل لأن المعاملات البنكية غالباً ما تكون بشروط غير  
محددة وذات أنواع مختلفة.

وتعتبر تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات والقدرة على القيام  
بعملية إحلال الالتزامات التي يتحمل عنها البنك عوائد ذلك بتكلفة مقبولة في  
تاريخ استحقاقها هي عوامل هامة في تقييم درجة السيولة للبنك ودرجة  
تعرضه لمخاطر تغيرات معدلات سعر العائد وأسعار الصرف، ولأغراض تقديم  
معلومات مناسبة لتقييم درجة السيولة يقوم البنك بالإفصاح كحد أدنى عن  
تحليل الأصول والالتزامات وفقاً لتواريخ الاستحقاق المناسبة.

وتختلف مجموعات الاستحقاق المطبقة لأصول والتزامات بذاتها بين  
البنوك، وكذا تختلف في ملائمتها لأصول والتزامات معينة، وفيما يلي أمثلة  
للفترات المستخدمة :

أ- حتى شهر واحد.

ب- من شهر إلى 3 شهور.

ج- من 3 شهور إلى سنة.

د- من سنة إلى خمس سنوات.

هـ- من خمس سنوات فأكثر.

وكثيراً ما يتم تجميع الفترات، فطى سبيل المثال فى حالة القروض والسلفيات فإنه يتم تجميعها على أساس ما يستحق خلال سنة وتلك التى تستحق بعد أكثر من سنة وعندما يمتد السداد لأكثر من فترة، فإنه يتم تحميل كل قسط فى الفترة التى تم الاتفاق عليها بموجب العقود أو الفترة المتوقع فيها السداد أو الاستلام.

ومن الضروري أن تكون فترات الاستحقاق التى يطبقها البنك متماثلة بالنسبة لكل من الأصول والالتزامات، وهذا يوضح درجة مقابلة تواريخ الاستحقاق ومن ثم حاجة البنك للاعتماد على مصادر أخرى لتوفير السيولة. ويمكن التعبير عن فترات الاستحقاق بأى من المصطلحات التالية :

أ- الفترة المتبقية حتى تاريخ السداد.

ب- الفترة الأصلية حتى تاريخ السداد.

أو ج- الفترة المتبقية حتى التاريخ التالى الذى قد تتغير فيه معدلات سعر العائد.

ويكون تحليل الأصول والالتزامات وفقاً للفترة المتبقية حتى تاريخ السداد أفضل أساس لتقييم درجة السيولة بالبنك، ويمكن للبنك أيضاً الإفصاح عن تواريخ استحقاقات السداد على أساس الفترة الأصلية حتى تاريخ السداد وذلك من أجل تقديم معلومات عن طرق التمويل واستراتيجية الأعمال، بالإضافة إلى ذلك يجوز للبنك الإفصاح عن مجموعات من الاستحقاقات على أساس الفترة المتبقية حتى التاريخ التالى الذى قد تتغير فيه معدلات أسعار العائد وذلك من أجل بيان مدى تعرض البنك إلى مخاطر تقلبات معدلات سعر العائد، ويمكن للإدارة أيضاً تقديم إيضاحات بالقوائم المالية عن تقلبات معدلات سعر العائد وعن الطريقة التى تراقب وتدار بها مثل هذه المخاطر.

وهناك بعض أصول البنك التجارى لا يكون لها تواريخ استحقاق تعاقدية، وفي هذه الحالة يتحدد تاريخ الاستحقاق على أساس التاريخ المتوقع فيه تحصيل هذه الأصول.

وكمثال على الإفصاح عن تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات لدى بنك فلسطين التجاري في 2006/12/31 ما يلى : (بالآلف جنيه).

البيان	حتى 3 شهور	من 3 شهور حتى سنة	من سنة حتى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
<b>الأصول:</b>				
التقنية والأموال قصيرة الأجل	جنيه 10157	جنيه 00	جنيه 00	جنيه 00
الودائع لدى البنوك الأخرى	298771	00	00	00
استثمارات يفرض المتاجرة	113109	76173	00	00
استثمارات متاحة للبيع	101013	00	00	00
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	00	00	284281	00
فوائد مستحقة وأصول أخرى	9919	18681	2150	00
أصول استثمارية	00	00	366259	00
أصول ثابتة	00	00	57997	00
إجمالي الأصول	532969	94854	368409	342278
<b>الالتزامات:</b>				
ودائع من البنوك الأخرى	105492	18400	00	00
ودائع العملاء	36062	1033	130127	00
فوائد مستحقة والتزامات أخرى	38882	9952	30865	00
تسهيلات متوسطة الأجل	00	250000	330000	00
إجمالي الالتزامات	180436	279385	490992	00

#### 8/1- تركيز الأصول والالتزامات والمفردات أو البنود خارج الميزانية:

تتطلب معايير المحاسبة المصرية والدولية أن تفصح البنوك التجارية عن أي تركيز جوهري لأصولها والتزاماتها والمفردات خارج الميزانية، باعتبار هذا الإفصاح وسيلة لتحديد المخاطر المحتملة، المتلائمة لتحقيق الأصول والالتزامات (الأموال المتاحة) بالنسبة للبنك نفسه.

ويمكن الإفصاح عن تركيز الأصول والالتزامات والمفردات خارج الميزانية بالطرق الآتية:

أ) على أساس المناطق الجغرافية مثل الدول، أو مجموعة الدول، أو الأقاليم داخل الدولة (بحري - قبلي..).

ب) على أساس مجموعات العملاء مثل؛ جهات حكومية، جهات عامة، الوحدات التجارية، والوحدات الصناعية.

ج) على أساس قطاعات الصناعة مثل؛ قطاع التصنيع، قطاع تجارة التجزئة، والقطاع المالي.

د) على أساس عوامل تركيز أخرى ملائمة لظروف البنك.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 19 يجب على البنوك الإفصاح عن أى تركيز لأصولها والتزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية، وينبغي أن يتم هذا الإفصاح على أساس مناطق جغرافية أو على أساس العملاء أو مجموعة من الصناعات أو أى تركيز آخر للمخاطر، ويجب على البنك أيضاً الإفصاح عن قيمة صافى تقلبات العملات الأجنبية التى يتعرض لها.

ويقوم البنك بالإفصاح عن التركيز فى توزيع أصوله ومصادر التزاماته حيث إنها مؤشر جيد للمخاطر المحتملة والمتأصلة فى تحقيق الأصول ومصادر التمويل المتاحة للبنك، ويتم هذا الإفصاح على أساس المناطق الجغرافية والعملاء أو مجموعة من الصناعات أو أى تركيز آخر للمخاطر التى تتفق وظروف البنك، كما أنه من المهم أن يتم تحليل وإيضاح مشابه للبنود غير المدرجة بالميزانية، وقد تضم المناطق الجغرافية دولاً منفردة أو مجموعات من الدول أو مناطق داخل الدولة الواحدة، وقد تكون إفصاحات العملاء على أساس قطاعات مثل الحكومات والهيئات العامة وقطاع الأعمال العام والخاص وتكون هذه الإفصاحات بالإضافة إلى أية إفصاحات أخرى مطلوبة بمعيار المحاسبة المصري رقم (33) الخاص بالتقارير القطاعية.

ويعد الإفصاح عن التقلبات الهامة في أرصدة العملات الأجنبية مؤشراً هاماً أيضاً عن مخاطر الخسائر الناشئة عن التغيرات في معدلات أسعار الصرف.

#### 9/1- خسائر القروض والسلفيات:

من المعروف محاسبياً أن القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية الأخرى التي يمنحها البنك التجاري لعملائه قد لا تحصل - جزئياً أو كلياً - في حالات معينة. ويترتب على ذلك أن يحقق البنك خسائر عليها. وعندئذ يجب الاعتراف بهذه الخسائر كمصروفات وطرحها من رصيد القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية.

ومحاسبياً يجب مراعاة ما يلي بخصوص هذه الخسائر:

(أ) أن تقدير مبلغها مسئولية الإدارة، وهو أمر يعتمد على أحكام الإدارة والتي يجب أن تطبق باتساق من فترة محاسبية لأخرى.

(ب) أي مغالاة في الرصيد السابق لمخصص مواجهة هذه الخسائر، أو الرصيد غير المستخدم من هذا المخصص في الغرض منه، سيتم تسويتها في حساب الأرباح المحتجزة باعتباره من حسابات حقوق الملكية، وباعتبار التسوية بسبب خطأ في التقديرات عن فترات سابقة.

(ج) أن قواعد الإفصاح عن هذه الخسائر تتطلب ما يلي:

• الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بشأن الاعتراف بخسائر عدم

تحصيل القروض والسلفيات والتسهيلات.

• الإفصاح عن حركة حـ/ مخصص خسائر قروض وسلفيات وتسهيلات

خلال الفترة المحاسبية، بما في ذلك مبلغ المصروف عن الفترة ديون

معدومة مقابل قروض وسلفيات تقرر إعدامها، المبالغ المحصلة من

قروض وسلفيات سبق اعتبارها خسائر في فترات سابقة، والمبلغ

المحمل خلال الفترة من تسوية المخصص.

• المبلغ المجمع لمخصص خسائر قروض وسلفيات وتسهيلات في تاريخ الميزانية.

• إجمالي مبلغ القروض والسلفيات والتسهيلات في تاريخ الميزانية والذي لم تستحق عليه فوائد (فائدة معلقة أو مجنبة) والأساس المستخدم لتحديد المبلغ المحمل كقروض وسلفيات وتسهيلات. ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 19 يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح عن الموضوعات التالية :

(أ) السياسة المحاسبية التي توضح أسس تحميل القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل كمصروف وبالتالي إعدامها.

(ب) بيان عن حركة مخصص القروض والسلفيات خلال الفترة ويجب الإفصاح عن المبلغ المحمل كمصروف خلال الفترة التي تحققت فيها خسائر القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، وكذلك المبلغ المحمل خلال الفترة عن القروض والسلفيات المدومة، وكذلك القروض والسلفيات التي تم إعدامها سابقاً ثم استردت.

(ج) إجمالي رصيد مخصص القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية. وعلى البنك الإفصاح عن أية مبالغ تم تجنبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض أو السلفيات سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعضها أو كانت لمواجهة الأخطار العامة للإقراض.

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك أن يتعرفوا على تأثير الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات على المركز المالي وأداء البنك، وهذا يساعد في الحكم على فعالية البنك وفي توظيف موارده، ولذلك يقوم البنك بالإفصاح عن إجمالي مبلغ مخصص خسائر القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية وحركة المخصص خلال الفترة بما في ذلك المبالغ المستردة عن قروض وسلفيات سبق إعدامها ويتم الإفصاح عنها بصورة مستقلة.

وفي حالة عدم إمكانية استرداد القروض والسلفيات، يتم إعدامها وتحميلها على حساب مخصص خسائر القروض والسلفيات، وفي بعض الحالات لا يتم إعدامها حتى إتمام جميع الإجراءات القانونية ويتم تحديد مبلغ الخسارة بصفة نهائية، وفي بعض الحالات الأخرى يتم إعدامها مبكراً ومثال ذلك عندما يتوقف المقرض عن سداد العوائد أو سداد أصل الدين في تاريخ استحقاقه، ونظراً لاختلاف الوقت الذي تعدم فيه القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل، فإن إجمالي مبلغ القروض والسلفيات ومخصصاتها قد تتغير على نحو كبير في مثل هذه الظروف، ونتيجة لذلك يقوم البنك بالإفصاح عن سياسته في إعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.

وللتوضيح:

وفقاً لتقواعد السابقة يتم الإفصاح عن القروض والسلفيات

والتسهيلات كالتالي:

2005	2006	البيان
جنيه 400000	جنيه 500000	رصيد أول الفترة
50000	50000	المخصص لمواجهة سلفيات معينة خلال الفترة
(20000)	(10000)	سلفيات معدومة خلال الفترة
430000	540000	رصيد المخصص نهاية الفترة

وللتوضيح:

يتم الإفصاح عن الفوائد المطفأة كالتالي:

2005	2006	البيان
جنيه 1500000	جنيه 2000000	قروض وسلفيات لم تحتسب عليها إيرادات فوائد كدخل التغيرات في إيرادات الفوائد المعلق:
490000	500000	رصيد أول الفترة
30000	50000	مجنب خلال الفترة
(20000)	(10000)	محقق أثناء الفترة
500000	540000	رصيد نهاية الفترة

## 10/1- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

محاسبياً ينظر للأطراف على أنها من ذوي العلاقة إذا كان أحدها - أو كليهما - له القدرة على مراقبة الآخر، أو ممارسة تأثير - نفوذ - على الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. وبالنسبة للبنوك التجارية يراعى ما يلي بشأن الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

أ ) إذا دخل البنك في معاملات مع أطراف ذوي علاقة فيجب عليه أن يفصح عن:

- طبيعة العلاقة (مدير، مساهم ...)
- نوع المعاملة (قروض، سلفيات، أو تمويل خارج الميزانية).
- عناصر المعاملة.

ب) تشمل العناصر التي يجب الإفصاح عنها؛ سياسة البنك في إقراض الأطراف ذوي العلاقة، ومبلغ المعاملة مع الأطراف ذوي العلاقة متنسباً إلى:

- كل قرض أو سلفة أو ودیعة أو تعهد أو كميالة.
- كل نوع من أنواع الدخل الرئيسية، ومصرف الفوائد، والعمولات المسددة.
- مبلغ المصروف المعترف به خلال الفترة مقابل قروض وسلفيات ومبلغ المخصص في تاريخ الميزانية.
- الارتباطات غير القابلة للإلغاء والأحداث الطارئة والارتباطات عن بنود خارج الميزانية.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ وزير الاستثمار رقم 243 لسنة 2006 " معيار الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة "، يجب على البنوك الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة المعاملات التي تتم بين تلك الأطراف وبين المنشأة التي تعد تقريرها

وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 15، له أهمية خاصة عند عرض القوائم المالية للبنك.

وتتأثر معاملات معينة مع الأطراف ذوى العلاقة بشروط مختلفة عن المعاملات مع غير الأطراف ذوى العلاقة، فعلى سبيل المثال قد يمنح بنك قرضاً أكبر لطرف ذى علاقة أو يتقاضى منه معدل عائد أقل مما يقدمه للغير فى نفس الظروف، وكذا فإن حركة السلفيات أو الإيداعات بين الأطراف ذوى العلاقة تستم أسرع وبإجراءات أقل عمل إذا تمت بين الأطراف غير ذوى العلاقة، وحتى لو نشأت معاملات مع أطراف ذوى علاقة وذلك من خلال سير الأعمال العادية للبنك فإن المعلومات عن هذه المعاملات تكون مناسبة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويتطلب الأمر الإفصاح عنها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة.

وعندما يكون للبنك معاملات مع أطراف ذوى علاقة، فمن المناسب الإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة ونوع المعاملات وعناصرها الضرورية وذلك من أجل تفهم القوائم المالية للبنك، وتتضمن العناصر التى يتم الإفصاح عنها عادة وفق معيار المحاسبة المصري رقم (15) الخاص بالإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة سياسة البنك فى إقراض والتعامل مع الأطراف ذوى العلاقة من حيث قيمتها ونسبتها كما يلى :

(أ) القروض والسلفيات والودائع والكمبيالات وكذلك الاقتراض والمبالغ المودعة من الأطراف ذوى العلاقة، ويجوز أن تتضمن الإفصاحات إجمالى المبالغ القائمة فى بداية الفترة ونهايتها.

(ب) قيمة المصروفات المحملة خلال الفترة لمواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات ومبلغ المخصص المكون لها فى تاريخ الميزانية.

(ج) الأنواع الرئيسية للإيرادات وتكاليف الاقتراض والعمولات المدفوعة.

(د) الارتباطات غير القابلة للإلغاء والالتزامات المحتملة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية.

وللتوضيح:

افترض أن بنك القدس التجاري قد دخل في معاملات مع أطراف ذوي علاقة في سياق أعماله العادية مثل حملة الأسهم الذين يملكون أكثر من 20% من حقوق ملك البنك ومع عدد من مديري البنك. في هذه الحالة يتم الإفصاح عن المعاملات مع هذه الأطراف ضمن مرفقات القوائم المالية. وذلك على النحو التالي مثلاً:

• في 2005/12/31، 2006/12/31 على التوالي ظهرت الأرصدة المجمعة التالية بخصوص المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

2005	2006	البيان
جنيه	جنيه	
1800000	2000000	قروض وسلفيات
600000	750000	ودائع العملاء
1500000	3000000	ضمانات

• تضمنت الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في 2006/12/31، 2005 على التوالي المبالغ المجمعة التالية والناجمة عن المعاملات عالية مع الأطراف ذوي العلاقة:

2005	2006	البيان
جنيه	جنيه	
270000	300000	إيراد الفوائد
35000	40000	مصروف الفوائد
30000	60000	عمولات

#### 11/1- الإفصاح عن المخاطر العامة للصيرفة:

بناءً على تشريعات معينة أو ظروف محيطية معينة قد يحتاج البنك التجاري تجنب مبلغ معين كل سنة مالية لمواجهة المخاطر العامة للصيرفة، مثل مخاطر الخسائر المستقبلية أو مخاطر أخرى غير منظورة، بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض والسلفيات. أضف إلى ذلك أن البنك قد يحتاج أيضاً إلى تكوين احتياطي طوارئ زيادة على المبالغ المخصصة لمواجهة الأحداث الطارئة.

ويتطلب الإفصاح عن المخاطر العامة للصيرفة ما يلي:

أ) أن يتم معاملة كافة المبالغ المجنبة كاحتياطيات على أنها متعجلة بالأرباح المحتجزة.

ب) أن يتم تغطية حساب الأرباح المحتجزة بأية تخفيضات مدينة في هذه الاحتياطيات.

ج) ألا يتأثر صافي دخل الفترة المحاسبية بتسويات هذه الاحتياطيات.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 19 يجب على البنك الإفصاح عن أية مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر المصرفية العامة بما فيها الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة الأخرى أو الظروف المحتملة، بالإضافة إلى تلك المخاطر التي يجب إثبات استحقاقها طبقاً لما ورد بالمعيار المحاسبي المصري رقم (28) الخاص بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة.

#### 12/1- الإفصاح عن المبالغ المرهونة كضمان:

إذا كانت تشريعات الدولة تلزم البنوك التجارية أن ترهن أصول معينة كضمان للودائع أو التزامات أخرى فيجب على البنك عندئذ الإفصاح عما يلي:

أ) إجمالي المبالغ المستحقة كالتزامات مضمونة.

ب) طبيعة وقيمة الأصول المرهونة كضمان.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 19 يجب على البنك التجاري أن يقوم بالإفصاح عن إجمالي الالتزامات المضمونة وطبيعة الأصول المرهونة مقابل تلك الالتزامات وقيمتها الدفترية.

#### 13/1 - الإفصاح عن أنشطة الأمانة:

في حالة حيازة البنك لأصول نيابة عن الغير، وكان أميناً أو وكيلًا عن الغير، فالقاعدة ألا تظهر هذه الأصول بميزانية البنك، مع مراعاة ما يلي:  
أ) أن هذه الأصول وإن كانت بحيازة البنك مثل أموال المعاشات إلا أنه ليس مطالب بإدارتها.

ب) إذا شارك البنك بصورة جوهرية في إدارة هذه الأموال يجب الإفصاح عن ذلك، خاصة الالتزامات المحتملة في حالة فشل البنك في إدارته الوكالية لهذه الأصول.

ج) أن خدمات البنك بشأن حفظ هذه الأصول لا تدخل ضمن أنشطة أمانة إدارة الأموال، فإن كانت بمقابل فسوف يعتبر من إيرادات الفترة المحاسبية.

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري يجب على البنوك التجارية الإفصاح عن أنشطة أمانة إدارة الأموال، حيث أنه عادة ما تمارس البنوك نشاط أمانة إدارة الأموال مما ينتج عنه حيازة أو إيداع أصول بالنيابة عن الأفراد وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات والمؤسسات الأخرى، بشرط أن يكون لتلك العلاقة سند قانوني ولا تعد هذه الأصول أصولاً مملوكة للبنك، وبناء على ذلك فإن ميزانية البنك لا تتضمن تلك الأصول، وإذا كان البنك يزاوِل أنشطة أمانة إدارة الأموال بصفة أساسية وهامة، فيتم الإفصاح عن هذه الأمور والإشارة إلى حجم هذه الأنشطة في قوائمه المالية وذلك بسبب المسؤولية المحتملة التي قد تنشأ إذا ما أخفق البنك في أداء واجباته.

#### 14/1- الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية:

تختلف العمليات التي تراوحتها البنوك التجارية عن تلك العمليات التي تراوحتها المنشآت الأخرى وبالتالي تختلف السياسات والمتطلبات المحاسبية في البنوك التجارية عن غيرها من السياسات والمتطلبات المحاسبية الخاصة بالمنشآت الأخرى، وكذلك تختلف متطلبات إعداد التقارير والقوائم المالية في البنوك التجارية وغيرها من المنشآت.

ويجب أن تتضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية للبنك التجاري إفصاحاً كافياً عن عدة أمور على أهمها الإطلاق؛ أهم السياسات المحاسبية المتبعة والأدوات والمشتقات المالية وإدارة المخاطر وأيضاً تحليل الأرصدة الهامة، وذلك على النحو التالي:

##### 1/14/1- السياسات المحاسبية المطبقة:

يجب أن يتضمن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة الإشارة إلى عدة أمور، منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص ببنود معينة من بنود القوائم المالية للبنك كما يلي:

##### 1/1/14/1- الأساس المستخدم في إعداد القوائم المالية للبنك:

أ) يجب الإشارة صراحة، ضمن الإفصاحات المتممة، إلى أن القوائم المالية للبنك تم إعدادها حسب معايير المحاسبة المصرية المتماشية مع معايير المحاسبة الدولية، وأيضاً معايير المحاسبة الدولية فيما لم يصدر بشأنه معايير محاسبة مصرية، وكذلك القوائين واللوائح السارية.

ب) كما يجب الإشارة إلى أي تغيير في السياسات المحاسبية في الفترة الحالية عما كان متبعاً في الفترة السابقة.

##### 2/1/14/1- فيما يتعلق بأساس تحقق الإيراد:

يجب أن يتضمن الإفصاح عن تحقق الإيراد ما يلي:

أ) الإشارة إلى أن القاعدة أن يطبق البنك أساس الاستحقاق.

ب) الإشارة إلى أية استثناءات من هذا الأساس، مثال ذلك:

- إذا كانت القروض والسلفيات للغير جيدة فسوف يتم الاعتراف بفوائدها (عوائدها) كإيراد على أساس الاستحقاق، أما إذا أصبحت هذه القروض والسلفيات مشكوك في استردادها أو مشكوك في تحصيل الفوائد عليها، فسوف يتوقف البنك عن الاعتراف بإيراد الفوائد عليها.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأسهم التي يملكها البنك (كوبونات الأسهم) فور إعلان الجهة المستثمر فيها هذه الأسهم عن التوزيعات.
- يتم الاعتراف بإيراد وثائق الاستثمار التي يملكها البنك بمجرد إعلان صندوق الاستثمار عن توزيع العائد.
- يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات عند تحصيلها.

3/1/14/1- فيما يتعلق بالمعاملات بالعملة الأجنبية:

تمثل المعاملات بالعملة الأجنبية من جهة، وأرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية من جهة أخرى، أهمية خاصة لدى البنوك التجارية. ويتطلب الإفصاح عن السياسات المحاسبية في هذا الشأن ما يلي:

أ) الإشارة إلى أن القاعدة أن يمسك البنك حساباته بالجنيه المصري (العملة الوطنية).

ب) الإشارة إلى أن المعاملات بعملات أجنبية يتم الاعتراف بها على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة.

جـ) الإشارة إلى أنه يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية في نهاية الفترة المحاسبية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ. على أن يتم الاعتراف بفروق إعادة التقويم بقائمة الدخل تحت أسم أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي.

د ( الإشارة إلى أن عقود الصرف الآجلة يتم تقييم أرصدها القائمة في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وباستخدام الأسعار الآجلة للفترة المتبقية حتى تواريخ استحقاق تلك العقود، على أن تدرج فروق التقييم بقائمة الدخل تحت أسم أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي.

هـ) الإشارة إلى أن عقود الارتباط بمبادلة عملات في تاريخ الارتباط يتم إثباتها ضمن الالتزامات العرضية والارتباطات وأيضاً:

• يتم الاعتراف بالفرق في شقي الارتباط ضمن الأصول الأخرى من جهة والالتزامات الأخرى من جهة باعتباره أرباح (خسائر) غير محققة في تاريخ الارتباط بعقد المبادلة.

• يتم استهلاك رصيدي الأصول والالتزامات الأخرى السابقتين على مدار عمر عقد المبادلة وذلك عن طريق الإضافة إلى - أو الخصم على - بندي عائد قروض وسلفيات لدى البنوك بقائمة الدخل.

• يتم الاعتراف بأرباح (خسائر) تنفيذ عقد المبادلة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي.

و ( الإشارة إلى أنه بالنسبة لعقود الخيارات يتم الآتي:  
• الاعتراف بالعلوة المدفوعة على عقود الخيارات للعمليات ضمن بند أرصدة مدينة أخرى، ويتم تسوية رصيد العلوة في قائمة الدخل من أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي حسبما يتضح من تقييم عقود للخيارات بقيمتها العادلة.

4/3/14/1- فيما يتعلق بأذون الخزانة:

يجب أن تتبع القواعد المحاسبية الآتية بخصوص أذون الخزانة التي يتم شرائها مع الالتزام بإعادة البيع:

أ - يتم إثبات شراء هذه الأذون بالتكلفة (قيمتها الاسمية).

ب - في حالة شرائها بخصم إصدار يظهر ضمن الأرصدة الدائنة ويفصح عن الأذن مطروحاً منها رصيد هذا الخصم.

ج - يتم الاعتراف بنتائج بيعها من ربح أو خسارة بقائمة الدخل.

5/3/14/1 - فيما يتعلق بالاستثمارات بغرض المتاجرة:

وفقاً لآخر تعديلات معايير المحاسبة المصرية والدولية تتبع القواعد المحاسبية التالية بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة:

أ - سواء كانت الاستثمارات مقتناة بغرض المتاجرة أو استثمارات يديرها الغير، كاستثمارات صناديق الاستثمار التابعة للبنك فيتم الاعتراف بها عند اقتنائها بتكلفة.

ب - بالنسبة لوثائق صناديق الاستثمار الأخرى المقتناة لغرض المتاجرة يتم إثبات اقتنائها بتكلفة الاقتناء.

ج - يتم تقويم كافة الاستثمارات بغرض المتاجرة في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادلة، أي سعر السوق في نهاية الفترة المحاسبية، على أن تسوى فروق إعادة التقويم في قائمة الدخل.

د - يتم تقويم الاستثمارات بغرض المتاجرة في وثائق الاستثمار في نهاية الفترة المحاسبية بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ، وهي القيمة الاستردادية، على أن يتم الاعتراف بنتائج إعادة التقويم في قائمة الدخل.

6/3/14/1 - فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع:

يجب أن يتبع البنك التجاري القواعد الآتية فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع:

أ - يتم الاعتراف بهذه الاستثمارات عند اقتنائها بتكلفة.

ب - يتم تقويمها بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية على أن يسوى الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في حقوق الملاك ويظهر في قائمة التغير في حقوق الملاك (حـ/ أ. خ غير محققة على استثمارات متاحة للبيع).

7/3/14/1 - فيما يتعلق بالاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يجب أن يتبع البنك التجاري القواعد الآتية بشأن هذه الاستثمارات:

أ - يتم الاعتراف بها بالتكلفة، والتي تساوي عند الإصدار الأول القيمة الاسمية للسندات مضافاً عليها علاوة الإصدار أو مطروحاً منها خصم الإصدار.

ب - يتم استهلاك العلاوة والخصم في قائمة الدخل.

ج - في حالة افتناء السندات من سوق الأوراق المالية بمبلغ يختلف عن قيمتها الاسمية يتم الاعتراف بها بالتكلفة أيضاً، ويتم تخفيض التكلفة بقيمة الفوائد عن الفترة السابقة لتاريخ الشراء.

د - يتم تعديل القيمة الدفترية للسندات لتعكس القيمة العادلة في تاريخ الميزانية مع تعلية الفرق على قائمة الدخل وبما لا يجاوز ما سبق تحميله على الربح من فروق سلبية عن فترات سابقة.

هـ - في حالة السندات بعملة أجنبية يتم تعديل رصيدها بفروق سعر الصرف في تاريخ التقييم على أن يعترف بالفرق بقائمة الدخل (حـ/ أرباح وخسائر عمليات النقد الأجنبي).

و - في حالة وجود وثائق استثمار في صندوق أنشأه البنك، وبالتالي سوف يحتفظ بها لنهاية أجل الصندوق، يجب الاعتراف بها بالتكلفة، مع تسويتها بأثر اختلاف القيمة الاستردادية في تاريخ الميزانية، على أن يعلى الفرق الموجب على الربح، وبما لا يزيد عما سبق تحميل الربح به في حالة انخفاض القيمة الاستردادية عن التكلفة.

8/3/14/1- فيما يتعلق بالاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة:

يجب أن يتبع البنك القواعد المحاسبية التالية في هذا الشأن:

أ - إذا كان البنك يمتلك أكثر من أو يساوي 20% من حق التصويت يتم تقييم المساهمات بطريقة حقوق الملكية.

ب - يتم الاعتراف بالاستثمارات بتكلفتها، ثم تعدل بالتغير في حقوق ملكية الشركة الشقيقة (التابعة) بعد الاقتناء.

9/3/14/1- بالنسبة للأدوات المالية وإدارة مخاطرها:

بصفة عامة يجب أن تتفهم وتطبق إدارة البنك التجاري المفاهيم والقواعد التالية بخصوص الأدوات المالية:

أ - أن الأدوات المالية تشمل؛ الأصول المالية (أرصدة النقدية + الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك + الاستثمارات المالية + القروض للإعلاء والبنوك + الإيداعات لدى البنك المركزي) والالتزامات المالية (ودائع الإعلاء + المستحقات للبنوك الأخرى + الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن الالتزامات والارتباطات العرضية).

ب - لا يجب أن يدخل البنك في عقود آجلة للعملة إلا بالقدر اللازم لتغطية متطلباته من العملات الأجنبية أو متطلبات عملائه لمواجهة التزاماتهم بالعملات الأجنبية الناتجة عن معاملاتهم من خلال البنك، وهي عادة معاملات قصيرة الأجل.

10/3/14/1- بالنسبة للأصول الثابتة:

عادة لا تختلف السياسة المحاسبية بخصوص الأصول الثابتة في البنك التجاري عنها في أي وحدة اقتصادية أخرى، حيث:

أ - يتم الاعتراف باقتناء الأصول الثابتة بالتكلفة.

ب - يتم تطبيق مبدأ المقابلة وأساس الاستحقاق في المحاسبة عن استهلاك هذه الأصول (عدا الأراضي).

ج - يتم الإفصاح عنها إفصاحاً كافياً سواء بالقوائم المالية أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

#### 15/1- إلام مراقب الحسابات بالمخاطر الملزمة للبنوك التجارية :

على مراقب حسابات البنك التجاري أن يلم إلاماً تاماً وكافياً بمخاطر التشغيل اللزمة للبنوك التجارية، حتى يتسنى له بعد ذلك تطبيق مدخل خطر المراجعة والأهمية النسبية عند تخطيط أعمال مراجعة حسابات البنك. وفي هذا الشأن يمكن القول بأن البنوك التجارية - مثلها مثل أي مؤسسة تمويلية - تواجه ستة أنواع من المخاطر يجب على مراقب الحسابات تقديرها، نوجزها فيما يلي:

#### 1/15/1- خطر الائتمان: Credit Risk

وهو الخطر الناتج من احتمال تعثر المدين - عميل البنك - وعدم مقدراته على الوفاء بتعهداته نحو البنك. ويمكن إدارة هذا الخطر جيداً من خلال الآليات الآتية:

- أ - الفحص المتعمق لطلبات الاقتراض.
- ب - تنوع محفظة القروض حسب الصناعات والمناطق الجغرافية مثلاً.
- ج - قيام لجنة الائتمان وإدارة المراجعة الداخلية، باستمرار، بتقييم خطر الائتمان بصفة عامة، ولكل عميل بصفة خاصة.

#### 2/15/1- خطر السوق: Market Risk

وهو الخطر الناتج من التقلبات في أسعار السوق الجارية للاستثمارات. ويمكن إدارة هذا الخطر جيداً من خلال الآليات الآتية:

- أ - التدقيق في اختيار نوع وجودة الورقة المالية التي سيتم الاستثمار فيها بمعرفة البنك.

- ب - تقييم الأوراق المالية من حيث إمكانيات تسجيلها.  
ج - تقييم الأوراق المالية من حيث معدلات استمرارها.

#### 3/15/1 - خطر السيولة: Liquidity Risk

وهو الخطر الناتج من مواجهة البنك لنقص في الموارد المتاحة في تاريخ معين لمواجهة الالتزامات والتعهدات المستحقة السداد في ذلك التاريخ. وبالطبع يرتبط هذا الخطر بالسيولة النقدية، بمعنى أن البنك يمكن أن يكون لديه موارد كافية للوفاء بالالتزامات ولكن يصعب تسجيلها عند الحاجة إليها.

#### 4/15/1 - خطر معدل الفائدة: Interest Rate Risk

وهو الخطر الناتج من أن معدلات الفائدة المكتسبة على الأصول تكون أقل من معدلات الفائدة المدينة على الالتزامات. ومعروف أن معدلات الفائدة قد تختلف في نسبتها ومدة بقائها. وللتوضيح:

يمكن أن يستثمر البنك مثلاً في سندات شركة المنصورة للإسكان بمعدل فائدة سنوي 8% بينما يدفع البنك فائدة على الحسابات الجارية الدائنة - لديه - بمعدل مرن وليكن متوسط أسعار الفائدة على ودائع الأجل 3 شهور خلال العام، ويمكن أن يكون هذا المتوسط في سنة 11%، وفي أخرى 11% وهكذا.

#### 5/15/1 - خطر معدل سعر الصرف: Exchange Rate Risk

وهو الخطر الناتج من ارتباط البنك أو تعهده نحو الغير بعملات أجنبية يتقلب سعر صرفها أمام الجنيه باستمرار، مثلاً هو الحال بشأن سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، وفي ظل التدويل والعملة وتحرير الخدمات المصرفية فإن هذا الخطر سوف يزداد بلا شك.

## 6/15/1 - الخطر التشغيلي: Operational Risk

وهو الخطر الناتج من عدم مقدرة البنك على تشغيل معاملاته بطريقة فورية ودقيقة. وعادة يواجه البنك هذا الخطر عندما يدخل في معاملات جديدة وأنشطة توسعية استراتيجية دون الاستعداد الكافي والمساعدة الكاملة. وغالباً ما ينعكس هذا الخطر في معاملات خارج الميزانية تحتاج الإفصاح عنها. وللتوضيح:

تدخل كثير من البنوك في عمليات تغطية Hedging في محاولة منها لتلافي مخاطر معدلات الفائدة ومعدلات أسعار الصرف.

## 16/1 - مرحلة تخطيط أعمال المراجعة:

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من الإلمام بطبيعة نشاط البنك التجاري يبدأ في وضع الخطة العامة لأعمال المراجعة. وفي هذه المرحلة عليه أن يحلل عوامل الخطر كأساس لتخصيص مساعديه على مهام التكليف من ناحية، وتحديد إجراءات المراجعة الواجب عليه ومساعديه القيام بأدائها. وعادة يبدأ تحليل عوامل الخطر باختبار البيئة الاقتصادية التنافسية والتنظيمية اللاحية وهيكّل الرقابة الداخلية وذلك على النحو التالي:

## 1/16/1 - البيئة التنافسية:

- ففي ظل اقتصاد السوق والعولمة استطاعت البنوك التجارية أن تزيد إيراداتها وتحفظ بمعدلات نمو سريعة. وفي هذا الصدد على مراقب الحسابات أن يقيم أثر ما يلي على تخطيط أعمال المراجعة:
- أ - دخول البنك في شركات اقتصادية كشريك ونسبة المشاركة، وعدد الشركات وأسمائها ومواقعها وصور قوائمها المالية.
  - ب - أثر تحرير أسعار الفائدة على التزامات البنك ومحفظته استثماراته وعلاقة سعري الفائدة الدائنة والمدينة من وجهة نظره.

ج - كم ونوع معاملاته بالصلات الأجنبية، والوزن النسبي لهذه المعاملات إلى معاملاته بالجنيه المصري.

2/16/1- البيئة الاقتصادية:

هناك تأثير حتمى للبيئة الاقتصادية على مؤشرات أداء البنوك، مثل نسبة الإقراض للشخصي إلى الإيداعات الشخصية مثلاً. وعلى مراقب الحسابات تقدير الخطر الاقتصادي، أي تقدير الخطر الناتج من احتمال تأثير البيئة الاقتصادية على البنك. وفي هذا الشأن عليه مراعاة ما يلي:

أ - أنه يمكن تقدير هذا الخطر من خلال الأسئلة الآتية:

1/1. المنتجات أو الخدمات الجديدة:

• هل اضطر البنك إلى تقديم خدمات بنكية جديدة؟

• هل لدى البنك الخبرة الكافية لتحديد ومراقبة وتسجيل مخصصات

مواجهة الخسائر المرتبطة بالخدمات البنكية الجديدة؟

2/1. التغيرات في معدلات الفائدة:

• هل تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على صافي هامش الفائدة لدى البنك؟

• هل قام البنك بالتحوط تجاه الآثار السالبة لتغير معدلات الفائدة؟

3/1. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة:

• هل توجد قروض مهمة مع الأطراف ذوي العلاقة؟

• هل توجد إيداعات لدى البنك مهمة من الأطراف ذوي العلاقة؟

• هل هناك زيادة (نقص) جوهري في القروض والإيداعات إلى ومن الأطراف ذوي العلاقة؟

4/1. النمويلون رقابة:

• هل هناك تركيز على النمو بدون تطبيق إجراءات رقابة مناظرة؟

• هل تم تحديد وتحليل المخاطر على أساس الأهداف والموارد التنظيمية للبنك؟

• إن كان قد تم ذلك فمن منها يلائم أغراض مراجعة حسابات البنك؟

5/1. الأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية العمومية :

#### Off-Balance Sheet Financial Instruments

• هل يهتم البنك فعلاً بالعناصر خارج الميزانية؟

• إن كانت الإجابة بنعم فهل تشمل هذه المعاملات؟ العقود المستقبلية، الخيارات، أو خطابات الائتمان؟

• هل قام البنك بتحليل المخاطر المرتبطة بهذا التمويل؟

• هل أعد البنك نموذجاً للإفصاح عن هذه المخاطر؟

6/1. الاعتماد على مصدر تمويل واحد:

• هل أصبح اعتماد البنك على الإيداعات الكبيرة من مصادر قليلة أو الاقتراض قصيرة الأجل كمصدر للتمويل متزايداً؟

• هل يدير البنك بفعالية تشكيلة الأصول/ الالتزامات الخاصة به؟

• إذا كان البنك غير فعال في هذا الشأن فما هي الأمور التي يجب الاهتمام بها أثناء المراجعة؟

7/1. خطط وتعويضات الإدارة:

• هل لدى إدارة البنك توقعات معقولة بخصوص:

\*\* التغيرات في معدلات الفائدة؟

\*\* دعم الدولة للصناعات المتعثرة؟

\*\* تذبذب الودائع الكبيرة؟

• ما درجة ارتباط خطة تعويضات الإدارة بالأرباح أو قيمة سهم البنك؟

• هل يبدو أن الإدارة تقوم بإدارة الأرباح؟

• إن حدث ذلك فهل يتم من خلال:

\*\* استخدام التغيرات المحاسبية في تمهيد الأرباح؟

\*\* إدارة مخصصات خسائر القروض لمواجهة توقعات الأرباح؟

8/1. تحليل مخصصات خسائر القروض:

- هل يراعى البنك الظروف الاقتصادية الحالية عند قيامه بتحليل مخصصات خسائر القروض؟
- إن حدث ذلك فهل يتم التركيز على التطورات الاقتصادية الفعلية بدلاً من تحديد عمر القروض عند تحديد قيمة المخصص المطلوب؟
- وهل راعى التحليل التغيرات في العوامل الاقتصادية الجغرافية والدولية؟
- هل يتم فحص مخصصات خسائر القروض بصفة دورية؟ وبواسطة من؟ هل هي الإدارة العليا؟
- هل يستخدم البنك نظام الخبير للمساعدة في تحليل مخصصات خسائر القروض؟

9/1. تركيز خطر القروض:

- هل هناك تركيز للقروض ذات الخطر المرتفع في صناعات معينة مع إدارة معينة أو داخل مناطق جغرافية معينة؟
- إن كان الأمر كذلك، قم بتوثيق والاهتمام بالخطر على قابلية الأصول للتحقق (التسييل).

10/1. القروض الخارجية:

- هل يوجد لدى البنك قروض أو استثمارات خارج الوطن؟
- إن حدث ذلك فهل تواجه هذه الأصول مخاطر مرتفعة؟
- ما هو مدخل الإدارة نحو إدارة هذه الأصول وخاصة قابلية الاستثمارات الخارجية للتحقق؟

11/1. المتطلبات اللائحية:

- هل خرج البنك على المتطلبات الرسمية فيما يتعلق بالاحتياطيات، رأس المال، ومتطلبات السيولة؟

• أحصل على نسخ من هذه اللوائح والتطبيقات لكي تحدد مدى التزام البنك بها.

12/1. الأصول المرهونة:

• هل للبنك أصول هامة مرهونة؟

• هل قام البنك بتقدير قيمة السوق لهذا الرهن بتحفظ؟

• هل أعد البنك هيكل رقابة أساسي لاستبعاد الأصول المرهونة في التوقيات المناسب؟

ب - بعد جمع البيانات والردود السابقة يجب عليه أن يعهد بها إلى مساعد متخصص في صناعة البنوك لكي يفحص هذه الردود والبيانات، وأن تطلب الأمر ذلك يمكن لمراقب الحسابات أداء بعض الاستفسارات والمقابلات الشخصية مع إدارة البنك لهذا الغرض. وسوف تساعد هذه الإجراءات في تحديد مدى جودة الردود على الأسئلة السابقة.

ج - يجب عليه أن يربط الإجابة على كل سؤال مما سبق بعملية تخطيط أعمال المراجعة الخارجية لحسابات البنك.

وللتوضيح:

افتراض أن البنك المصري بدأ في تنفيذ خطة نمو استراتيجي جديدة من خلال التوسع في عدد فروع من ناحية والتوسع في الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية من ناحية أخرى. ولم يصاحب هذا التوسع بناء وتطبيق آليات رقابية داخلية مناسبة، في هذه الحالة سوف يدرك مراقب الحسابات ما يلي:

• زيادة احتمال حصول عملاء البنك على قروض بدون ضمانات وافية.

• زيادة احتمال ضعف دراسات منح الائتمان للعملاء.

• زيادة احتمال عدم سلامة توثيق عمليات الإقراض ومنح الائتمان.

• زيادة احتمال ضعف أداء لجنة منح القروض التابعة للبنك.

• زيادة معدل خطر خسائر القروض على الغير.

• يجب عليه بذل مزيد من الإجراءات للتحقق من مخصص خسائر القروض والسلفيات.

3/16/1- المخاطر المالية:

لا شك أن إدارة الهيكل المالي للبنك غالباً ما ينتج عنها مخاطر يجب الاهتمام بها وأخذها في الحسبان عند تحديد مدى ملائمة أرصدة الالتزامات على البنك من ناحية، وتقويم أصول البنك من ناحية أخرى.

وبالنسبة لمراقب الحسابات فسوف يطرح عدة أسئلة في هذا الشأن ويبحث عن إجابة عليها من إدارة البنك. وفي ضوء الردود على هذه الأسئلة سوف يحدد مدى وتوقيت وطبيعة الإجراءات الأساسية للمراجعة، باعتبار أن هذه الردود تقدم له دليلاً على مدى كفاءة إدارة البنك في إدارة المخاطر المالية.

ومن أهم هذه الأسئلة ما يلي:

أ- استراتيجية إدارة الخطر:

• هل لدى الإدارة استراتيجية محددة لإدارة الخطر؟

• هل هذه الاستراتيجية موثقة أو مكتوبة في مستند رسمي؟

• هل تقوم إدارة البنك بعمل فحص دوري للتطورات في صناعة البنوك

لأغراض إعادة تقييم الاستراتيجية القائمة؟

ب- وجود سياسة لإدارة الأصول/ الالتزامات:

• هل يوجد لدى إدارة البنك سياسة كافية لإدارة الأصول/ الالتزامات.

• هل تشمل هذه السياسة:

•• مراقبة تواريخ استحقاق القروض.

•• مراقبة هيكل معدل الفائدة.

•• مراقبة جودة الأدوات المالية القائمة.

• هل تشمل هذه السياسة على، وتأخذ في الحسبان، المقاييس المناظرة لمقابلة معدلات الفائدة وليس الانشغال في تخفيض سعر الفائدة.

ج- الحفاظ على هامش الفائدة:

• ما هو هامش الفائدة الصافي للبنك مقارنة بالبنوك الأخرى من جهة وبذات الهامش في السنوات السابقة لنفس البنك من جهة أخرى؟

• قامت إدارة البنك بعمل تحليل كاف وتفاعلت جيداً مع التغيرات الهامة في معدلات الفائدة؟

د- إدارة القروض ومعدلات الفائدة؟

• هل واجه البنك فعلاً خسائر غير عادية كبيرة خاصة بإقراض الغير؟

• هل يدير البنك بكفاءة قروضه المستحقة في الماضي وهل يبدو اعتراف بأية خسائر أو أعباء بطريقة سليمة؟

• هل حددت معدلات الفائدة على القروض لدى الغير بما يعكس معدلات الاقتراض؟

• هل انشغلت إدارة البنك في اقتراض قصير الأجل متزايد لمواجهة الطلب على الاستثمار والاقتراض من عملاء البنك؟

• هل قام مجلس إدارة البنك، أو مدير إدارة المراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة بفحص استراتيجية البنك نحو الاقتراض في ضوء استراتيجية النمو والسوق طويلة الأجل؟

هـ- مراقبة المعاملات خارج الميزانية:

- هل تدير الإدارة - أو مجلس الإدارة - بفعالية المعاملات خارج الميزانية؟
- هل تستهدف إدارة البنك من وراء ذلك تحديد المخاطر وتحديد الحاجة من عدمه للإفصاح عن القوائم المالية؟

و- التحليل المالي:

- ما دلالة مقارنة النسب المالية الأساسية للبنك مع مثيلتها للبنوك الأخرى ولنفس البنك عن عدد من السنوات الماضية؟
- هل تراقب الإدارة - وبانتظام - النسب الهامة مثل:
  - \*\* كل قرض على حدة/ إجمالي القروض.
  - \*\* نسبة رأس المال/ حقوق الملاك.
  - \*\* نسبة خسارة القرض/ القرض.

- هل تهتم إدارة البنك بمراقبة وتحليل القروض التي حان ميعادها والمتعثرة؟

ز- متطلبات السيولة:

- هل يقوم البنك بتحليل وإدارة متطلبات السيولة اليومية؟
- هل يمول البنك القروض أو الاستثمارات طويلة الأجل بالافتراض قصير الأجل من الغير؟

ح- استراتيجية النمو والاقتناء:

- هل يوجد لدى البنك استراتيجية نمو واقتناء؟
- هل تم صياغة الاستراتيجية جيداً؟
- هل يتم فحصها من جانب مجلس إدارة البنك دورياً؟
- هل تستخدم الإدارة تخطيط الأرباح في إعداد خطط الاقتناء - السيطرة - والاندماج بواقعية؟

#### 4/16/1. البيئة التشريعية واللائحية والتنظيمية الرسمية:

من المتفق عليه أن البنوك التجارية تعمل في ظل بيئة تشريعية ولائحية تنظيمية رسمية، أهمها بالطبع قانون البنوك ولائحته التنفيذية وقانون الشركات وقانون سوق رأس المال وتعليمات البنك المركزي. ويترتب على هذا الإطار التشريعي عدة آثار تهم مراقب الحسابات في تخطيط أعمال المراجعة. ومن هذه الآثار ما يلي:

أ - أن البنك سيكون ملزماً بتكوين احتياطات قانونية يلزم استقطاعها من الربح القابل للتوزيع.

ب - أن البنك سيكون ملزماً بعدم الخروج على تعليمات البنك المركزي خاصة ما يتعلق بحدود الإقراض، ومخصصات مقابلة خسائر القروض والسلفيات.

ج - أن هناك تقارير عن البنك تعدها جهات الرقابة مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال يجب على مراقب الحسابات فحصها جيداً.

د - أن هناك ملفات ستكون خاصة بإدارة البنك يجب طلبها وفحصها.

#### 5/16/1- الحكم على هيكل الرقابة الإدارية بالبنك التجاري:

سبق وأشرنا إلى أن مراجعة حسابات البنوك التجارية مجرد تطبيق خاص لمراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية عامة، وأن مراجعة حسابات البنوك التجارية تنسم بصفات خاصة مرتبطة بطبيعة نشاط وأهداف البنوك التجارية وبيئة عملها. ومهنياً يعد تقييم مراقب حسابات البنك التجاري لهيكل الرقابة الإدارية بالبنك أهم الإجراءات المميزة على الإطلاق لمراجعة حسابات البنك. وسوف نعرض لمحددات هذا الحكم المهني لمراقب الحسابات على النحو التالي:

1/5/16/1- تساؤلات مراقب الحسابات بشأن هيكل الرقابة الإدارية:

على مراقب حسابات البنك البحث عن إجابة لمجموعة من الأسئلة الخاصة بهيكل الرقابة الداخلية، أهمها ما يلي:

أ - هل تدبر الإدارة أعمال البنك بما فيه صالح ملاك البنك؟

ب - هل تمارس لجنة المراجعة بالبنك، أو مجلس إدارة البنك، فحصاً مستقلاً لوظيفة الإدارة؟

ج - هل تتسبب إدارة البنك في أن يواجه البنك مخاطر غير عادية متزايدة؟

د - هل تراعي إدارة البنك ضرورة تشغيل الرقابات بما يضمن حماية أصول التنظيم؟

هـ - هل تقوم إدارة البنك وبانتظام بالعمل على زيادة الأرباح من خلال التغيرات المحاسبية ونسب العمليات؟

2/5/16/1. عناصر هيكل الرقابة الإدارية بالبنك التجاري:

لوفاء مراقب الحسابات بمسئوليته المهنية في مراجعة حسابات البنوك التجارية من ناحية، ولتخفيض تكلفة إهماله من ناحية أخرى، عليه أن يبذل عناية مهنية كافية في تقييم عناصر الهيكل العام للرقابة الإدارية، وأهمها ما يلي:

1/2/5/16/1- لجنة فعالة للمراجعة بالبنك:

البنك التجاري شركة مساهمة، ولذلك فإن مجلس إدارته وكيل عن أصحاب المصلحة في البنك، خاصة المساهمون، بالإضافة لجهات أخرى مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال -إذا كان البنك مقيداً بالبورصة- والمودعون، الحكومة، نقابات العمال وعامة الشعب.

وحتى تساهم لجنة المراجعة بفعالية في تدعيم هيكل الرقابة الإدارية  
بالبنك التجاري يجب أن يراعي بشأنها ما يلي:

أ - أن يلتزم البنك في تشكيل وتقنين وتنظيم عمل اللجنة بكل من تعليمات  
البنك المركزي ومجلس إدارة هيئة سوق المال والأصول المهنية في  
هذا الشأن.

ب - أن تمارس اللجنة أعمالها كجهة مستقلة لفحص وتقييم أعمال  
الإدارة.

ج - أن يكون هناك تعاون تام بين اللجنة ومراقب حسابات البنك.

2/2/5/16/1- مجلس إدارة مستقل:

حتى يساعد مجلس إدارة البنك على فعالية هيكل الرقابة الإدارية  
بالبنك يجب ألا يوجد تعارض مصالح بين أعضائه، وألا يكون لأي من  
أعضائه مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في البنك، وأن يبذل كافة  
أعضاء المجلس أقصى عناية في مباشرة أعمالهم والوفاء بمسئولياتهم  
باعتبار المجلس كله وكيلاً عن المساهمين.

3/2/5/16/1- إدارة مراجعة داخلية فعالة:

من الطبيعي أن يحتوي الهيكل التنظيمي للبنك التجاري على إدارة  
للمراجعة الداخلية، تعمل كأداة للرقابة الداخلية المالية والإدارية بالبنك. ولدعم  
فعالية إدارة المراجعة الداخلية بالبنك التجاري في تشغيل هيكل الرقابة  
الإدارية

يجب مراعاة ما يلي:

أ - أن تكون هذه الإدارة مستقلة تنظيمياً، أي تتبع مجلس الإدارة  
مباشرة.

ب - أن تتحقق إدارة المراجعة الداخلية من مدى التزام البنك بالقوانين واللوائح ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي، ومجلس إدارة هيئة سوق المال.

ج - أن تتحقق من تنفيذ إجراءات وسياسات إدارة البنك بمعرفة كافة الأقسام والإدارات والفروع.

د - توجيه اهتمام الإدارات وكذا لجنة المراجعة نحو أهم المشاكل التشغيلية التي تواجه أقسام وإدارات البنك.

هـ - أن تمارس أعمالها جيداً في مجال تكنولوجيا المعلومات سواء كأدوات للمراجعة أو كأدوات لتشغيل نظام المعلومات بالبنك.

و - مراعاة استمرارية فعالية الرقابات على تدفقات الأموال من وإلى البنك.

ز - تطوير إجراءات المراجعة الداخلية باستمرار.

ح - التعاون المستمر الإيجابي مع مراقب الحسابات.

4/2/5/16/1. الدور الرقابي الفعال للجان الفحص العليا.

عادة ما يقوم مجلس إدارة البنك التجاري بتشكيل وتنفيذ لجان عليا تابعة له خاصة بمتابعة أو فحص أو مراقبة أداء أقسام أو أعمال أو أنشطة معينة. ومن أمثلة ذلك؛ لجنة القروض، لجنة الاستثمار، لجنة منح الائتمان، لجنة شئون العاملين ... إلخ. وكلها بمثابة عناصر لبيئة الرقابة التنظيمية. وللتوضيح:

حتى نستطيع فهم عمل لجنة القروض العليا من المهم أن نعرف أن مكافآت مدير إدارة منح الائتمان والقروض تتحدد كنسبة من إجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء. ولذلك من صالح هذا المدير التوسع في منح

القروض والتسهيلات للغير، وهنا يتضح أهمية الدور المتحفظ للجنة العليا لفحص ملفات منح القروض للغير والتي تعمل أيضاً كقيد على سلوك مدير إدارة القروض ومنح الائتمان في التوسع في نشاط إدارته.

5/2/5/16/1- نظم الحاسبات الآلية المتقدمة:

من الواضح اتجاه البنوك الآن نحو النظم الآلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات "IT" وبالتالي السير في طريق المستندات غير الورقية للمعاملات البنكية. ولأهمية الحاسبات في تدعيم فعالية هيكل الرقابة الإدارية لدى البنوك التجارية، يجب أن يراعي مراقب الحسابات في هذا الشأن ما يلي:

أ - أنه إذا كان من السهل على الغير الدخول على نظام الحاسب لدى البنك فمن السهل أيضاً التلاعب في أرصدة وتحويلات العملاء.

ب - أنه يجب عليه التركيز على مجالات الغش الإداري باستخدام الحاسبات الآلية.

ج - أنه يجب عليه تقييم مدى ملائمة الرقابات الداخلية باستخدام الحاسب ومدى وجود وإمكانية أداء إجراءات المراجعة، حتى يتم تخطيطها مسبقاً.

د - في حالة تعاقد البنك على مركز خدمات لتشغيل بعض معاملات البنك آلياً يجب على مراقب الحسابات أن يطلب تقريراً عن مراجعة أعمال هذا المركز.

هـ - أن يستخدم مراقب الحسابات تقرير مراجعة أعمال مركز الخدمة هذا في تقدير خطر الرقابة ومن ثم تحديد مدى وطبيعة الاختبارات التي يجب عليه أدائها لأعمال مركز الخدمة.

### 3/5/16/1- تقدير الخطر المالي:

مهنياً يجب على مراقب الحسابات تقدير الخطر المالي للبنك لأغراض تخطيط أعمال المراجعة وتحديد الإجراءات الملائمة لمراجعة مجالات العمل بالبنك ذات المخاطر المالية المرتفعة. ومعروف مالياً أن البنوك التجارية التي تعاني من الاضطراب والفشل في أعمالها غالباً ما تواجه انخفاضاً حاداً في سيولة أصولها، ولديها سياسات تشغيلية غير ملائمة، ولديها نظم رقابة ضعيفة. أما البنوك التجارية المستقرة في أدائها فغالباً ما تكون لديها أوجه قوة مميزة بخصوص:

- الرقابات على أقسام وموظفي البنك المهمين.
- نظم المعلومات الإدارية.
- نظم تضمن لها الالتزام بالسياسات والقوانين وسياسات الإقراض.
- نظم تحديد وتوصيف القروض المتعثرة.

وعموماً فإنه لأغراض تخطيط أعمال مراجعة حسابات البنك، في ضوء تقدير الخطر المالي للبنك، يجب على مراقب الحسابات مراعاة ما يلي:

- أ - أن يقوم بعمل تحليل مالي تفصيلي بما في ذلك تحليل النسب المالية والمقارنات على مستوى الصناعة، أثناء فترة التخطيط.
- ب - أن يستخدم مخرجات هذا التحليل في تقدير خطر الرقابة والخطر المتلزم وصولاً لمستوى خطر الاكتشاف المقدّر.

وللتوضيح:

افترض أن بنك المحاسبين التجاري أفصح عن مخصص خسائر قروض وتسهيلات في 2006/12/31 نهاية السنة المالية بمبلغ 2000000 جنيه بمعدل 2%. في حين أن متوسط هذا المعدل على مستوى البنوك التجارية 5% علماً

بأن جودة أصول البنك - القروض والتسهيلات - كانت أقل بكثير من متوسط صناعة البنوك. وافترض معنا أيضاً أن إدارة بنك المحاسبين ليست متميزة في سمعتها البنكية، وأن معظم استثمارات البنك مركزة في سندات شركة المنصورة للزراعة.

في هذه الحالة يجب أن يكون حكم مراقب الحسابات كالتالي:

- أن يقدّر مستوى الخطر المتلائم لمخصص خسائر القروض والتسهيلات عند حده الأقصى.
- يقدّر مستوى خطر الرقابة على حـ/ مخصص خسائر القروض والتسهيلات عند حده الأقصى.
- مع حرصه دائماً على جعل مستوى خطر المراجعة الكلي عند حده الأدنى فسوف يخطط مستوى خطر الاكتشاف منخفضاً أيضاً.
- يتبع ذلك تخطيط إجراءات المراجعة الأساسية من حيث مداها وطبيعتها وتوقيتها بما يتناسب مع ذلك.

4/5/16/1- تقرير خطر الرقابة وإعداد تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية:

من متطلبات تخطيط أعمال مراجعة حسابات البنك التجاري أيضاً أن يفي مراقب الحسابات بمعيار العمل الميداني الثاني. وبناءً على ما ينتهي إليه بشأن تقييم هيكل الرقابة الداخلية يستطيع أن يصدر أحكامه على هذا الهيكل وعلى مستوى خطر الرقابة، وأيضاً على ما إذا كانت هناك حاجة لإعداد تقرير خاص عن هيكل الرقابة الداخلية لدى البنك كما يلي:

أ - يجب أن تعد إدارة البنك تقريراً تؤكد - تزعم - فيه أن لدى البنك هيكلاً فعالاً للرقابة الداخلية، خاصة إذا كان البنك مقيداً بالبورصة.

ب - على مراقب الحسابات أن يعد تقريراً بنتائج تصديقه على تقرير مزاعم إدارة البنك بشأن هيكل الرقابة الداخلية.

ج - يجب أن يتأكد مراقب الحسابات من أن إدارة البنك تتفهم أن هيكل الرقابة الداخلية لدى البنك يغطي كافة مجالات عمل البنك مثل؛ الاحتفاظ بتوثيق مستندي للقروض، إعداد تقارير فورية عن الرهونات، إجراءات الحصول على ضمانات الائتمان، والرقابات على التشغيل الإلكتروني للمعاملات.

د - يجب أن يجري مراقب الحسابات مقابلات مع الإدارة ولجنة المراجعة لأغراض الوقوف على نطاق تقرير الإدارة بمزاعمها بشأن هيكل الرقابة الداخلية، وأيضاً لأغراض تخطيط أعمال تقييم هيكل الرقابة الداخلية وفاءً بمعيار العمل الميداني الثاني.

هـ - بعد أن يؤدي مراقب الحسابات اختبارات الفهم ثم اختبارات الرقابة سيكون بإمكانه تقدير المستوى النهائي لخطر الرقابة.

#### 17/1- مرحلة أداء أعمال مراجعة حسابات البنوك التجارية:

بعد أن ينتهي مراقب حسابات البنك التجاري من تحديد مستوى خطر الاكتشاف المخطط لكل حساب من الحسابات، سيقوم بعد ذلك بوضع برنامج المراجعة لتحديد مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات الأساسية للحساب المعين.

ويعتبر مراجعة حسابات البنوك التجارية تطبيقاً خاصاً من تطبيقات مراجعة الحسابات فسوف نركز هنا على كيفية تنفيذ، أو أداء، أعمال المراجعة بالنسبة لحسابات معينة، هي من أهم حسابات البنوك التجارية. وذلك على النحو الوارد في الصفحات التالية:

#### 17/1-1. التحقق من القروض المدينة ومخصص خسائر القروض:

سبق وأوضحنا في سياق تعريفنا بالبنوك التجارية. إلى أن منح القروض للغير يعتبر من أهم أنشطة البنوك التجارية. وسواء كانت القروض للأفراد أو الوحدات الاقتصادية فهي من أهم بنود الأصول في البنوك التجارية.

وسبق وأوضحنا أيضاً أن نشأة القروض على الغير حدث سوف صاحبه خطر احتمال تعثر المقرض في سداد القرض وفوائده، مما يوجب على إدارة البنك تحميل أرباح الفترة بمبلغ كمخصص لمواجهة خسائر القروض.

ويهدف مراقب الحسابات من التحقق من هذا المخصص إلى تقييم مدى معقولية المخصص المعترف به من جانب الإدارة، حيث يعبر هذا المخصص عن التقدير الكمي لإدارة البنك للقروض المدومة وتلك المشكوك فيها، ومن ثم تحديد صافي القيمة الحالية للقروض الممكن تحصيلها.

وفيما يلي أهم متطلبات التحقق من القروض المدينة ومخصص خسائرها:

#### 1/1/17/1- تحديد مدخل مراجعة المخصص:

مع التسليم بدرجة تعقيد عملية تقدير قيمة هذا المخصص والمخاطر المصاحبة للعناصر المركبة لمحفظة القروض إلا أنه يمكن بلورة خطوات وإجراءات مراجعة حساب المخصص فيما يلي:

- 1- يحتوي مدخل المراجعة لتقدير مخصص خسائر القروض على الإجراءات التالية:
  - عليك أن تتفهم مخاطر محفظة قروض البنك آخذاً في حسابك عدة عوامل مثل؛ تركيز الصناعة، الظروف الاقتصادية المؤثرة في المحفظة، متوسط فترة استمرار المحفظة، ودرجة سيولة الأصول.
  - عليك تفهم هيكل الرقابة الداخلية لدى البنك على عملية الإقراض وعملية متابعة القروض القائمة.
  - حدد مدى فعالية إجراءات الرقابة الملائمة لإدارة محفظة القروض.
  - وحدد ما إذا كانت الإدارة تتبع - وبفعالية - إجراءات إعدام القروض فور التثبت من عدم تحصيلها.
  - أختَر عينة من القروض وأحصل على مصادقات عنها من المقترضين بشأن؛ وجود القرض، رصيد القرض الآن، الرهن، وشروط القرض.

- قم بتقييم الأساليب التي تتبعها الإدارة في تقدير خسائر القروض. ولأداء ذلك قم بتقييم عينة من القروض وحلل مخصص خسائرها على أساس الصناعة أو أي أساس تصنيف آخر اتبعه البنك.
  - قم بتقدير القيمة الصافية الممكن تحقيقها لمحفظّة القروض من خلال تحليل تاريخ الائتمان للمقرض، المركز الحالي للرهونات الضامنة للقروض، الموقف الحالي لاسترداد القرض، والقوائم المالية الآن لأهم المقرضين. ثم قم بعمل تتبع مفصل للقروض التي حان ميعاد استحقاقها فعلاً، أو القروض لشركات متعثرة، وذلك لأغراض أن تقدر مدى إمكانية تحصيل القروض من عدمه.
  - حدد ما إذا كان البنك ملتزماً بتعليمات البنك المركزي والقوانين السائدة، وسياسات مجلس إدارة البنك. وأحصل على نسخ من جهات الرقابة - هيئة سوق المال والبنك المركزي - على البنك وأفحصها لأغراض تصنيف القروض حسب درجة جودتها (معدومة - مشكوك فيها - جيدة).
  - قم بفحص التقدير الأولي لإدارة البنك للمخصص، ثم قارن هذا التقدير مع البنوك الأخرى ولذات البنك عن فترات سابقة، آخذاً في حسابك الجودة العامة لمحفظّة القروض.
  - يجب أن تصل إلى استنتاج نهائي بشأن المقدرة التحصيلية العامة لرصيد حساب القروض بالقيمة الصافية الممكن تحقيقها. ثم قم بتوثيق النتيجة التي وصلت إليها وأساس هذه النتيجة.
- ب - يجب أن يمارس مراقب الحسابات الشق المهني عند الإعداد لمراجعة التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض آخذاً في حسابه ما يلي:
- أنه مسئول عن تقييم مدى معقولية تقديرات إدارة البنك في ضوء الظروف المحيطة بإعداد القوائم المالية ككل للبنك.

- أن التقديرات المحاسبية تعتمد على عوامل شخصية وأخرى موضوعية، ولذلك قد يصعب على إدارة البنك مراقبة كل هذه العوامل.
- بالرغم من أن عملية التقدير المحاسبي قد تعتمد على أفراد أكفاء لدى البنك يعتمدون بدورهم على بيانات صادقة، فسوف يظل هناك احتمال للتحيز على الأقل بالنسبة للعوامل الشخصية.
- ولذلك عند تخطيط وأداء إجراءات تقييم التقديرات المحاسبية فعليه أن يمارس شقاً مهنيّاً بخصوص العوامل الشخصية والموضوعية على حد سواء.

جـ - قد تظهر إدارة البنك تحيزاً في إعداد التقييمات الشخصية بشأن احتمال تحصيل قروض معينة بذاتها، أو قد تصدر أحكاماً أكثر تفاؤلاً بشأن عوامل معينة، مثل تحسن الموقف الاقتصادي للعميل أو الاقتصاد المؤثر في القروض. وفي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات ممارسة الشك المهني نحو تفاؤل إدارة البنك فيما يتعلق بالغطاء الاقتصادي لأفراد من المدينين، أو القيمة الجارية للرهونات، واحتمال تحصيل القروض التي سبق وأن حان ميعاد استحقاقها.

2/1/17/1- فهم هيكل الرقابة الداخلية:

لفهم هيكل الرقابة الداخلية على القروض، ومخصص خسائر القروض، يجب على مراقب الحسابات أن يلم بعملية منح القروض والموافقة عليها، ودور الإدارة العليا في فحص استراتيجية القروض والالتزام بسياسة الإقراض.

ومن الأمور الهامة لمراقب الحسابات أن يدرك أهمية الإجراءات والتوثيق المطلوبين للموافقة على القرض، والإجراءات المطبقة لضمان وتقييم الرهونات بصفة مستمرة. وأن تبين لمراقب الحسابات أن هناك مظاهر ضعف في هيكل الرقابة الداخلية فعليه أن يربطها مباشرة بعملية إعداد برنامج الإجراءات الأساسية للمراجعة. كما أن فشل الإدارة العليا في فحص عملية

تنوع القروض سوف تدفع مراقب الحسابات نحو عمل تحليل أكثر تفصيلاً لمحفظة القروض الكلية.

3/1/17/1- تحديد مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية:

إذا انتهى مراقب الحسابات من التقرير المبدئي للخطر الرقابي أن مستوى هذا الخطر منخفضاً فعليه أن يدعم هذا التقدير بأداء اختبارات التحقق من فعالية إجراءات رقابية معينة.

وللتوضيح:

لتقدير خطر الرقابة النهائي يجب أخذ عدة أمور في الحسبان. ومن أهم هذه الأمور؛ وجود إجراءات لمنح القروض مثل؛ الفحص الذي تقوم به لجنة القروض ومنح الائتمان، وجود وتحليل قوائم مالية تم مراجعتها لكبار المقترضين، التقويم المستقل للضمانات أو الرهونات، والتحليل الاقتصادي للمشروع الضامن للقرض، وسلامة ملف القرض، وبرامج الحاسب الجاهزة.

4/1/17/1- طلب وفحص المصادقة على وجود القرض:

من أهم إجراءات التحقق من القروض طلب وفحص مصادقات بشأن، وجود القرض، رصيده الحالي، والرهن أو الضمانات المقدمة من المدين بالقرض. وللحصول على، وتقييم، المصادقات يجب على مراقب الحسابات مراعاة ما يلي:

- أ - أن المصادقة لا توفر دليلاً على قابلية القرض للتحصيل، ولكنها تقدم دليلاً على وجود القرض.
- ب - إذا كان القرض قد استحق سدادته منذ فترة على المراجع أن يبحث عن معلومات أكثر مثل؛ القوائم المالية الحالية للمدين، والفحص الخارجي للدائنية. وربما يحتاج إلى ملاحظة الضمانات على الطبيعة وأنها ملك المدين.

جـ - يجب أن يستخدم المراجع مدخل المعاينة الإحصائية، بجانب معيار معين، للتحقق من وجود قيمة القرض.

وللتوضيح:

يمكن لمراقب الحسابات استخدام مدخل المعاينة على أساس تناسب الاحتمال مع الحجم PPS لسحب عينة من المصادقات للتحقق منها. ويمكن تطبيق معيار إضافي بأن يختار مثلاً كل القروض التي تزيد عن مبلغ 500000 جنيه للتحقق من المصادقات الخاصة بها.

5/1/17/1 التحليل المستقل لقابلية القرض للتحصيل:

طالما أن القروض على الغير لدى البنك التجاري تمثل أرصدة مستحقة التحصيل، مثلها مثل أرصدة حسابات العملاء لدى الشركات التجارية، فمن متطلبات مراجعتها أن يتحقق المراجع من قابليتها للتحصيل. ولهذا الغرض عليه مراعاة ما يلي:

ا - أن قيامه بتحليل قابلية القروض للتحصيل ومخاطر القروض يستلزم التركيز على العوامل التالية:

- تركيز القروض على أساس الصناعة.
- تركيز القروض على أساس جغرافي.
- طبيعة القروض (تجارية، أفراد، خارجية ....).
- الظروف الاقتصادية الجارية المؤثرة في معظم أنواع القروض.
- ضمانات القروض.
- عمر القروض وجدول السداد الحالي للقروض، التي حان ميعاد استحقاقها.
- القروض المعاد هيكلتها أو جاري إعادة هيكلتها.
- القروض لأطراف ذوي العلاقة (من حيث وجودها وقيمتها).
- الالتزام في الإفراض بتعليمات البنك المركزي وسياسات إدارة البنك.
- درجة المخاطرة المرتبطة بالقروض والظروف الاقتصادية الراهنة.

ب - لأن معظم المعلومات السابقة تكون موجودة في قاعدة بيانات البنك، فيجب على مراقب الحسابات استخدام برامج الحاسب الجاهزة لعمل تحليل القروض حسب أنواعها وتواريخ استحقاقها.

ج - يجب على فريق مراجعة حسابات البنك أن يقوم بفحص تاريخ البنك بالنسبة لإعدام القروض. وهل تستخدم هذه البيانات، التاريخية في عمل التقدير الأولي لخسائر القروض المحتملة؟ ومع ذلك يجب أن يعي مراقب الحسابات في هذا الشأن عدة حقائق أهمها ما يلي:

- أن النتائج السابقة ليست بالضرورة مؤشر جيد للقيمة الجارية للقروض غير الممكن تحصيلها، على الأقل بسبب تغير الظروف الاقتصادية باستمرار.
- أن تاريخ الاعتراف المحاسبي بخسائر القروض لدى البنك يمكن أن يظهر أن إدارة البنك كانت شخصية جداً في تحديد متى يتم الاعتراف بالخسارة.
- أن التقدير النهائي لخسائر القروض، بناءً على نموذج تجميعي، يجب تأييده بتحليل خاص بكل قرض على حدة.

6/1/17/1- تقييم الطرق المستخدمة في تقدير خسائر القروض:

مهنياً تعد إدارة البنك مسئولة عن وجود نظام محاسبي قادر على تقدير عبء خسائر القروض. ويجب أن يكون هذا النظام قادراً على تصنيف القروض حسب؛ المناطق الجغرافية، الصناعة، فترة عمر القرض، ضمانات القرض، المدفوعات الجارية من القرض، ومدة بقاء القرض. كما يجب أن يكون هذا النظام قادراً على توفير بيانات بشأن القروض الجاري إعادة هيكلتها والظروف الاقتصادية الراهنة للمقترضين.

وفي حالة وجود نظام معلومات محاسبي مثل هذا لدى البنك فإن مراقب الحسابات سوف يراعي ما يلي عند مراجعة تقديرات إدارة البنك لخسائر القروض:

1 - تقييم واختبار نظام المعلومات المحاسبي السابق، خاصة من حيث:

- مدى دقة تصنيف الإدارة للقروض.
- افتراضات الإدارة لإعداد تقديرات الخسائر.
- تقدير الإدارة للخسارة المتوقعة لكل قرض على حدة.

ب - إعداد نموذج لتقدير خسائر القروض.

ج- مقارنة مخرجات النموذج الخاص به كمراقب حسابات مع تقديرات الإدارة لخسائر القروض.

د - مناقشة الإدارة والاستفسار منها بشأن أوجه عدم التطابق إن وجدت.

7/1/17/1 - اختبار ضمانات بعض القروض:

غالباً ما تكون القروض التجارية، خاصة طويلة الأجل، مضمونة بأصول معينة، كما هو الحال عند اقتراض عميل لبناء مبنى لمشروع تجاري حيث يكون القرض برهن الأراضي أو المباني مثلاً. وغالباً ما تطلب البنوك تقييماً مستقلاً للأصل الضامن للقرض، ثم يتم الاتفاق بأن يكون للقرض وفائده أولوية السداد من ثمن بيع هذا الأصل.

ومهنياً فإن مراقب الحسابات يدرك أن قيمة الأصل المرهون وأولوية القرض على هذا الأصل، في حالة تعثر المدين، تعد عناصر مهمة في تقدير أدنى قيمة يمكن الحصول عليها في حالة تعثر المدين. وأيضاً يجب على مراقب الحسابات أن يقرر ما إذا كان في حاجة للاستعانة بخبير أو متخصص لغرض تحديد قيمة الأصل الضامن للقرض، كما هو الحال بالنسبة للقروض بضمان أصول تكنولوجية أو ببنية مثلاً.

8/1/17/1- تقييم مدى الالتزام بسياسات مجلس الإدارة والقوانين واللوائح السارية:

غالباً ما يعمل البنك التجاري - كما سبق وأشرنا- في إطار من القيود الرسمية سواء كانت، قانونية أو لائحية أو تعليمات من البنك المركزي وهيئة سوق المال. ولغرض التحقق من التزام البنك بهذه القوانين واللوائح والتعليمات فيما يتعلق بالقروض وخسائر القروض يجب على مراقب الحسابات القيام بعمل الآتي:

أ - طلب والإطلاع على وفحص أية قيود رسمية أو لائحية في هذا الشأن.  
ب - فحص ومناقشة الإدارة بخصوص سياسة مجلس إدارة البنك في الإقراض ومنح الائتمان.

ج - طلب وفحص ملفات القروض - أو عينة منها - للتحقق من عدم خروج وثائق القرض كما تظهر في ملف القرض على القوانين واللوائح السارية وسياسة مجلس إدارة البنك.

د - في حالة الخروج على القوانين واللوائح يجب أن يحكم مراقب الحسابات على أثر هذا الخروج على القوائم المالية وما إذا كان يعتبر بمثابة تصرفاً غير قانوني، وإن حدث فما الأثر على تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية للبنك التجاري.

9/1/17/1- إعداد ومقارنة التقدير الأولي لخسائر القروض بمثلتها لدى البنوك الأخرى:

بعد أن يعد مراقب الحسابات التقدير الأولي لخسائر القروض عليه أن يقارن هذا التقدير مع مثيله لدى البنوك التجارية الأخرى المماثلة خاصة من حيث محفظة القروض.

ويجب أن يدرك مراقب الحسابات أن الهدف من المقارنة ليس تبرير التقدير الذي أعده هو ولكن تحديد، والحكم على، مدى معقولية الاختلافات الهامة بين هذا التقدير ومثيله لدى البنوك الأخرى.

10/1/17/1 - الحكم المهني على مخصص خسائر القروض:

مهنياً يعتمد المدخل السابق لمراجعة القروض وخسائر القروض بالبنوك التجارية بقوة على كفاءة مراقب الحسابات في إصدار الأحكام المهنية. ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي:

أ - أن إعداد التقديرات المحاسبية لخسائر القروض في الأساس عملية شخصية ومن المحتمل أن تختلف قيمة مخصص خسائر القروض من شخص لآخر، ولكن سيظل دائماً هناك قيمة واحدة صحيحة.

ب - أن وجود قيمة واحدة مقدرة لا يعفي مراقب الحسابات من عمل تقدير اقتصادي أساسي للقيمة الأكثر احتمالاً، وربما مدى معين لهذه الخسائر.

ج - أن مراقب الحسابات مطالب أيضاً بالحكم على إفصاح إدارة البنك عن مخصص خسائر القروض.

وللتوضيح:

يمكن مثلاً أن يظهر هذا الإفصاح لدى بنك غزة التجاري في 12/31/2006 نهاية السنة المالية للبنك كالتالي:

مخصص خسائر القروض:

يعتمد مخصص خسائر القروض على تقييم إدارة البنك لعدد من العوامل أهمها؛ خبرة البنك بشأن هذه الخسائر في السنوات السابقة، تحليل مخاطر محفظة القروض، والظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة.

يمثل عبء خسائر القروض قيمة القرض - أو جزء منه - الذي يعتبر غير ممكن تحصيله. والقاعدة أن القروض الشخصية، وكذا القروض غير المضمونة برهن عقاري، والتي انقضى على استحقاقها 90 يوماً فأكثر ولم يتم تحصيل أية مبالغ منها يتم تحميلها كخسارة على الدخل. أما الائتمان وأرصدة العملاء فيتم تحميلها كخسارة إذا انقضى على استحقاقها 180 يوم

أو تم استلام إشعار إفلاس بشأنها. أما القروض الأخرى للعملاء فيتم تحميلها عامة كخسارة إذا التقضي على استحقاقها 120 يوماً ما لم تكن مضمونة برهن كلية.

وبناء على ما سبق فقد كانت التغيرات في خسائر القروض كالتالي:

2004	2005	2006	البيان
4500000	7500000	6000000	رصيد بداية الفترة
4000000	300000	500000	مسموحات خاصة بأصول مقتناة
1000000	2000000	3000000	مخصص خسائر قروض
9500000	9800000	9500000	(1)
(4000000)	(3900000)	(4000000)	خسائر قروض
2000000	100000	2000000	استردادات
(2000000)	(3800000)	(3800000)	صافي خسائر القروض (2)
7500000	6000000	5700000	رصيد نهاية الفترة (1) - (2)

2/17/1- التحقق من محفظة الاستثمار:

من المألوف أن تكون محفظة الاستثمار بالبنوك معقدة ذات مخاطر متنوعة. وبالمطبع فإن إدارة البنك ليست حرة تماماً في إنشاء هذه المحفظة، بل عليها أن تلتزم بالقوانين واللوائح وتعليمات البنك المركزي، علاوة أيضاً على مقومات قرار الاستثمار الجيد واعتبارات السيولة والمؤشرات المالية الأخرى للبنك.

ومهنياً لا تختلف إجراءات مراجعة محفظة الاستثمار في البنوك التجارية كثيراً عنها بالنسبة لمراجعة الاستثمارات في سياق مراجعة دورة النفقات والمدفوعات في الوحدات الاقتصادية الأخرى، سوى في عدة أمور نوجزها فيما يلي:

1/2/17/1-إعداد تصنيف واضح للاستثمارات:

لمراجعة الاستثمارات يجب تصنيفها حسب نوعها، وذلك حتى يمكن تقييم مخاطر كل نوع منها. ويجب أن يعكس هذا التصنيف، طبيعة الاستثمارات، مخاطر كل نوع منها، علاقتها بالصناعات أو المناطق الجغرافية، أجلها، وخصائص الأدوات المالية.

وفي هذا الصدد يجب على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن الاستثمارات يمكن أن تشمل ما يلي:

- أ - الاستثمارات في الأسهم.
- ب - الاستثمارات في السندات.
- ج - الاستثمار في شركات تابعة.
- د - الاستثمار في عملات أجنبية غير متحوط ضد مخاطرها.
- هـ - الأوراق التجارية.
- و - الأصول الاستثمارية الأخرى.

2/2/17/1- تفهم وتحليل المخاطر:

تتطلب مراجعة الاستثمارات أيضاً، علاوة على تصنيفها، تحليل مخاطرها. ويحتاج الأمر من مراقب الحسابات التحقق من المعاملات الخاصة بالاستثمارات، وتحديد ما إذا كانت هناك معاملات منها خارج الميزانية، وما هي المعاملات الخاصة بأنشطة التحوط.

3/2/17/1- تحديد القيمة السوقية العادلة للاستثمارات:

سبق وأن أوضحنا، في سياق عرضنا لمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للأدوات المالية وفق أحدث معايير للمحاسبة الدولية، أن معظم الأدوات المالية سيعاد تقويمها في تاريخ الميزانية بالقيمة السوقية العادلة. وفي هذا الصدد يجب أن يتحقق مراقب الحسابات مما يلي:

- أ - أن إدارة البنك لم تقم بمعالجة أرباح البنك عن طريق التلاعب في سعر سوق الاستثمارات.
- ب - التحقق من معالجة فروق إعادة تقويم الاستثمارات بغرض المتاجرة في قائمة الدخل عن الفترة.
- ج - التحقق من معالجة فروق إعادة تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع في حقوق الملاك، وبالتالي في قائمة التغير في حقوق الملاك.
- د - التحقق من سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في هذا الشأن وتوثيق أية تسويات لحساب الاستثمارات في نهاية الفترة المحاسبية.

#### 3/17/1- التحقق من التزامات البنوك التجارية:

من المعروف مهنياً أن بعضاً من التزامات البنوك التجارية يتم مراجعتها في سياق مراجعة دورة النفقات والمدفوعات، خاصة أرصدة الموردين والدائنون وأوراق الدفع والمصروفات المستحقة. أما حسابات مثل قرض السندات الذي يصدره البنك وكذا الحسابات الجارية الدائنة فإنها تحتاج لتركيز خاص في مراجعتها.

وبالنسبة لقرض السندات فإن التحقق منه لا يختلف عن التحقق من قرض السندات في أي شركة اقتصادية أخرى، سواء من حيث الوجود أو الاكتمال أو التقويم والإفصاح والتعهدات وأيضاً ما إذا كان برهن من الأصول. وفيما يتعلق بالحسابات الجارية الدائنة فإن مراجعتها تحتاج من مراقب الحسابات مراعاة ما يلي:

- أ - أن أرصدة الحسابات الجارية الدائنة لدى البنك تمثل مفردة مهمة نسبياً في سياق التزامات البنك ككل، باعتبار أن هذه الحسابات تتولد طبيعياً من ممارسة البنك لمعظم أنشطته.

ب - أن هذه الحسابات عرضة لرقابة خارجية شهرية - على الأقل - من جانب أصحاب هذه الحسابات من خلال كشف الحساب الشهري، ولذلك يلزم التحقق من استمرار إدارة البنك في الالتزام بإعداد وإرسال هذه الحسابات صحيحة شهرياً.

ج - أنه يلزم التحقق من مدى وجود عدم تطابق بين أرصدة الحسابات الجارية، كما تظهرها كشوف الحسابات، وما يراه العملاء في هذا الشأن، وما هي الأخطاء ومدى أهميتها في ضوء ردود أصحاب الحسابات.

د - أن التحقق من هذه الحسابات يتطلب بالضرورة - ويحتوي على - التحقق من سلامة إجراءات الرقابة الفعّية على الإيداع والسحب في ومن الحساب الجاري وتسوية الفوائد عليه. ومن أهم هذه الإجراءات الرقابية ما يلي:

- التسويات اليومية لكل المعاملات ذات التأثير على النقدية والالتزامات، ومنها بالطبع الحسابات الجارية الدائنة.
- ضوابط استخدام الحاسب الآلي في تشغيل المعاملات.
- إجراءات فتح وإغلاق والتحويل بين الحسابات الجارية.
- الفحص المستمر والمستقل بواسطة إدارة المراجعة الداخلية لردود العملاء على كشوف الحسابات.
- قواعد، والمسئولية عن، تصويب الأخطاء في الحسابات من واقع ردود أصحاب الحسابات الجارية.
- إجراءات اعتماد ومتابعة وتنفيذ التحويلات الإلكترونية من وإلى الحسابات الجارية.

#### 4/17/1- التحقق من حقوق الملاك في البتوك التجارية:

عندما يعد مراقب الحسابات برنامج المراجعة المناسب للتحقق من حقوق الملاك في البنك التجاري، في سياق مراجعة دورة التمويل، فإنه سوف يحدد أهم المعاملات المؤثرة في أرصدة حسابات حقوق الملاك، ويؤدي الاختبارات الأساسية للتحقق بصفة خاصة من مزاعم الإدارة في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق بالاكتمال والتقويم والإفصاح. وهذا ما سوف نركز عليه بدرجة أكبر كما يلي:

#### 1/4/17/1- المعاملات المؤثرة في حساب حقوق الملاك:

من المعروف محاسبياً أن هناك معاملات كثيرة تؤثر في أرصدة حسابات حقوق الملاك، ولكن أهم هذه المعاملات ما يلي:

- أ - إصدار أسهم جديدة.
- ب - شراء أسهم الخزينة.
- ج - إصدار أسهم مجانية.
- د - بيع أسهم الخزينة والاعتراف بأرباح أو خسائر البيع.
- هـ - الإعلان عن وسداد التوزيعات على المساهمين.
- و - إضافة جزء من صافي دخل الفترة إلى حد/ الأرباح المحتجزة.
- ز - التسويات الخاصة بالفترات السابقة في رصيد حساب الأرباح المحتجزة أول الفترة الحالية.

#### 2/4/17/1- التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن اكتمال حقوق الملاك:

يتطلب التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن اكتمال حقوق الملاك من مراقب الحسابات أداء الإجراءات التالية لجمع الدليل الكافي والملائم لهذا الغرض:

أ - مقارنة أرصدة أول المدة لحسابات حقوق الملاك مع ذات الأرصدة من واقع الميزانية في نهاية الفترة المحاسبية السابقة.

ب - في حالة إصدار أسهم جديدة يتم فحص نشرة الاكتتاب واعتماد الجهات المسئولة وطلب مصادقة من البنك بقيمة رأس المال المصدر والمدفوع من هذه الأسهم.

ج - يتم فحص سجلات التعامل مع شركات السمسرة ووكيل التعامل في الأسهم.

د - يتم التحقق من سلامة إجراءات اعتماد الإعلان عن التوزيعات وسدادها عن طريق البنك ومطابقة سجل التوزيعات مع سجل الأسهم القائمة.

3/4/17/1- التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن سلامة تقويم حقوق الملاك:

عادة لا تمثل مزاعم إدارة البنك بشأن تقويم حقوق الملاك أية صعوبة لمراقب الحسابات عند التحقق منها. لأن الأسهم عادة ما تصدر بقيمة واحدة، حتى لو كان هناك علاوة إصدار عند زيادة رأس المال فإن قيمتها تكون محددة، وشروط تحصيلها واضحة. ومع ذلك يمكن أن تحدث مشاكل خاصة بالتقويم والتي تحتاج إلى إهتمام من جانب مراقب الحسابات فيما يلي:

أ - تحديد القيمة العادلة للسهم والقيمة العادلة للأصول العينية عند إصدار الأسهم عيناً.

ب - الأسهم المصدرة مقابل حيازة شركات أخرى.

ج - ما إذا كان الاقتناء أو الاندماج يجب المحاسبة عنه كعملية شراء أو مجمع مصالح.

د - معاملات أسهم الخزينة إذ يجب اختبارها لتحديد ما إذا كان قد تم الاعتراف بها وفقاً لقرارات مجلس الإدارة والقوانين واللوائح السائدة وتعليمات هيئة سوق المال أم لا؟

4/4/17/1- التحقق من مزاعم إدارة البنك بشأن سلامة الإفصاح عن حقوق الملاك:

سبق وأن أوضحنا أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية وكذا القوانين واللوائح السارية. ومطلوب من مراقب حسابات البنك التحقق في هذا الشأن مما يلي:

أ - أن الإفصاح عن حقوق الملاك يشمل وصفاً سلبياً لكل نوع من أنواع الأسهم القائمة (عادية/ ممتازة) وعدد المصدر والمدفوع من كل منها والحقوق المرتبطة بكل نوع، وشروط التحويل وخيارات الأسهم، إن وجدت.

ب - أنه في حالة إمكانية تحويل السندات إلى أسهم، وحدث ذلك، فقد تم الإفصاح عنه إفصاحاً سلبياً.

ج - أن هناك إفصاحاً عن كوپون السهم.

د - أن الإفصاح يشمل الاحتياطات وأنواعها و- الأرباح المحتجزة والحركة في رصيد هذا الحساب، وما إذا كانت هناك تسويات خاصة بفترات سابقة تم إجراؤها على رصيد أول الفترة.

5/4/17/1- برنامج مراجعة حقوق ملك البنك التجاري:

في ضوء ما سبق يمكن بلورة برنامج مراجعة حسابات حقوق الملاك في البنك التجاري كما يلي:

مزاعم إدارة البنك:

أ - الوجود/ الحدوث.

ب - الاكتمال.

ج - الحقوق / التعهدات.

د - التقويم / التخصيص.

هـ - العرض والإفصاح.

الأهداف:

أ - الاعتماد والتصنيف السليم لتحديد ما إذا كانت كل المعاملات والارتباطات (خيارات، ضمانات، حقوق ... الخ) قد تم اعتمادها وتصنيفها بطريقة سليمة (المزاعم أ، ب، ج، د، هـ).

ب - الاعتراف السليم، واستقلال الفترات المحاسبية، لتحديد ما إذا كانت كل المعاملات والارتباطات قد تم تسجيلها دفترياً بقيمتها الصحيحة في الفترة المحاسبية الصحيحة (المزاعم أ، ب، هـ).

ج - الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية لتحديد ما إذا كانت كل المعاملات والأرصدة قد تم عرضها في القوائم المالية بما يتماشى مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية باتساق مع الفترات السابقة وتم الإفصاح عنها بطريقة سليمة (المزعم هـ).

الإجراءات:

1- أسهم رأس المال وعلاوة الإصدار:

أ - لكل نوع من الأسهم؛ حدد عدد الأسهم، القيمة الاسمية، الامتيازات، والقيود.

ب - أحصل على، أو قم بعمل، تحليل الحركة في الحساب؛ تتبع أرصدة أول الفترة وصولاً إلى ميزانية نهاية الفترة السابقة التي سبق مراجعتها.

ج- اختبر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة واللوائح والقوانين والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإصدار الأسهم وآية تغييرات في رأسمال الأسهم.

د. بالنسبة لعوائد الأسهم:

• أعد حساب سعر البيع والعوائد.

• حدد العوائد التي تم توزيعها بطريقة سليمة.

هـ- إذا لم يكن لدى البنك سجل للأسهم:

• أطلب مصادقة بالأسهم القائمة من شركة مصر لأعمال المقاصة والتسوية والحفظ المركزي.

• طابق المصادقة مع حسابات دفتر الأستاذ العام.

و- بالنسبة لخيارات الأسهم، وخطط خيارات الأسهم، تتبع اعتمادها وصولاً إلى محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، أفحص الخطة وعقود الخيارات، أحصل على، أو قم بإعداد واختبار وتحليل، خيارات الأسهم التي تحتوي على المعلومات التالية:

• بالنسبة لخطط الخيارات،

\*\* تاريخ الخطة.

\*\* عدد ونوع الأسهم المحتفظ بها للخيار.

\*\* طريقة تحديد سعر الخيار.

\*\* الفترة التي قد يتم فيها منح الخيار.

\*\* شخصية الأفراد الذين سيتم منحهم الخيارات.

• بالنسبة للخيارات الممنوحة:

\*\* شخصية الأفراد الذين تم منحها لهم.

\*\* تاريخ المنح.

**\*\* فترة الخيار.**

**\*\* عدد الأسهم التي يمكن ممارسة الخيار عليها.**

**\*\* سعر السوق وقيمة الأسهم محل الخيار في تاريخ المنح أو القياس، أي اليوم الأول لمعرفة كلاً من عدد الأسهم التي تم تخصيصها حددت للفرد لاستلامها وخيار سعر الشراء إن وجد.**

**\* بالنسبة للخيارات القائمة.**

**\*\* عدد الأسهم المعرضة للخيار في بداية الفترة.**

**\*\* النشاط خلال الفترة (الأسهم الإضافية المعرضة للخيار، عدد الأسهم التي تم ممارسة الخيار عليها، عدد الأسهم المرتبطة بالخيارات المنتهية أثناء الفترة).**

**\*\* عدد الأسهم المعرضة للخيار في نهاية الفترة.**

**ز - حدد كل حقوق وضمائم الأسهم القائمة في تاريخ الميزانية بما في ذلك عدد الأسهم محل ذلك، للفترة التي يمكن ممارسة هذه الحقوق عليها، وسعر الممارسة، وأن كل المبالغ تم الإفصاح عنها بطريقة سليمة.**

**ح - أحصل على أو قم بإعداد تحليل لحساب أسهم الخزينة وأيضاً:**

**\* أخص الشيكات المدفوعة والمستندات الأخرى الخاصة باقتناء أسهم الخزينة.**

**\* اختبر شهادات أسهم الخزينة وتأكد من أنها باسم الشركة أو مظهره لها.**

**\* طابق أسهم الخزينة بدفتر الأستاذ العام.**

**ط -تحقق من قيمة التوزيعات على حملة الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح.**

## 2- الأرباح المحتجزة:

أ- حلل نشاط الحساب خلال الفترة:

- تتبع رصيد أول الفترة وصولاً إلى الميزانية في نهاية الفترة السابقة والتي تم مراجعتها.
- تتبع صافي دخل الفترة وصولاً إلى قائمة الدخل عن الفترة الحالية.
- تتبع الأرباح والخسائر غير المحققة على الاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع.

ب- حدد التوزيعات المسددة أو المعلقة التي اعتمدها مجلس الإدارة وأيضاً:

- أختبر الشيكات المدفوعة والمستندات المؤيدة للتوزيعات المسددة (اختر بعض الشيكات المحررة لحملة الأسهم أو لوكيل المساهمين).
- أعد حساب مبلغ التوزيعات المسددة و/ أو المستحقة.

ج- أفحص أية تسويات خاصة بالفترة المحاسبية السابقة وحدد ما إذا كانت قد تمت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

د- اختبر كافة المستندات وكذا الاعتمادات المؤيدة لكل المعاملات الأخرى في الحساب مثل معاملات أسهم الخزينة.

هـ- حدد مبلغ القيود، إن وجدت، على الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة والنتيجة عن؛ القروض، الاتفاقات الأخرى، أو القوانين واللوائح وتعليمات البنك المركزي.

### 18/1- تقرير مراقب حسابات البنك التجاري على القوائم المالية السنوية الكاملة وإيضاحاتها المتممة لها :

لا يختلف تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة حسابات البنك التجاري عن ذات التقرير عن مراجعة أية وحدة اقتصادية أخرى، سواء من حيث النواحي الشكلية أو الفقرات؛ التمهيدية، النطاق، والرأي. كما لا تختلف بدائل الرأي وأسبابها بالمرّة أيضاً. ولذلك سوف نكتفي هنا بنموذج التقرير النظيف عن مراجعة حسابات البنك التجاري.

مثال:

افترض أن مراقب حسابات بنك القدس التجاري عن السنة المنتهية في 2006/12/31 المحاسبان مروان تامر عبد الوهاب وياسر شحاتة قد انتهيا من مراجعتهم إلى أن القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها خالية من التحريفات الجوهرية ولا يوجد ما يستدعي لفت الإنتباه لأمر هام أو تغيير لغة التقرير وأنهما أعدا تقريرهما بتاريخ 2007/3/10 متضمناً رأياً نظيفاً.

في هذه الحالة يظهر التقرير كالتالي:

**الفصل الثاني**  
**مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة والمختصرة**  
**للبنوك التجارية**

تقرير مراقبي حسابات بنك القدس التجاري

السادة/ مساهمو بنك القدس التجاري

قمنا بمراجعة القوائم المالية لبنك القدس التجاري - شركة مساهمة مصرية- والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 2006/12/31 وكذا قوائم الدخل والتدفق النقدي والتغير في حقوق الملاك عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ. وهذه القوائم المالية مسؤولة إدارة البنك وتختصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وآداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية. وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا من الإدارة على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة. ونعتقد أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية. ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه، مع الإيضاحات المتممة لها، تعبر بوضوح - في كل جوانبها الهامة - عن المركز المالي لبنك القدس التجاري في 31/12/2006 وعن نتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملاكه عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء ما يتصل بمراجعتنا من القوانين واللوائح والتعليمات السارية.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك الأساسي على وجوب إثباته فيها وأن القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، ولم يتبين لنا مخالفة البنك لأي من أحكام القانون 163 لسنة 1957 والقوانين المعدلة له. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعدة وفقاً للقانون 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر وسجلات البنك في الحدود التي تثبت بها تلك البيانات عادة بالدفاتر المالية.

النصورة في 2007/3/10 :

مراقبي الحسابات

ياسر شحاته  
ش.عبد الحليم حافظ  
س.م.م: 20000

تامر عبد الوهاب نصر  
ميلان ام كلثوم  
س.م.م: 15000

## ثانياً : مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية

يتناول هذا الجزء بيان ماهية القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية، وأهميتها، وأهداف مراجعتها، وتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية، وذلك على النحو التالي :

### 1- ماهية القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية وأهميتها

القوائم المالية المختصرة أو الملخصة للبنوك التجارية هي عبارة عن قوائم مالية سنوية أو مرحلية مشتقة من القوائم المالية الكاملة للبنك التجارى والتي تم مراجعتها، وقد تزايد طلب سوق الأوراق المالية على المعلومات التى تقدمها القوائم المالية الملخصة المشتقة من القوائم المالية الكاملة التى تم مراجعتها، ولذلك أُنزمت لجنة البورصة والمبادلات الأمريكية SEC البنوك والشركات التى تتداول أوراقها المالية بالبورصة بنشر قوائم مالية ملخصة بجانب القوائم المالية الكاملة، وتكون التفاصيل فى القوائم المالية المختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة، وتحقق القوائم المالية المختصرة العديد من المنافع لمستخدمى القوائم المالية خاصة المتعاملين فى سوق الأوراق المالية وذلك نظراً لسهولة وبساطة المعلومات التى تحتويها تلك القوائم الملخصة، وبالتالي تحقيق أقصى منفعة لمستخدمى القوائم المالية من إستخدام تلك القوائم وتوفر لهم الكثير من الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بقراءة وفهم القوائم المالية الكاملة.

ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية توفر معلومات مركزة وتعالج الإسهاب وكثرة المعلومات التى تتمتع بها القوائم المالية السنوية للبنك التجارى، وبالتالي فهى تشجع مستخدمى القوائم المالية على قراءتها بسهولة وبسرعة نظراً لما تحتويه من معلومات واضحة ومركزة وقابلة للفهم بسرعة، ويجب أن يكون لتلك القوائم المختصرة عنوان يميزها عن القوائم المالية الكاملة التى تم مراجعتها والتى استخرجت منها تلك القوائم المالية المختصرة للبنك التجارى. وعادةً يكون هذا العنوان ( القوائم المالية المختصرة لبنك..... عن السنة المالية المنتهية فى.../.../ )

ويجب أن يكون هناك إتساق بين القوائم الكاملة للبنك التجارى والقوائم المالية المختصرة له، بمعنى أنه إذا اشتملت القوائم المالية السنوية للبنك التجارى على قائمة الدخل وقائمة المركز المالى وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق المساهمين أو غيرها من القوائم، فإنه لابد وأن تتضمن القوائم المالية المختصرة على تلك القوائم.

وقد يعترض البعض على إعداد البنك التجارى لقوائم مالية مختصرة على أساس أن الإدارة قد تقوم بإعداد تلك القوائم لإظهار النواحي الجيدة، وإخفاء نواحي الضعف، علاوة على أنها تقدم معلومات غير تفصيلية ولكن يمكن الرد على ذلك بأن القوائم المالية الكاملة للبنك التجارى والتي اشتقت منها تلك القوائم المختصرة تظل متاحة لمن يرغب فى معرفة المزيد من المعلومات التفصيلية.

## 2-مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنوك التجارية وأهدافها

من الخدمات المهنية المطلوبة دولياً ومحلياً لمراقب الحسابات الآن مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة، وفحص القوائم المالية ربع السنوية المختصرة، خاصة للشركات المقيدة بالبورصة، ومنها بالطبع البنوك التجارية.

ولا تختلف مراجعة القوائم المالية السنوية المختصرة للبنك التجارى عن مراجعة القوائم المالية المختصرة للوحدات الاقتصادية الأخرى. وتعتبر هذه الخدمة المهنية مطلوبة للبنوك التجارية نظراً لأهمية المعلومات المالية المختصرة للبنك لمستخدمي القوائم المالية، خاصة المساهمون والبنك المركزى وهيئة سوق المال والمستثمرون المحتملون فى الأوراق المالية للبنك التجارى.

ويشتمل مجال مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنك التجارى على

ما يلى :

- (أ) قائمة المركز المالى المختصرة فى نهاية الفترة.
- (ب) قائمة الدخل المختصرة عن الفترة.
- (ج) قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن الفترة.
- (د) قائمة التغير فى حقوق الملاك المختصرة عن الفترة.
- (هـ) الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المختصرة.

عند قيام مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المالية المختصرة يجب أن يشتمل خطاب تكليف مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المالية الكاملة على مراجعة القوائم المالية المختصرة المشتقة منها أيضاً، على أن يتضمن رده فى حالة قبوله التكليف على تحديد الهدف من مراجعة القوائم المالية المختصرة،

وتستهدف مراجعة القوائم المالية المختصرة (الملخصة) إبداء مراقب الحسابات لرأى فنى محايد بشأن ما إذا كانت القوائم المالية المختصرة تستفق فى كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للبنك عن ذات الفترة المحاسبية والتي استخرجت منها هذه القوائم المالية المختصرة.

وتهدف عملية مراجعة القوائم المالية المختصرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحديد مدى إمكانية اعتماد مستخدمى القوائم المالية المختصرة على المعلومات الواردة فيها.
- التحقق من وجود اتساق أو اتفاق بين القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية الكاملة التى تم مراجعتها والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة والتأكيد على وجود ارتباط بينهما.

وعند قيام مراجع الحسابات بمراجعة القوائم المالية المختصرة للبنك التجارى يجب أن يركز على مفهوم الأهمية النسبية *Materiality* ومدى إفصاح القوائم المالية المختصرة على العناصر الهامة الواردة فى القوائم المالية الأساسية الواردة فى القوائم المالية الأساسية، وأن يتأكد من إستخدام أساس واحد للتبويب، ومن تطابق النواحي الشكلية للإفصاح فى القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية الكاملة، بالإضافة إلى التأكد من ضرورة الإفصاح عن أهم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المختصرة والتي تتماشى مع مفهوم الأهمية النسبية.

### 3- تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة للبنك التجارى :

تعرضت معايير المراجعة الدولية<sup>(1)</sup> والمصرية لتقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة، ووفقاً لتلك المعايير يجب على مراجع الحسابات أن لا يصدر تقريراً عن القوائم المالية المختصرة ما لم يكن قد سبق له إبداء رأى عن القوائم المالية الأساسية التى تم استخراج القوائم المالية المختصرة منها. ويجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات حول القوائم المالية المختصرة العناصر الأساسية التالية :

أ- عنوان التقرير : " تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المختصرة"، وذلك وفقاً لمعايير المراجعة المصرية معيار المراجعة المصرى رقم (220). وإن كان من الأفضل أن يكون عنوان هذا التقرير " تقرير مراجع الحسابات المستقل عن مراجعة القوائم المالية المختصرة".

ب- الموجه لهم التقرير لم تحدد معايير المراجعة المصرية لمن يوجه لهم التقرير؟ ولكن يجب أن يوجه التقرير إلى مساهمى الشركة أساساً وإلى مجلس الإدارة.

(1) IFAC, ISA, NO. 800, (1994).

يتضح مما سبق أنه لا تختلف الجهة التي يوجه لها تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة عن الجهة التي يوجه لها تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية وهي الجمعية العامة للبنك أي مساهمي البنك.

ج- فقرات التقرير : يحتوى تقرير مراجعة القوائم المالية المختصرة التنظيف على ثلاثة فقرات وهي بالترتيب على النحو التالي :

ج/1- الفقرة الافتتاحية (فقرة المقدمة)

تحتوى الفقرة التمهيدية على إشارة مراجع الحسابات إلى أنه قد قام بمراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة للشركة والتي استخرجت منها القوائم المختصرة محل المراجعة وأن مراجعته للقوائم السنوية قد تم وفقاً لمعايير المراجعة المصرية أو الدولية، مع ضرورة الإشارة إلى نوع الرأى فى تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة وإذا كان الرأى غير نظيف يذكر الأسباب، مع تحديد تاريخ إعداده لتقرير مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة.

ج/2- فقرة الرأى

ويشير مراجع الحسابات فى هذه الفقرة إلى مدى إتفاق أو تمشى القوائم المالية المختصرة فى كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة التى تم مراجعتها والتي اشتقت منها القوائم المالية المختصرة محل المراجعة.

ج/3- فقرة لفت الإنتباه

وتشير تلك الفقرة إلى أنه للحصول على فهم أشمل وأعم للقوائم المالية وللأداء المالى للشركة، وكذلك لنطاق أعمال المراجعة يجب الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة وتقرير مراجع الحسابات عنها.

د- تاريخ التقرير وتوقيع مراجع الحسابات وعنوانه :

فيما يلى نموذج تقرير بدون تحفظ عن مراجعة القوائم المالية المختصرة فى حالة إبداء رأى غير متحفظ على القوائم المالية الأساسية أو الكاملة كما ورد فى معايير المراجعة المصرية (معيار المراجعة المصرى رقم 220) عن تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة.

مثال لتقرير بدون تحفظ عن قوائم مالية مختصرة

تقرير مراقب الحسابات إلى .....

راجعنا القوائم المالية لشركة ..... عن السنة المالية المنتهية فى / / والسّى استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ ..... فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى / / والسّى استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح - فى كل جوانبها الهامة - عن المركز المالى للشركة فى / / وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ فى ضوء معايير المحاسبة المصرية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق - فى / / جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى / /

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى للشركة فى / / ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى / / وتقريرنا عليها.

توقيع مراقب الحسابات

تاريخ التقرير

عنوان مراقب الحسابات

مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية  
وفقاً لمعايير الرأبعة الدولية

وفيما يلي نموذج التقرير بدون تحفظ عن مراجعة القوائم المالية المختصرة مع وجود رأي متحفظ على القوائم المالية الكاملة التي اشتقت منها القوائم المالية المختصرة وذلك كما ورد في معايير المراجعة المضربة. مثال لتقرير نظيف عن مراجعة قوائم مالية مختصرة يتضمن رأي متحفظ على القوائم المالية الكاملة

تقرير مراقب الحسابات إلى  
على القوائم المالية المختصرة لشركة .....

راجعنا القوائم المالية لشركة ..... عن السنة المالية المنتهية في ١ / ١ / ..... والسبب استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المضربة. وفي ضوء القوائم واللوائح المصرية السارية، وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ بـ ..... أبدينا رأياً متحفظاً بأن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ١ / ١ / ..... والسبب استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح - في كل جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ١ / ١ / ..... وكذا عن نتيجة أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ فيما عدا - تضخم بند المخزون بمبلغ ..... ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ١ / ١ / ..... والتي أبدينا رأياً متحفظاً عليها. ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للشركة في ١ / ١ / ..... ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ١ / ١ / ..... وتقريرنا عليها.

توقيع مراقب الحسابات

تاريخ التقرير

عنوان مراقب الحسابات

يتضح مما سبق ما يلي :

- أ- تقدم القوائم المالية المختصرة تفاصيل أقل من القوائم المالية السنوية، لذلك فإنه يجب أن يتم تنبيه القارئ إلى أنه للحصول على تفهم أفضل لمركز المالى للمنشأة ونتائج أعمالها يتعين أن تقرأ القوائم المالية المختصرة مع آخر قوائم مالية تمت مراجعتها والتي تتضمن كافة الإيضاحات التى يتطلبها الإطار المحاسبى المستخدم وذلك من خلال تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المختصرة.
- ب- لا تتضمن القوائم المالية المختصرة كافة المعلومات التى يتطلبها الإطار المحاسبى المتبع فى إعداد القوائم المالية السنوية التى تمت مراجعتها (معايير المحاسبة المصرية أو الدولية) وعليه لا يجوز لمراجع الحسابات أن يستخدم فى تقريره عبارة مثل "تعبّر بوضوح فى كل جوانبها الهامة" عند إبداء رأيه على القوائم المالية المختصرة.
- ج- فى حالة إصدار مراجع الحسابات لتقرير متحفظ عن مراجعة القوائم المالية السنوية لأى سبب فإنه يجب أن يشير مراجع الحسابات إلى ذلك التحفظ فى تقريره عن مراجعة القوائم المالية المختصرة مع ذكر سبب التحفظ.
- د- فى حالة إصدار مراجع الحسابات لتقرير يتضمن رأى متعاكس عن مراجعة القوائم المالية السنوية لأى سبب، فإن مراجع الحسابات يجب أن يشير إلى أنه قد أبدى رأياً عكسياً على القوائم المالية الكاملة مع ذكر سبب ذلك.
- هـ- فى حالة ما إذا تبين لمراجع الحسابات أن القوائم المالية المختصرة لا تتفق فى بعض جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة والتى اشتقت منها القوائم المالية المختصرة فإنه يجب أن يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها أسباب ذلك.

فعلى سبيل المثال إذا تبين لمراجع الحسابات أن قائمة الدخل المختصرة لم تفصح عن إيرادات النشاط بصورة مستقلة عن الإيرادات غير العادية السئى لا ترتبط بالنشاط فإنه فى هذه الحالة يضيف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى على الصورة التالية.

" إتضح لنا عدم إتفاق الإفصاح فى قائمة الدخل المختصرة عن الإفصاح فى قائمة الدخل الكاملة فيما يتعلق بالإفصاح عن إيرادات النشاط بصورة مستقلة عن الإيرادات غير العادية التى لا ترتبط بالنشاط ". وتظهر فقرة الرأى بعد ذلك على الصورة التالية :

" فيما عدا ما ورد فى الفقرة السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق فى كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة لشركة ..... عن السنة المالية المنتهية فى / / ."

و- فى حالة ما إذا تبين لمراجع الحسابات أن القوائم المالية المختصرة لا تتفق فى كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة والتى اشتقت منها القوائم المالية المختصرة فإنه يجب أن يضاف فقرة توضيحية سابقة لفقرة الرأى يبين فيها أسباب ذلك، ثم يبدى رأى معاكس فى فقرة الرأى بأن ينكر أنه بناءً على ما ورد فى الفقرة التوضيحية فإن القوائم المالية المختصرة المرفقة لا تتفق فى كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة لشركة ..... عن السنة المالية المنتهية فى / /

ز- يمتنع مراجع الحسابات عن إبداء الرأى فى القوائم المالية المختصرة طالما يمتنع عن إبداء الرأى فى القوائم المالية الأساسية التى اشتقت منها القوائم المالية الكاملة.

قد يرى البعض أن إشارة مراجع الحسابات فى تقريره عن مراجعة القوائم المالية المختصرة إلى ضرورة الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة وتقرير مراجع الحسابات عنها لفهم أشمل وأعم لتلك القوائم قد يفقد

القوائم المالية لأهميتها، ويقتل من أهمية تقرير المراجعة عنها. إلا أنه يمكن القول أن تلك الإشارة الغرض منها التأكيد على أن القوائم المالية الكاملة وتقرير المراجعة عليها تظل متاحة لمن يرغب في معرفة المزيد من المعلومات التفصيلية.

ط- قد يبدى مراجع الحسابات رأى نظيف في تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية ويبدى رأى غير نظيف (متحفظ أو معاكس) في تقريره عن مراجعة القوائم المالية المختصرة، والعكس صحيح وذلك نظراً لإختلاف الهدف من مراجعة القوائم المالية السنوية (إبداء الرأى فى مدى صدق وعدالة القوائم المالية فى التعبير عن نتيجة النشاط والمركز المالى)، عن الهدف من مراجعة القوائم المالية المختصرة (بيان مدى تمشى القوائم المالية المختصرة فى كافة جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة التى إشتقت منها القوائم المالية المختصرة ).

وأصبح من الشائع الآن فى مصر أن يعد مراقب حسابات البنك التجارى تقريراً عن أعمال مراجعة القوائم لالمالية المختصرة (الملخصة) للبنك يراعى بشأنه عدة اعتبارات شكلية وفنية أهمها ما يلى :

أ- عنوان التقرير :

يعنون التقرير بأنه تقرير مراقبى حسابات البنك على القوائم المالية المختصرة.

ب- لمن يوجه التقرير :

يوجه التقرير إلى مساهمى البنك تماماً مثل تقرير مراجعة القوائم المالية السنوية للبنك.

ج) المحتوى الفنى للتقرير :

يجب أن يشير مراقب الحسابات فى هذا التقرير إلى ما يلى :

- أنه راجع القوائم المالية السنوية الكاملة للبنك والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة.
  - أن مراجعته لـلقوائم المالية الكاملة قد تمت طبقاً لمعايير المراجعة المصرية.
  - نوع الرأي وتاريخ تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية الكاملة.
  - صيغة الرأي الذي أبداه على القوائم المالية الكاملة.
  - رأيه الفني على القوائم المالية السنوية المختصرة.
  - نفث انتباه القارئ إلى أنه لأغراض الحصول على فهم أشمل للقوائم المالية السنوية للبنك، وكذلك نطاق أعمال المراجعة يجب الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للبنك وتقريره عن مراجعتها.
- د-تاريخ التقرير:
- عادة يسورخ هذا التقرير بتاريخ لاحق مقارب لتاريخ تقرير مراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية السنوية، وإن كان من الممكن أن يسورخ التقريران بذات التاريخ.
- وسنفترض أن مراقبي حسابات بنك القدس التجارى قد راجعا القوائم المالية المختصرة للبنك والمستخرجة من القوائم المالية الكاملة عن السنة المنتهية في 2006/12/31. وأنهما استهيا إلى أن القوائم المالية المختصرة متفقة في كل جوانبها الهامة، مع القوائم المالية الكاملة للبنك عن سنة 2006، وأنهما قدما تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية المختصرة في 2007/4/2.

في هذه الحالة يظهر تقرير مراجعة القوائم المالية المختصرة كالتالى:

تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية المختصرة

السادة / مساهم بنك القدس التجاري

" راجعنا القوائم المالية لبنك القدس التجاري عن السنة المالية المنتهية في 2006/12/31 والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وحسبما هو وارد في تقريرنا المؤرخ في 2006/3/10 فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية لبنك القدس التجاري عن السنة المنتهية في 2006/12/31 والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لبنك القدس التجاري في 31/12/2006، وكذا عن نتيجة أعمال البنك وتدفقاته النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والتعليمات السارية".

" ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق، في كل جوانبها الهامة، مع القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 2006/12/31".

" ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي لبنك القدس التجاري في 2006/12/31 ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغير في حقوق الملاك عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا يتطلب الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة لبنك القدس التجاري عن السنة المالية المنتهية في 2006/12/31 وتقريرنا عليها".

الإسكندرية في : 2007/4/2

مراقبا الحسابات

ياسر شحاته السيد  
الإسكندرية في : 2007/4/2  
حافظ  
س.م.م 20000

تامر عبد الوهاب نصر  
الإسكندرية في : 2007/4/2  
س.م.م 15000

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير مراقب حسابات البنوك التجارية يوجه أساساً إلى مساهمي البنك إلا أنه في كثير من الحالات قد يكون هذا التقرير متاحاً لأطراف أخرى مختلفة مثل المودعين Depositors أو دائنون آخرين أو جهات الإشراف والرقابة، ولاشك أن رأى مراقب الحسابات يؤدي إلى خلق مصداقية للقوائم المالية للبنك ويمكن للعديد من الجهات من خلال هذا الرأى التنبؤ بقدرة البنك على الاستمرار في المستقبل، ولبيان مدى الكفاءة والفعالية التي أنجزت بها الإدارة أعمال وشئون البنك رغم أن مثل هذه الأمور لا تعد من أهداف مراجعة القوائم المالية للبنوك التجارية<sup>(1)</sup>.

---

(<sup>1</sup>) The Relationship between Banking Supervisors & Bank's External Auditor's  
"IAPS No. 1004".

### الفصل الثالث :

مراجعة البنوك التجارية  
وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني



## الفصل الثالث :

### مراجعة البنوك التجارية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني

تساولت المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني عملية مراجعة القوائم المالية للبنوك التجارية من ناحية تعريف البنوك التجارية وخصائصها مع تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتحديد أهداف عملية مراجعة البنوك والمصطلحات المتعلقة بعملية المراجعة، وتخطيط عملية المراجعة والرقابة الداخلية في البنوك، وأداء إجراءات التحقق، وتقرير المراجعة وذلك بهدف مساعدة مراقبي الحسابات على الممارسة السليمة عند مراجعة القوائم المالية للبنوك وهو ما سنعرضه في هذا الفصل على النحو التالي<sup>(1)</sup> :

أولاً : تعريف البنوك التجارية وخصائصها والمخاطر التي تتعرض لها.

ثانياً : أهداف مراجعة البنوك والمصطلحات المتعلقة بعملية مراجعة البنوك.

ثالثاً : تخطيط عملية مراجعة البنوك.

رابعاً : الرقابة الداخلية في البنوك.

خامساً : أداء إجراءات التحقق.

سادساً : إعداد التقرير عن مراجعة القوائم المالية للبنوك.

وسنعرض لكل موضوع من هذه الموضوعات في الصفحات التالية

على النحو الآتي :

(1) International Federation of Accountants (IFAC), "Audit of the Financial Statements of Banks", International auditing practices committee, (IAPS 1006), October, 2001.

- IFAC, ISA No. 9, 210, 400, 401, 402, 570, 580, 600, 610, 520, 550, 720.

- IFAC, "IAPS" No. 1004, 1008, 1012, 1000.

## أولاً : تعريف البنوك التجارية وخصائصها والمخاطر التي تتعرض لها :

تم تعريف البنك وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني على أنه مؤسسة مالية نشاطها الرئيسي هو الحصول على الودائع والاقتراض بهدف الإقراض والاستثمار وهو ما تعنيه السلطات التشريعية في مختلف البلدان التي تعمل بها بنوك، وإن كان هناك عدد من المؤسسات الأخرى التي تقوم بنفس هذه الوظائف مثل اتحادات الإئتمان Creditunions، منظمات الادخار والقروض وغيرها، ويمكن تطبيق معايير المراجعة الدولية للبنوك في مراجعة القوائم المالية المتعلقة بالأنشطة المصرفية Banking Activities التي تقوم بها مثل هذه الوحدات، كما أنه يمكن تطبيقها عند مراجعة القوائم المالية المجمعة Consolidated والتي تشتمل على نتائج أنشطة مصرفية تم إدائها من خلال أى عضو من أعضاء المجموعة.

وعادة ما يقوم البنك بالعديد من الأنشطة مثل الأنشطة الأساسية المتمثلة في الحصول على الودائع، الاقتراض، الإقراض، التجارة والمبادلات، إصدار أذون الخزانة، وغيرها. بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بالائتمان في الأدوات المالية وعمليات السمسرة، إدارة الأصول وهي من الأنشطة التي عادة ما تواجه مراجع الحسابات عند مراجعة القوائم المالية، كما أن البنك عادة ما يقوم بعمليات تتعلق بالمشتقات المالية Derivatives والأدوات المالية الأخرى، وتوفر معايير المراجعة الدولية العديد من الإرشادات المتعلقة بآثار المراجعة لمثل هذه الأنشطة، وذلك عندما أصبحت جزء من عمليات البنك ومبادلاته.

وقد تناولت معايير المراجعة الدولية المخاطر التي تواجه الأنشطة المصرفية، حيث أن هناك عدد من الأمور التي تشترك فيها البنوك التجارية مع المنشآت التجارية الأخرى، ويجب أن يكون لدى مراجع الحسابات فهم

كافى لمثل هذه الأمور نظراً لأهمية هذه الأمور وتأثيرها فى مدخل وخطة المراجعة بالإضافة إلى تأثيرها الجوهرى على القوائم المالية للبنك.

وتتمتع البنوك بعدد من الخصائص والتي تفرق بين البنك وغيره من المشروعات التجارية الأخرى. حيث تحتفظ البنوك بقدر هائل من العناصر النقدية والأدوات والأصول المتداولة Negotiable Assets والتي يجب أن تتم حمايتها مادياً خلال عملية نقلها وأثناء تخزينها، وإقتنائها وخصائص السيولة التي تتمتع بها هذه العناصر تجعل البنك عرضة للتلاعب والاختلاس، الأمر الذى يستدعى من البنك تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية وإجراءات رقابة داخلية صارمة وعادة ما يرتبط البنك بعمليات تظهر أو تنشأ فى نظم قانونية معينة Jurisdiction وتشتمل فى عدد من الأنظمة المختلفة وتدار فى نظام قانونى آخر.

وتعمل البنوك عادة بدرجة رفع مالى Leverage مرتفعة للغاية (نسبة رأس المال لإجمالي الأصول) الأمر الذى يجعل من البنك عرضة للأحداث الاقتصادية الملبية ويزيد من خطر الإفلاس والفشل. وتتميز البنوك بأن لديها أصولاً تتغير بشكل سريع فى قيمتها وهناك صعوبة فى تحديد قيمة هذه الأصول وبالتالي فإن الانخفاض البسيط فى قيمة هذه الأصول يمكن أن يكون له تأثير جوهري على رأس مال البنك، ومن المحتمل أن يؤثر على اليسر المالى Regulatory solvency للبنك.

وتعتمد البنوك بشكل جوهري على الودائع قصيرة الأجل كمصدر تمويل رئيسى وبالتالي فإن فقدان الثقة من جانب المودعين فى اليسر المالى للبنك قد يؤدى إلى أزمات فى السيولة Liquidity بالنسبة للبنك.

ويقوم البنك ببعض المهام كضمان أو وكيل فيما يتعلق ببعض الأصول التى لديه (ودائع) الأمر الذى يزيد من التزامه فى عدم خيانة الأمانة Breach of Trust الأمر الذى يتطلب ضرورة وجود إجراءات تشغيلية

ورقابة داخلية مصممة للتأكد من يتعامل مع الأصول وفقاً للشروط التي يتم من خلالها تحويل الأصول للبنك.

ويدخل البنك في العديد من العمليات المتنوعة والتي قد تكون لها قيمة مالية جوهرية الأمر الذي يتطلب إجراءات محاسبية معقدة وإجراءات رقابية بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات IT على نطاق واسع.

وتعمل البنوك من خلال شبكة من الفروع والأقسام المنتشرة جغرافياً سواء على المستوى المحلي أو الدولي، الأمر الذي يتطلب المزيد من اللامركزية للسلطة وانتشار الوظائف المحاسبية والرقابية الأمر الذي يسبب مشكلة الحفاظ على ممارسات موحدة للعمليات والأنظمة المحاسبية والرقابية وبالأخص عندما يكون للبنك فروع خارجية.

ونظراً لزيادة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في البنوك فإنه عادة ما يتم نشأة وإتمام العمليات من خلال العميل بدون أي تدخل من جانب العاملين بالبنك مثل العمليات التي تتم عبر الإنترنت أو العمليات التي تتم من خلال ماكينات الصرف الآلي (ATM).

ويتم تنظيم نشاط البنك في معظم دول العالم من خلال وحدات حكومية والتي عادة ما تؤثر المتطلبات القانونية الخاصة بها في مبادئ المحاسبة التي يتبعها البنك. وبالتالي إن عدم الالتزام بهذه المتطلبات القانونية قد يؤثر في القوائم المالية للبنك أو الإفصاح الوارد بها وبالتالي على رأى مراقب الحسابات فيها.

ومن ناحية أخرى فإن علاقة مراقب الحسابات أو مساعديه بالبنك قد يكون لها تأثير على استقلالية مراقب الحسابات في حين أن علاقة العميل في الشركات والمنظمات الأخرى بمراقب الحسابات ومساعديه قد لا تؤثر على استقلاليته.

وتتمتع البنوك بالحق في الوصول لأنظمة المقاصة Clearing والمصادر للشيكات، والتحويلات النقدية، ومعاملات تحويل العملة الأجنبية، وغيرها. وتعتبر البنوك جزء مكمل أو متصل بأنظمة السداد الأمر الذي يفرض خطر منظم على البلدان التي تعمل بها البنوك.

ويتم في البنوك تداول الأدوات المالية المعقدة والبعض منها قد يحتاج إلى التسجيل بالقيمة العادلة في القوائم المالية الأمر الذي يتطلب من البنوك ضرورة وجود إجراءات مناسبة للتقييم وإدارة المخاطر، ولاشك أن فعالية مثل هذه الإجراءات يعتمد على مدى سلامة النماذج الرياضية التي يتم الاعتماد عليها ومدى إمكانية الوصول إلى معلومات تاريخية وحالية عن أسعار السوق بالإضافة إلى إمكانية المحافظة على سلامة البيانات.

وهناك العديد من الجوانب الخاصة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند القيام بمراجعة القوائم المالية للبنوك مثل :

- أ- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات التي يقوم بها البنك.
- ب- النطاق الواسع للعمليات التي يقوم بها البنك الأمر الذي يتطلب إفصاحات جوهرية في الأجل القصير.
- ج- الاعتماد المفرط Excessive على تكنولوجيا المعلومات IT في تشغيل العمليات.
- د- الآثار الناجمة من التشريعات في ظل الأنظمة القانونية المختلفة التي يعمل فيها البنك ويخضع لها.
- هـ- التطوير المستمر في الخدمات التي يقدمها البنك وفي ممارسات البنك والتي قد لا تتماشى مع التطوير الحادث في الممارسات المحاسبية وفي إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة.

و- مدى توافر الكفاءات والمهارات لدى مراقب الحسابات ومساعديه لأداء مهمة المراجعة، خاصة أن مراجعة البنوك تحتاج إلى مهارات وكفاءات متخصصة.

ز- مدى الحاجة للخبرة في المجالات المتعلقة بالمصارف والتي تناسب مراجعة أنشطة البنك.

ح- مدى الحاجة للخبرة في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تطبقها البنوك.

ط- مدى ملائمة الموارد أو الترتيبات الداخلية Interfirm arrangement وذلك لأداء العمل اللازم في المواقع المحلية والدولية للبنك والتي يتم فيها تنفيذ الإجراءات اللازمة للمراجعة.

وهناك العديد من المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك، ويجب أن يتفهم مراجع الحسابات طبيعة هذه المخاطر وكيفية إدارة البنك لهذه المخاطر، هذا الفهم يسمح لمراجع الحسابات بتقدير مستوى خطر الرقابة والخطر الملام المرتبط بالجوانب المختلفة لعمليات البنك وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

ويمكن تقسيم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية للبنك وتصنيفها إلى العديد من المخاطر أهمها :

- مخاطر الدولة: (مخاطر سياسية Country Risk). وهي خطر فشل العملاء الأجانب في سداد التزاماتهم بسبب ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية للبلد الأم Home Country وخارجة عن نطاق العمل.

- مخاطر الائتمان: Credit Risk وهو خطر عدم قدرة العميل على سداد الالتزام بقيمته الكاملة وذلك في وقت استحقاقه أو في أي وقت لاحق، ويعتبر هذا الخطر من وجهة نظر عمليات الاقراض العادية التجارية أهم

خطر من مخاطر البنك، وينشأ هذا الخطر من الإقراض للأفراد أو للشركات أوحسب للبنوك والحكومات، يمكن أن يظهر هذا الخطر في الأصول الأخرى بخلاف القروض مثل الاستثمارات والأرصدة المستحقة على بنوك أخرى.

- خطر العملة : Currency Risk وهو خطر تحقيق خسائر بسبب التقلبات في معدلات التبادل الخاصة بالأصول بالعملة الأجنبية والالتزامات والحقوق والتعهدات.

- خطر الوكالة : Fiduciary Risk وهو خطر الخسارة الناجمة عن عوامل مثل الفشل في حماية الأصول والإهمال في إدارتها بدلاً من أو نيابة عن أطراف أخرى.

- خطر سعر الفائدة : وهو الخطر الناتج عن التقلبات في سعر الفائدة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على قيمة الأصول والالتزامات أو يؤثر التدفقات النقدية للفائدة.

- المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالمستندات، ويشتمل هذا الخطر على احتمال انخفاض قيمة الأصول أو الزيادة المحتملة في الالتزامات بسبب تطبيق بعض القوانين أو التشريعات والتوثيق غير السليم بالإضافة إلى أن القوانين الحالية قد تفشل في حل موضوعات قانونية مثل أن تكون هناك قضية في المحاكم تخص بنك معين ولكن لها تأثير واسع النطاق على بنوك أخرى بما لا من تأثير على جانب المصاريف للبنك أو لبنوك أخرى بالإضافة إلى مخاطر تغيير القوانين المتعلقة بالبنوك أو المشروعات التجارية الأخرى، وعادة ما تكون البنوك ذات حساسية بشكل خاص للمخاطر القانونية بالأخص مع دخولها في معاملات وأنشطة جديدة.

- خطر السيولة : Liquidity Risk وهو خطر الخسارة الناجمة من تغيير قدرة البنك على بيع أو التخلص من أصوله.

- خطر التقييم : Modeling Risk وهو خطر عدم كفاءة أو عدم موضوعية نماذج التقييم المستخدمة في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات.
- الخطر التشغيلي : Operational Risk وهو خطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة من عدم ملائمة أو فشل عمليات التشغيل الداخلية والأفراد والنظم أو حتى الناشئة عن أحداث خارجية.
- خطر التسعير أو السعر : Price Risk وهو خطر الخسارة الناجمة من التغيرات السلبية في أسعار السوق المشتملة على، معدلات الفائدة، أسعار الصرف للمعاملات الأجنبية، التغيرات في سعر السوق للاستثمارات.
- خطر القواعد التنظيمية : Regulatory Risk وهذا الخطر يتمثل في الخسارة الناجمة عن الفشل في الالتزام بالقواعد التنظيمية أو المتطلبات القانونية التي يعمل بها البنك بالإضافة إلى الخسارة التي قد تنشأ عن التغيرات في المتطلبات القانونية.
- خطر الاستبدال : Replacement Risk أو (خطر الأداء Performance Risk) وهو خطر فشل العميل في الوفاء بشروط العقد وهو ما يؤدي إلى وجود حاجة إلى استبدال المعاملات التي تم الفشل فيها بعمليات أخرى عند سعر السوق الحالي، وهو ما يؤدي إلى توليد خسارة للبنك تعادل الفرق بين سعر العقد وسعر السوق الحالي.
- خطر السمعة : Reputational Risk وهو خطر الخسارة الناجمة عن الرأي السلبي من جانب الجمهور والذي سوف يؤدي إلى تدمير سمعة البنك وهو ما ينشئ عن الفشل في إدارة المخاطر السابق الإشارة إليها بشكل سليم أو من دخول البنك أو الإدارة العليا في أنشطة غير سليمة أو غير قانونية مثل غسل الأموال Money Landering.

- مخاطر الوفاء بالدين : Settlement Risk وهو الخطر المتمثل في وفاء العميل بجزء من الدين المستحق عليه وهو ما يترتب عليه خسائر للبنك نتيجة عدم الحصول على أصل المبلغ بالكامل.

- مخاطر اليسر المالي : Solvency Risk وهو خطر عدم امتلاك البنك للأموال الكافية لمقابلة التزاماته أو عدم قدرة البنك على الدخول في سوق رأس المال للحصول على ما يلزم له من أموال.

- خطر التمويل: Transfer Risk وهو خطر الخسارة الناجمة من أن تكون التعهدات على أو لصالح البنك بعمله غير العملة المستخدمة في الدولة الأم Home Currency.

وتتزايد مخاطر البنك مع زيادة درجة تركيز البنك للمخاطر على عميل أو صناعة أو منطقة جغرافية أو دولة معينة، على سبيل المثال عندما تكون محفظة القروض الخاصة بالبنك مركزة على صناعة معينة (مجال العقارات مثلاً Realstate) في هذه الحالة يجب أن يكون مراجع الحسابات على معرفة كافية بهذه الصناعات وعملياتها التشغيلية وممارسات التقرير الخاصة بها وذلك لتحديد المخاطر الخاصة بالقروض الموجهة لهذه الصناعات.

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية العمليات التي يقوم بها البنك تشتمل على أكثر من خطر من المخاطر السابقة كما أن تلك المخاطر قد تتداخل وتترابط Correlated مع بعضها البعض فعلى سبيل المثال خطر التعاملات في الأوراق المالية قد تتزايد نتيجة للزيادة في سعر السوق لهذه الأوراق المالية، وبالمثل خطر عدم الوفاء بالديون قد يكون له آثار على وضع السيولة للبنك لذلك يجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان هذا التداخل بين أنواع المخاطر وذلك لتحديد الخطر الذي يتعرض له البنك.

وقد تستعرض البنوك لمخاطر ناتجة من طبيعة الملكية لهذه البنوك فعلى سبيل المثال فقد يؤثر المالك أو مجموعة المالك فى توزيع الائتمان، فعلى البنوك المملوكة لأقرباء Closely held عادة ما يسعى المالك نحو التأثير فى استقلالية وفى رأى الإدارة، لذا يجب أن يأخذ مراجع الحسابات هذا الخطر فى الحسبان.

ويجب على مراجع الحسابات أن يأخذ فى الحسبان طبيعة المخاطر الناجمة من عمليات وأنشطة البنك، والعوامل التى تساهم بشكل كبير فى المخاطر التشغيلية للبنك، مثل الحاجة للتشغيل الدقيق لحجم وقدر كبير من العمليات فى الأجل القصير وهو ما يؤدى إلى الحاجة بشكل كبير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات IT مما قد يؤدى إلى عدة مخاطر منها الفشل فى تنفيذ العمليات المعقدة بشكل سليم، بالإضافة إلى احتمال وجود قدر كبير من الأخطاء الناتجة من فشل الرقابة الداخلية، وخطر فقدان البيانات، وخطر التلاعب فى البيانات نظراً للدخول غير السليم للنظم، والفشل فى تنفيذ العمليات فى الوقت المطلوب الأمر الذى يؤدى إلى عدم القدرة على السداد أو التحصيل لهذه العمليات.

ومن ناحية أخرى فإن الحاجة لاستخدام أنظمة تحويل الأموال Electronic Funds Transfer(EFT) أو أى نظم اتصالات أخرى لنقل ملكية قدر كبير من الأموال الذى قد ينشأ عنه خطر السداد لطرف غير الطرف الصحيح نتيجة للخطأ أو التلاعب.

ولاشك أن تنفيذ العمليات البنكية فى أكثر من مكان قد ينشأ عنه تشتيت جغرافى Geographic dispersion فى التشغيل للعملية وتشتيت كذلك للرقابة الداخلية ولذلك فإن التهديدات على المستوى الدولى World Wide Exposure للسعي أو للخدمة قد لا يتم تجميعه أو متابعته بشكل سليم، كما أن فشل الرقابة الداخلية قد يحدث ولا يتم اكتشافه وتصحيحه

بمسبب الفصل المادى Physical Separation بين الإدارة والأطراف  
المسئولة عن العمليات المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن حيازة قدر هائل من العناصر النقدية  
Monetary Items مثل النقدية، الأدوات المالية المتداولة، وأرصدة  
العلاء القابلة للتحويل، وغيرها قد ينشأ عن تلك الحيازة خسارة من السرقة  
والتلاعب بواسطة العاملين، أو أى أطراف أخرى، وتخضع العمليات الخارجية  
لقوانين وتعليمات للدول التى تحدث فيها بالإضافة إلى البلد التى يقع فيها  
المركز الرئيسى للبنك وهو ما يخلق الحاجة إلى الالتزام بمتطلبات مختلفة  
وبالتالى خطر التزام الإجراءات التشغيلية بالالتزام بتعليمات فى بعض  
التشريعات لا تتناسب أو تتفق مع التشريعات فى مناطق أخرى.

وقد يتم التلاعب فى البنك بمعرفة أو اشتراك الإدارة أو بعض الأفراد  
فى البنك مثل التلاعب فى القوائم المالية للحصول على منافع ذاتية،  
أو اختلاس أصول البنك للحصول على منافع شخصية والتى قد تشمل أو لا  
تشتمل على تحريف للسجلات المحاسبية، وقد يرتكب التلاعب بدون علم  
العاملين فى البنك، وقد قدم معيار المراجعة الدولى رقم 240 المزيد من  
الإرشادات حول طبيعة مسئوليات مراجع الحسابات تجاه هذا التلاعب،  
وتتعرض غالبية أنشطة البنك للتلاعب وبالأخص تتعرض أنشطة الإقراض  
وقبول الودائع للتلاعب أكثر من غيرها.

ويتم التلاعب أو التصرفات غير القانونية لدى البنك من أطراف من  
داخل البنك أو من أطراف خارجية ومن أمثلة أنشطة التلاعب التى قد تحدث  
فى البنك التلاعب فى كتابة الشيك Check Writing Fraud، أو غسل  
الأموال واختلاس أصول البنك. وقد تشمل أنشطة التلاعب على التواطؤ  
Collusion بين إدارة البنك وعامله حيث يمكن أن يصل الأمر لإعداد  
سجلات محرفة وخاطئة لتبرير عملية غير سليمة أو إخفاء تصرفات غير  
قانونية.

بالإضافة إلى أن البنك يواجه خطر مستمر نتيجة التلاعب في الحاسب من جانب قرصنة الحاسب أو المغامر Hackers وغيرهم ممن يدخلون على النظام الحاسب الآلى رغم عدم السماح لهم بذلك، وكذلك الحال في قواعد البيانات وهو ما ينعكس في عدم القدرة على إدارة أموال العملاء وحساباتهم وسرقة معلومات خاصة عن العملاء والمؤسسات، بالإضافة إلى الأنشطة الإجرامية التي تتم من جانب المستخدمين المسموح لهم من داخل البنك.

ويحدث التلاعب بشكل أكبر في البنوك التي تعاني من ضعف شديد في نظام الحوكمة أو الرقابة الداخلية، وهناك العديد من الخسائر الجوهرية التي قد تحدث بسبب الضعف في الرقابة الداخلية أو الحوكمة مثل :

- غياب الإشراف الإدارى المناسب والقابلية للحاسب Accountability والفشل في خلق ثقافة للرقابة القوية داخل البنك.
- الإدراك أو التقويم غير السليم للمخاطر المرتبطة بأنشطة معينة للبنك سواء الواردة أو غير الواردة في الميزانية العمومية.
- غياب أو الفشل في الأنشطة الرقابية الهامة مثل الفصل بين المهام، وأداء إجراءات التحقق Verification، ومراجعة الأداء التشغيلي، ويلعب الفصل بين المهام دوراً فعالاً في منع التلاعب والذي ينتج عنها خسائر كبيرة للبنك.
- الاتصالات غير الفعالة بين المستويات الإدارية المختلفة داخل البنك، حيث أنه في ظل الاتصال غير المناسب للسياسات والإجراءات للأفراد المشاركة في نشاط معين فإن ذلك بدوره سيخلق بيئة تشجع على التلاعب، كما أن التلاعب قد لا يتم الكشف عنه في ظل عدم توصيل المعلومات عن الأنشطة غير السليمة والتي يجب أن تنتبه لها الإدارة العليا.
- برامج مراجعة داخلية وأنشطة متابعة غير فعالة، حيث أن عدم كفاية أنشطة المتابعة وبرامج المراجعة الداخلية في تحديد والتقرير عن القصور

فى السرقابة الداخلية سوف يؤدى إلى عدم الكشف عن التلاعب فى البنك، كما أن غياب آليات مناسبة للتأكد من تصحيح الإدارة للقصور سوف يؤدى إلى استمرار التلاعب.

وكأتمثلة على خطر التلاعب من جانب الإدارة والعاملين بالبنك إخفاء بعض الودائع وعدم تسجيلها، أو إخفاء شخصية المودع وهو ما يحتمل وجود صلة له بعمليات غسل الأموال مثل استخدام أسماء متشابهة فى الحسابات المختلفة، وسرقة ودائع واستثمارات العملاء المتعلقة بحسابات راكدة Dormant، وكذلك منح قروض لمقرضين وهميين أو سرقة أو سوء استخدام الأصول المحتفظ بها كضمان لقروض أو الحصول على رشاوى لمنح قروض أو لتخفيض الضمان.

وكأتمثلة على خطر التلاعب الخارجى عمليات غسل الأموال وتزييف العملات وانتحال صفة الغير، واستخدام معلومات ومستندات مضللة تنطبق بالموافقة على القروض أو سوء استخدام أموال القروض بواسطة العملاء.

وتكون البنوك التجارية بطبيعتها مستهدفة من جانب من يقوم بغسل الأموال والتي من خلالها يتم تحويل الأموال التى مصدرها الجرائم إلى أموال تبدو على أنها من مصدر قانونى، ويقوم بهذه العمليات بالأخص تجار المخدرات، والتى أصبح لهم نسبة كبيرة فى عملية غسل الأموال، وفى العديد من التسريعات فى كثير من الدول أصبح هناك التزام على البنوك بوضع السياسات والإجراءات وإجراءات الرقابة لكشف والتقرير عن أنشطة غسل الأموال وقد أصبح شائعاً امتداد هذه السياسات والإجراءات لتشتمل على ضرورة التعرف على هوية العميل Customer identification، والتعرف على الهدف الذى يستخدم فيه الحساب، مع ضرورة الاحتفاظ بسجلات للعمليات، والإبلاغ عن الأنشطة المشكوك فيها Suspicious أو التقرير عن العمليات من نوع معين مثل المعاملات النقدية التى تتجاوز مبلغ معين،

مع ضرورة عقد دورات تدريبية لتعليم الأفراد كيفية التعرف على المعاملات المشكوك فيها.

وفي بعض التشريعات في كثير من الدول فإن مراجعي الحسابات عليهم التزام بالإبلاغ عن أنواع معينة من المعاملات التي تبلغ علمهم، وحتى في حالة عدم وجود مثل هذا الالتزام فإنه في حالة اكتشاف مراجع الحسابات حالات عدم التزام بالقوانين والتشريعات فيجب عليه أن يحدد مدى تأثيرها على القوائم المالية وعلى تقريره عنها، وقد قدم المعيار الدولي 250 (ISA250) بعنوان الأخذ في الاعتبار القوانين والتشريعات في مراجعة القوائم المالية، المزيد من الإرشادات في هذا المجال.

ويجب على إدارة البنك أن تقوم بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وتطوير إجراءات الرقابة واستخدام مؤشرات أداء وذلك لإدارة المخاطر المالية التي تواجه البنك، وتشتمل أنظمة إدارة المخاطر الفعالة على ما يلي :

- الإشراف (التدخل في عملية الرقابة من جانب المسؤولين عن عملية الحوكمة في البنك، وصياغة سياسات مكتوبة لإدارة الخطر والتي يجب أن تتماشى مع استراتيجيات البنك وخبرة الإدارة والمتطلبات القانونية وأنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، ومن ناحية أخرى عن الرقابة الداخلية والقيم الأخلاقية العليا، وتكون الإدارة مسؤولة عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي وضعها هؤلاء المسؤولون عن الحوكمة والتأكد من أن هناك نظام فعال للرقابة الداخلية.

ويمكن أن يتم تحديد وقياس ومتابعة المخاطر من خلال وحدة مستقلة لإدارة الخطر ويجب على مراجع الحسابات تحديد كيفية استخدامه لتلك الوحدة في البنك المكلّفة بمتابعة أنشطة إدارة الخطر وتقييم فعاليتها.

ويجب أن تكون الرقابة الداخلية في البنك فعالة لإدارة المخاطر وكأمثلة على الرقابة الداخلية : الفصل الفعال بين المهام، والتحقق والتصريح أو الموافقة مع العمليات، وضع الحدود، التقرير والموافقة من الاستثناءات Exceptions، والحماية المادية للأصول، ويجب أن يتم تقييم عملية إدارة الخطر بمعرفة إدارة المراجعة الداخلية يشكل دورى لتحديد مدى الالتزام بسياسات الإدارة والتأكد من فعالية الرقابة التشغيلية، وفعالية المراجعة الداخلية وكذلك الوحدة المستقلة لإدارة الخطر يجب أن يعدوا تقاريرهم للأطراف المسؤولة عن الحوكمة وللإدارة أيضاً.

**ثانياً : أهداف مراجعة البنوك والمصطلحات المتعلقة بعملية المراجعة :**

الهدف من مراجعة القوائم المالية للبنك وذلك وفقاً لمعايير المراجعة الدولية هو تمكين مراجع الحسابات من إبداء الرأي الفنى المحايد فى القوائم المالية للبنك والمعدة وفقاً لإطار إعداد التقرير المالى المطبق فى الدولة.

ويجب أن يحدد مراقب الحسابات فى تقريره الإطار المحاسبى والمالى المستخدم فى إعداد القوائم المالية ويشتمل ذلك على تحديد الدولة صاحبة هذا الإطار وذلك فى حالة عدم استخدام إطاراً دولياً لمعايير المحاسبة وعند إعداد تقرير المراجعة عن القوائم المالية للبنك للاستخدام فى دولة أخرى بخلاف الدولة التى وضعت الإطار المستخدم فى إعداد القوائم المالية فيجب فى هذه الحالة أن يوضح مراجع الحسابات مدى اشتمال هذه القوائم المالية على إفصاحات كافية عن الإطار المستخدم فى عملية إعداد القوائم المالية.

ولابد من الاتفاق مع مراقب الحسابات على المصطلحات المتعلقة بمهمة مراجعة القوائم المالية للبنك وذلك فى خطاب التكليف المتعلق بالمهمة Engagement Letter وتصاديق مراقب الحسابات على موافقته على المهمة وعلى تعيينه كمراجع حسابات، مع تحديد أهداف ونطاق المراجعة، ونطاق مسئوليات مراجع الحسابات تجاه العميل وشكل تقرير المراجعة.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان المهارات والكفاءات لديه ولدى مساعديه لأداء المهمة.

ويجب على مراجع الحسابات أن يأخذ في الحسبان عدد من العوامل عند إعداد له خطاب الارتباط Engagement Letter مثل :

أ- تحديد القواعد والمبادئ المحاسبية المتخصصة والمتطلبات الواردة في القانون والقابلة للتطبيق على البنك، ما أصدرته الجهات المشرفة على البنك مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال، وما أصدرته الجهات المهنية المحاسبية (مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وممارسات الصناعة المصرفية أو الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC).

ب- تحديد محتويات وشكل تقرير المراجعة عن القوائم المالية والتقارير ذات الأغراض الخاصة المطلوبة من مراجع الحسابات بالإضافة إلى الاستقرار عن القوائم المالية، ويشتمل ذلك على تحديد ما إذا كانت هذه التقارير تشير إلى تطبيق للمتطلبات القانونية والمحاسبية الخاصة المنفذة بشكل خاص لمواجهة المتطلبات القانونية.

ج- تحديد طبيعة متطلبات الاتصالات الخاصة والبيروتوكولات والتي يمكن أن تتم بين مراجع الحسابات ومشرف البنك والجهات التشريعية الأخرى.

د- تحديد كيفية وإمكانية وصول أوراق عمل المراجعة إلى مشرف البنك وذلك عندما يكون هذا الأمر مطلوب وفقاً لمتطلبات قانونية وتشريعية.

ثالثاً : تخطيط عملية مراجعة البنك :

يجب أن تشتمل خطة مراجعة البنك على ما يلي :

أ- الحصول على معرفة كافية عن طبيعة أعمال البنك وهيكل الحوكمة به بالإضافة إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية وتشتمل أيضاً على فهم عملية إدارة الخطر ووظيفة المراجعة الداخلية.

ب- الأخذ في الحسبان المستوى المقدّر لمخاطر الرقابة والمخاطر الملائمة Inherent، وهى المخاطر التى تتمثل فى قابلية بعض الحسابات أو العمليات لحدوث الأخطار الجوهرية (خطر ملازم) وخطر أن نظام الرقابة الداخلية فى البنك لا يمكنه منع أو الكشف عن وتصحيح هذه الأخطاء فى التوقيت المناسب (خطر الرقابة).

ج- تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التى يجب أداؤها.

د- الأخذ فى الحسبان افتراض استمرارية البنك Going Concern فيما يتعلق بقدرة البنك على الاستمرار فى المستقبل (المقصود به الفترة المستخدمة بواسطة الإدارة فى عملية التقييم فى ظل الإطار المستخدم فى عملية إعداد القوائم المالية) وهذه الفترة عادة ما تكون سنة على الأقل بعد تاريخ الميزانية العمومية.

ويتطلب الحصول على معرفة عن البنك ضرورة فهم مراقب الحسابات لهيكل الحوكمة بالبنك وكذلك فهم البيئة الاقتصادية والتشريعية الخاصة بالبلدان الرئيسية التى يعمل بها البنك وفروعه، وكذلك يجب أن يكون مراقب الحسابات على دراية بظروف السوق الموجودة فى كافة القطاعات الرئيسية التى يعمل بها البنك وفروعه.

وتلعب عملية الحوكمة دور أساسى فى البنك، حيث أن العديد من المشرعين يسعوا لوضع المتطلبات للبنوك بغرض الحصول على هياكل فعالة للحوكمة وبالتالي يجب على مراجع الحسابات الحصول على فهم لهيكل الحوكمة وكيفية قيام الأطراف المسؤولة عن الحوكمة بأداء المسئوليات الموكولة إليهم، والإشراف والرقابة والتوجيه للبنك.

ويجب أن يكون لدى مراجع الحسابات معرفة جيدة عن الخدمات التى يقدمها البنك، وللحصول على هذه المعرفة يجب أن يكون مراجع الحسابات على دراية بالاختلافات الأساسية فيما بين الودائع، القروض المقدمة من البنك

والتي يتم تطويرها بشكل مستمر كاستجابة لرد فعل السوق، ويجب أن يكون لدى مراجع الحسابات إلمام بالخدمات المقدمة من خلال بعض الأدوات Instruments مثل الاعتمادات المستندية والخيارات Options والأدوات المالية الأخرى بغرض فهم المخاطر الملازمة وآثار المراجعة والمحاسبة والأفصاحات لمثل هذه الأدوات المالية.

وفي حالة اعتماد البنك على منظمات خدمية لآداء خدمات أو أنشطة أساسية مثل المراجعة الداخلية، فإن المسؤولية عن الالتزام بالقواعد والرقابة الداخلية السليمة ستظل على عاتق هؤلاء المسؤولين عن الحوكمة والإدارة للبنك، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان القيود القانونية المفروضة على البنك وأن يتفهم الكيفية التي تقوم بها الإدارة والمسؤولين عن عملية الحوكمة بمتابعة الرقابة الداخلية بما في ذلك وظيفة المراجعة الداخلية والتأكد من أنها تعمل بفعالية، وقد تناول معيار المراجعة الدولي ISA 402 بعنوان اعتبارات المراجعة المتعلقة بالشركات التي تستخدم منظمات خدمية مجموعة من الإرشادات المتعلقة بهذا الأمر.

وتحتاج البنوك إلى نظم معلومات لتوفير معلومات مناسبة فيما يتعلق بالنواحي المالية والتشغيلية وذلك في التوقيت المناسب وتوصيلها إلى الأطراف المسؤولة عن الحوكمة وكذلك للإدارة ويجب أن تكون تلك المعلومات سهلة الفهم حتى يمكن تقييم التغير في طبيعة الخطر الذي يتعرض له البنك.

وعند وضع مراقب الحسابات لخطة مراجعة القوائم المالية للبنك عليه أن يهتم بالجوانب الآتية :

- مدى تعقيد العمليات التي يقوم بها البنك وما يرتبط بها من توثيق.
- المدى الذي فيه يتم الاعتماد على منظمات خدمية في أداء أنشطة جوهرية Core activities في البنك.



- خسائر ناتجة عن عدم اتخاذ التصرفات التصحيحية في الوقت المناسب.
- فشل في اتخاذ الاحتياطات تجاه الخسارة وذلك في التوقيت المناسب.
- الإفصاح غير السليم في القوائم المالية وفي التقارير الأخرى.

ويجب على مراجع الحسابات تفهم أنشطة البنك ومعاملته التي يقوم بها بدرجة كافية تسمح له بتحديد وفهم الأحداث والمعاملات التي من وجهة نظره قد يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية أو على عملية الفحص أو على تقرير المراجعة.

وهناك العديد من القيم والأفصاحات الواردة في القوائم المالية تشتمل على ممارسة الحكم الشخصي من جانب الإدارة مثل الاحتياطات والمخصصات لخسائر القروض، والمخصصات تجاه الأدوات المالية مثل الاحتياطات ضد خطر التصفية، الاحتياطات تجاه الخطر التشغيلي، وهناك علاقة طردية بين درجة ممارسة الحكم الشخصي من جانب الإدارة، ومستوى الخطر الملازم Inherent ودرجة الحكم الشخصي المطلوب من جانب مراجع الحسابات، وبالمثل قد يكون هناك عناصر أخرى هامة في القوائم المالية وتشتمل مع تقديرات محاسبية. ويجب على مراجع الحسابات أن يأخذ في الحسبان الإرشادات الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم 540 (ISA 540) بعنوان "مراجعة التقديرات المحاسبية".

## 2- مدى الاعتماد على منظمات خدمية في أداء أنشطة جوهرية Core Activities

في بعض الأحيان يستخدم البنك مثل هذه النوعية من المنظمات في أداء جزء من أنشطة محورية مثل إدارة التحصيل والائتمان، وفي حالة اعتماد البنك على المنظمة الخدمية في هذه الحالة فإن مراجع الحسابات يجد أنه من الصعوبة الحصول على أدلة مراجعة مناسبة بدون التعاون مع هذه المنظمة الخدمية.

### 3- الالتزامات الشرطية والعناصر التي لا تظهر في الميزانية العمومية :

#### Off-Balance Sheet

عادة ما يرتبط البنك بعدد من المعاملات مثل عمليات بموالة منخفضة كنسبة من قيمة الأصل أو الالتزام وهناك عمليات لا تتطلب التشريعات المحلية، الإفصاح عنها في الميزانية العمومية أو الملاحظات الملحقة بها، كما أن هناك عمليات يتم تسجيلها من خلال حسابات تذكيرية Memorandum. وهناك عمليات لا تشمل على بيع أصول وبالتالي فلن تظهر حينئذ في القوائم المالية للبنك، ومن أمثلة هذه العمليات الضمانات Warranties، الاعتمادات المستندية، الخيارات المتعلقة بشراء أو بيع عملات أجنبية.

ويجب أن يقوم مراجع الحسابات بفحص مصادر الإيرادات للبنك المتعلقة بالالتزامات الشرطية والحصول على أدلة كافية ومناسبة تتعلق بدقة واكتمال السجلات المحاسبية المتعلقة بتلك العمليات (الالتزامات الشرطية) مع ضرورة وجود رقابة داخلية سليمة للحد من مخاطر البنك الناشئة من تلك العمليات والتأكد من دقة الاحتياطات والمخصصات المطلوبة لمواجهة الخسائر، وكذلك التحقق من مدى دقة أي إفصاحات مطلوبة في القوائم المالية.

### 4- الجوانب والاعتبارات القانونية :

يجب أن يكون مراجع الحسابات على دراية بكافة القوانين والتشريعات الخاضع لها البنك، مع معرفة أثر الجوانب القانونية على القوائم المالية للبنك.

### 5- مدى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات IT والأنظمة الأخرى في البنك

نظراً لضخامة حجم البيانات الواجب تشغيلها في البنك وقصر الوقت المسموح لهذا التشغيل فإن غالبية البنوك تستخدم بشكل كبير تكنولوجيا المعلومات IT وأنظمة اتصالات أخرى.

وفيما يتعلق بالنواحي الرقابية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات فإنها لا تختلف كثيراً عن النواحي الرقابية في المنظمات الأخرى بخلاف البنوك ولكن هناك بعض الأمور التي يجب أن يهتم بها مراجع حسابات البنك وهي :

- تستخدم تكنولوجيا المعلومات في حساب وتسجيل إيراد ومصروف الفوائد وهذه العناصر تمثل أهم عنصرين في تحديد أرباح البنك.
- تستخدم أنظمة الاتصالات في البنك لتحديد الأرباح والخسائر الناتجة من المشتقات المالية وتبادل الصرف الأجنبي.

وعادة ما يتم الاعتماد بشكل كبير أو يتم الاعتماد بالكامل على السجلات القائمة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك نظراً لأن تكنولوجيا المعلومات تمثل أكثر المصادر التي تسهل الوصول للمعلومات كما أنها توفر معلومات حديثة Up-To-Date عن أصول والتزامات البنك (أرصدة، ودائع وقروض العسل).

ويجب على يكون لدى مراجع الحسابات إلماماً بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وأن يقوم بالربط بين هذه التطبيقات المختلفة وأن يربط ذلك الفهم بأنشطة وعمليات البنك الرئيسية وبالمركز المالي وذلك لتحديد عوامل الخطر لعملية المراجعة ككل.

وأثرت التجارة الإلكترونية بشكل كبير في الطريقة التي ينفذ بها البنك عمله وأدت إلى مخاطر جديدة واعتبارات أخرى يجب أن يأخذها مراجع الحسابات في الحسبان مثل مخاطر الأعمال Business Risks الناجمة من استراتيجيات البنك في مجال التجارة الإلكترونية، والمخاطر الملائمة المرتبطة بالتكنولوجيا التي يستخدمها البنك في تنفيذ استراتيجية البنك في مجال التجارة الإلكترونية، ومدى رد فعل الإدارة تجاه المخاطر، واعتبارات الأمن للعمليات التي تتم عبر شبكة الإنترنت.

ويجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من توافر مستوى الخبرة والمهارة التى يحتاجها هو ومساعديه فى مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

وقد تعتمد البنك محل المراجعة فى أداء الأنشطة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات على طرف خارجى وفى هذه الحالة يجب أن يتفهم مراجع الحسابات الخدمات التى تنفذ خارجياً ويجب أن يتفهم الرقابة الداخلية داخل البنك ودخل الجهة المقدمة Vendor للخدمة وذلك لتحديد توقيت ومدى وتوقيت اختبارات التحقق Substantive Tests وقد وفر معيار المراجعة الدولي رقم 420 (ISA 420) العديد من الإرشادات فى هذا المجال.

#### 6- التقييم المتوقع للمخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة :

تتسم طبيعة عمليات البنك بعدم قدرة مراجع الحسابات على تخفيض خطر المراجعة لها لمستوى مقبول منخفض نسبياً من خلال أداء اختبارات التحقق فقط ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية :

- الاستخدام المفرط لتكنولوجيا المعلومات وبالتالي فإن قدر هائل من الأدلة يكون متاحاً فى صورة إلكترونية وناتج من أنظمة تكنولوجيا المعلومات للشركة محل المراجعة ذاتها.

- هناك قدر هائل من العمليات التى تتم بواسطة البنك وبالتالي فإن الاعتماد فقط على اختبارات التحقق يعد أمراً غير عملياً.

- الانتشار الجغرافى لعمليات وأنشطة البنك الأمر الذى يجعل هناك صعوبة كبيرة فى تحقيق التغطية المناسبة عند مراجعة الأنشطة.

- هناك صعوبة فى تحديد إجراءات التحقق الفعالة لمراجعة العمليات التجارية التى ينفذها البنك.

وفي معظم الحالات فإن مراجع الحسابات يكون غير قادر على تخصيص خطر المراجعة لمستوى مقبول نسبياً طالما أن الإدارة لم تصمم وتنفذ أنظمة رقابية تسمح لمراجع الحسابات بتقييم مستوى مخاطر الرقابة والمخاطر الملائمة أقل من أعلى مستوى لها (أقل من 100%)، ويجب أن يحصل مراجع الحسابات على أدلة تدعم موضوع الرقابة الداخلية بشكل أكثر تفصيلاً.

#### 7- الأخذ في الحسبان عمل المراجعة الداخلية :

يختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية بشكل كبير بين البنوك وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها حجم البنك وهيكله، والمتطلبات الخاصة بالإدارة والأفراد المسؤولين عن الحوكمة في داخل البنك، ويشتمل دور المراجعة الداخلية على فحص النظام المحاسبي وما يتعلق به من رقابة داخلية، متابعة الرقابة الداخلية وإبداء أى مقترحات لتحسين الرقابة الداخلية، وبشكل عام تشتمل فحص الأدوات المستخدمة في تحديد وقياس والتقرير عن المعلومات المالية والتشغيلية والاستفسار عن العناصر المختلفة بما في ذلك الاختبار التفصيلي للعمليات والأرصدة والإجراءات، ولاشك أن هذه العوامل تؤثر في استخدام مراجع الحسابات لعمل إدارة المراجعة الداخلية خاصة في البنوك الكبرى ذات الفروع المنتشرة جغرافياً فعلى سبيل المثال كجزء من المراجعة الداخلية أو كجزء منفصل عنها قد يكون في البنك قسم لفحص القروض بعد تقرير للإدارة عن مدى جودة القروض أو مدى الالتزام بالإجراءات الموضوعة فيما يتعلق بمنح القروض، وعلى ضوء ذلك يحدد مراجع الحسابات مدى إمكانية الاعتماد على عمل إدارة فحص القروض وذلك بعد قيامه باستعراض ما تقوم به تلك الإدارة من أعمال، وقد قدم المعيار الدولي للمراجعة رقم 610 (ISA 610) بعنوان " الأخذ في الحسبان لعمل المراجعة الداخلية " المزيد من الإرشادات في هذا الصدد.

8- تقييم خطر المراجعة :

هناك ثلاثة مكونات لخطر المراجعة :

أ- الخطر الملازم Inherent Risk ( خطر قابلية بعض الحسابات أو العمليات لحدوث التحريفات الجوهرية).

ب- خطر الرقابة Control Risk (خطر عدم قدرة نظام الرقابة الخاص بالبنك في منع أو الكشف عن أى تصحيح الأخطاء فى التوقيات المناسب).

ج- خطر الاكتشاف Detection Risk (خطر عدم قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف أى من التحريفات الجوهرية المتبقية).

ويكون الخطر الملازم وخطر الرقابة موجود بشكل مستقل فى مراجعة المعلومات المالية ولا يكون لدى مراجع الحسابات القدرة فى التأثير فيهم، وطبيعة المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك والتي تم مناقشتها أشارت إلى أن المستوى المقدر للخطر الملازم فى العديد من المجالات يكون مرتفع لذلك يجب أن يكون لدى البنك نظام رقابة داخلية مناسب لكى يمكن الوصول بمستوى خطر الرقابة والخطر الملازم لمستوى أقل من المستوى المرتفع (أقل من 100%) ويجب أن يقوم مراجع الحسابات بتقدير خطر الرقابة والخطر الملازم وتصميم إجراءات التحقق من أجل تخفيض خطر المراجعة لمستوى منخفض مقبول نسبياً.

9- تقييم مدى الأهمية النسبية Materiality :

عند تقدير مستوى الأهمية النسبية فإن مراجع الحسابات يجب أن يراعى الإرشادات الواردة فى معيار المراجعة الدولى رقم 320 (ISA 320). " الأهمية النسبية فى مجال المراجعة "Audit Materiality"، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة العوامل الآتية الخاصة بالمجال المصرفى :

أ- بسبب ارتفاع نسبة الرفع المالي Leverage فإن أخطاء بسيطة نسبياً قد يكون لها تأثير كبير على نتائج الفترة (الأرباح) وعلى رأس مال البنك، ويجب مراعاة أن الأخطاء المتعلقة بالأصول أو الالتزامات قد تكون أقل خطورة من الأخطاء المتعلقة بتسوية الأرباح Statement of Earning.

ب- عادة ما يخضع البنك لعدة متطلبات قانونية مثل ضرورة المحافظة على حد أدنى لرأس المال، ومخالفة مثل هذه المتطلبات قد يؤدي إلى التشكيك في مدى استخدام أو تطبيق الإدارة لافتراض الاستمرارية Going Concern، ويجب أن يحدد المراجع مستوى للأهمية النسبية لتحديد الأخطاء التي إذا لم تصحح قد تؤدي إلى إخلال جوهري بهذه المتطلبات القانونية.

ج- إن فرض الاستمرارية عادة ما يعتمد على عوامل تتعلق بسمعة البنك كمؤسسة مالية سليمة، لذلك فإن بعض الأمور مثل المعاملات المتعلقة بالأطراف ذات المصلحة Related Parties وأمر أخرى قد لا تعتبر جوهرياً لوحدها (شركات) أخرى بخلاف البنوك ولكنها قد تكون جوهرياً فيما يتعلق بالقوائم المالية للبنك إذا ما أثرت في سمعة البنك.

#### 10-تمثيلات وإقرارات الإدارة Management's Representations

تعتبر الإقرارات في سياق مراجعة البنك هامة لمساعدته في تحديد ما إذا كانت المعلومات والأدلة التي تم الحصول عليها تعتبر شاملة بغرض مراجعة البنك، خاصة بالنسبة لعمليات البنك التي لا تظهر في القوائم المالية "Off-Balance Sheet" والتي يمكن الحصول على أدلة عليها من خلال سجلات أخرى والتي قد لا يكون مراجع الحسابات على علم بها، ويمكن لمراجع الحسابات من خلال التمثيلات والإقرارات التي يحصل عليها من الإدارة التعرف على التغيرات الجوهرية في طبيعة أعمال البنك وطبيعة الخطر

السؤال يتعرض له، ويجب أن يحدد مراجع الحسابات تلك المناطق من عمليات البنك التي تحتاج الأدلة التي يحصل عليها إلى تدعيم من خلال تمثيلات أو إقرارات الإدارة مثل مخصصات خسائر القروض، ويوفر المعيار الدولي للمراجعة رقم 580 (ISA 580) " إقرارات الإدارة " إرشادات لاستخدام تلك الإقرارات كأدلة مراجعة.

#### 11- مدى اشتراك مراجعين آخرين :

نظراً للانتشار الجغرافي لفروع ومكاتب البنوك سواء داخل الدولة أو خارجها فإنه من الضروري أن يستخدم مراجع الحسابات عمل مراجعين آخرين في العديد من المناطق التي يعمل فيها البنك وذلك من خلال مكاتب أخرى لنفس شركة المراجعة أو شركات مراجعة أخرى موجودة في تلك المناطق. وقبل الاعتماد على عمل مراجعين آخرين فإنه يجب على مراجع الحسابات مراعاة ما يلي :

أ- استقلالية وكفاءة المراجعين الآخرين للقيام بالأعمال الموكولة إليهم بما في ذلك المعرفة في المجال المصرفي والمعرفة بالقوانين واللوائح المطبقة.

ب- التأكد من توصيل الشروط الخاصة بالمهمة والمبادئ المحاسبية القابلة للتطبيق ومتطلبات التقرير لهؤلاء المراجعين الآخرين.

ج- القيام بإجراءات الحصول على أدلة مراجعة مناسبة على قيام المراجعين الآخرين بعمل مناسب وذلك من خلال المناقشات مع هؤلاء المراجعين الآخرين أو من خلال فحص ملخص مكتوب بإجراءات المراجعة التي طبقها هؤلاء المراجعين والنتائج التي تم التوصل إليها أو من خلال فحص أوراق العمل Working Papers لهؤلاء المراجعين الآخرين أو من خلال أي أساليب أخرى تتناسب مع الظروف.

وقدم معيار المراجعة الدولي رقم 600 (ISA 600) بعنوان "الاعتماد على عمل مراجعين آخرين" مجموعة من الإرشادات التي تنطبق بالإجراءات الواجب أداؤها في مثل هذه المواقف.

12- الانتشار الجغرافي لأنشطة وعمليات البنك والتنسيق والتعاون في الأعمال الواجب أداؤها Co-Ordinating the Work to be Performed

مع مراعاة حجم البنك وانتشاره الجغرافي لغالبية البنوك فإن التنسيق للأعمال يعتبر من الأمور الهامة لأداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية ويعتمد التنسيق والتعاون المطلوب في عملية المراجعة على العديد من العوامل مثل :

أ- طبيعة العمل الواجب أداؤه بواسطة (خبراء- مساعدين- مكاتب مراجعة تابعة لنفس شركة المراجعة- شركات مراجعة أخرى).

ب- المدى المخطط للاعتماد على عمل إدارة المراجعة الداخلية.

ج- تواريخ التقارير الواجب تقديمها للمساهمين ولجهات الرقابية والشرعية.

د- التحليلات الخاصة والمستندات الواجب إعدادها بواسطة إدارة البنك.

و يمكن تحقيق أفضل مستوى من التعاون بين المساعدين من خلال السلفاء والاجتماعات التقليدية للمراجعة، مع مراعاة عدد المساعدين وعدد المناطق التي يمكن أن يتم فيها إشراك هؤلاء المساعدين وذلك عند إعداد خطة المراجعة والتي يجب توصيلها كلها أو الأجزاء الهامة منها في شكل مكتوب، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان الأمور الآتية :

أ- القوائم المالية والمعلومات الأخرى التي يجب مراجعتها (والنواحي القانونية أو الإلزامية المتعلقة بالمراجعة إذا ما وجد الأمر ضرورياً).

ب- التفاصيل المتعلقة بأي معلومات إضافية يتطلبها مراجع الحسابات (مثل معلومات تتعلق ببعض القروض - مكونات محفظة الأوراق المالية-

توصيف Novrrative لعمل المراجعة وبالأخص ما يتعلق بمخاطر المراجعة المتوقعة بالبنك- نتائج عملية المراجعة- العناصر التي يحتمل أن تشمل عليها تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية- أشكال التقارير المطلوبة).

ج- أن عملية المراجعة تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية "ISAs" أو أي متطلبات قانونية (ومعلومات عن هذه المتطلبات إذا لزم الأمر).

د- المبادئ المحاسبية الواجب اتباعها في إعداد القوائم المالية والمعلومات الأخرى وتفاصيل هذه المبادئ المحاسبية إذا لزم الأمر.

هـ- المتطلبات الخاصة بإعداد تقارير مراجعة ربع سنوية Interim audit أو فترية والمواعيد النهائية Deadlines لهذه التقارير.

و- الموظفين في البنك الواجب التعامل والاتصال بهم.

ز- الأتعاب والترتيبات المتوقعة بالمطالبة بهذه الأتعاب.

ى- أي أمور أخرى يجب الإلمام بها من جانب من يقوم بالمراجعة، وتتعلق بالنواحي القانونية والرقابة الداخلية أو النواحي المحاسبية.

### 13- مدى وجود عمليات تخص أطراف ذات مصلحة أو Related Parties

يجب أن ينتبه مراجع الحسابات خلال عملية المراجعة للعمليات المتعلقة بالأطراف أصحاب المصلحة في البنك وخاصة ما يتصل منها بمجال الإقراض والفائدة والاستثمار.

ويجب أن تشمل الإجراءات التي تتم خلال مرحلة تخطيط المراجعة على ضرورة الحصول على فهم للبنك والصناعة المصرفية، وهذا الفهم قد يكون مفيداً في تحديد الأطراف ذات المصلحة، وفي بعض التشريعات قد تخضع العمليات مع الأطراف ذات المصلحة لعدد من القيود الكمية والكيفية، ويجب على مراجع الحسابات تحديد مدى ونطاق مثل هذه القيود.

14 - الاعتبارات المتعلقة باستمرارية البنك : Going Concern :

هناك العديد من المؤشرات والظروف التي تناولها معيار المراجعة الدولي رقم 570 (ISA 570) بعنوان " الاستمرارية" والتي تؤدي إلى وجود شك جوهري في قدرة البنك على الاستمرار وهي :

أ- الزيادة السريعة في مستوى مبادلة المشتقات المالية Derivative وهو ما يعطى مؤشراً على أن البنك يقوم بعمليات مبادلة بدون وجود الرقابة اللازمة.

ب- معدلات الأداء الخاصة بالربحية تعطى مؤشراً على إنخفاض شديد في ربحية البنك، وبالأخص عندما يكون البنك قريباً من الحد الأدنى لرأس المال القانوني المطلوب أو الحد الأدنى لمستويات السيولة.

ج- معدلات الفائدة على الودائع أعلى من المعدلات الطبيعية للفوائد السائدة في السوق وهو ما يعطى مؤشراً على الخطر المرتفع الذي يتعرض له البنك.

د- إنخفاض خطير في الودائع عن البنوك الأخرى وهو ما يعطى مؤشراً على إنخفاض ثقة المتعاملين في السوق في البنك محل المراجعة.

هـ- صدور بعض التشريعات والقوانين التي قد يكون لها تأثير سلبي في قدرة البنك على الاستمرار.

و- زيادة المبالغ المستحقة للبنك المركزي الأمر الذي يعكس إنخفاض قدرة البنك في الحصول على سيولة من المصادر الطبيعية للسوق.

ز- التركيز المرتفع للمخاطر من خلال التركيز على المقترضين أو على مصادر تمويل معينة.

وقد حددت معايير المراجعة الدولية عدداً من الإجراءات المناسبة والواجب اتخاذها للكشف عن الظروف والأحداث التي تؤدي إلى وجود شك جوهري في مقدرة البنك على الاستمرار مثل :

• فحص التقارير الصادرة عن الجهات الرقابية كنتيجة لعمليات الفحص الرقابية التي تم القيام بها.

• مناقشة النتائج لأي عمليات فحص تتم في الوقت الحالي.

ويوفر إصدار ممارسات المراجعة الدولي رقم 1004 (IAPS 1004) العديد من الإرشادات والمناقشات المفصلة عن العلاقة بين مراجع الحسابات ومشرف البنك. ودراسة النظم الرقابية Regulatory Regime التي يعمل في ظلها البنك والتي قد تتطلب من مراجع الحسابات الإفصاح لمشرفي البنك عن أي نية لديه لإصدار رأي معدل (بخلاف الرأي النظيف) Modified Opinion أو أي معلومات تتعلق بمقدرة البنك على الاستمرار،

#### رابعاً : الرقابة الداخلية في البنوك :

تعتبر إدارة البنك مسئولة عن تصميم وتشغيل نظام محاسبي مناسب كذلك تصميم وتشغيل نظام رقابة داخلية مناسب، بالإضافة لاختيار السياسات المحاسبية المناسبة للبنك، ويجب أن يتفهم مراجع حسابات البنك أنظمة الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية به بالشكل الذي يسمح له بتخطيط عملية المراجعة ووضع خطة مناسبة لعملية المراجعة، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان المستوى المقدّر لخطر الرقابة والخطر الملازم وذلك لتحديد المستوى المناسب لخطر الاكتشاف لقبول التأكيدات الواردة في القوائم المالية للبنك وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التحقق لهذه التأكيدات، وعند تحديد خطر الرقابة عند مستوى أقل من أعلى مستوى (أقل من 100%) فإن اختبارات التحقق تكون أقل شمولاً مما هو مطلوب وقد تختلف أيضاً في طبيعتها وتوقيتها.

ووفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 400 (ISA 400) بعنوان "تقدير المخاطر، السرقابة الداخلية" فإن أهداف الرقابة الداخلية المتعلقة بالنظام المحاسبى فى البنوك يشتمل على ما يلى :

1- أنه تم أداء كافة العمليات وفقاً لاعتمادات Authorization محددة مسبقاً من الإدارة.

2- كافة العمليات والأحداث الأخرى قد تم تسجيلها عند حدوثها Promptly بالقيم السليمة وفى الحساب المناسب وفى الفترة المحاسبية السليمة وذلك لإعداد القوائم المالية وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية المستخدمة.

3- السماح بالوصول للأصول وفقاً لاعتمادات الإدارة.

4- الأصول المسجلة يتم مقارنتها بالأصول الموجودة فعلاً على فترات زمنية مناسبة واتخاذ تصرفات مناسبة تجاه الفروق.

5- التأكد من أن البنك قد أتم مسئولياته القانونية ومسئوليته كوكيل عن المودعين.

ويهتم مراجع الحسابات بتحقيق أهداف الرقابة الداخلية السابقة فى البنوك لأن عدم تحقيقها سيكون له تأثير كبير فى أن تكون القوائم المالية بها تحريفات جوهرية. ومنعروض لكل هدف من الأهداف السابقة على النحو التالى :

1- تنفيذ العمليات وفقاً لاعتمادات الإدارة العامة أو الخاصة :

نظراً لضخامة حجم عمليات البنك وانتشارها الجغرافى فإن هناك حاجة ملحة لجعل عملية اتخاذ القرارات فى البنوك لا مركزية Decentralized بالإضافة لجعل سلطة القيام بالعمليات الهامة للبنك منتشرة بين مستويات الإدارة المختلفة من خلال نظام مناسب لتفويض السلطة

والمسئولية Delegated وهو ما نجده بشكل خاص في عمليات الإقراض، وعمليات تحويل الأموال، حيث أن مثل هذه العمليات تحتاج إلى نظام هيكل تفويض السلطات يقوم على تحديد وتوثيق القائمين باعتماد العمليات الخاصة والإجراءات الواجب اتباعها في منح الاعتماد وحدوده لكل موظف، والمتطلبات التي يجب توافرها من أجل منح هذا الاعتماد.

ومن الأمور الهامة التي يجب أن يقوم بها مراجع الحسابات فحص إجراءات الرقابة على منح الاعتمادات وذلك للتأكد من أن العمليات قد تم تنفيذها وفقاً لسياسات البنك، على سبيل المثال في وظيفة الإقراض فإنه يجب أن تسبق عملية صرف الأموال الإجراءات المناسبة لتقييم الائتمان، وعند إجراء مراجع الحسابات لاختبارات الرقابة يجب أن يأخذ في الحسبان مدى الالتزام بالحدود المسموح بها لكل عملية والتقرير للمستوى الإداري المناسب عن أي تجاوزات للحدود المسموح بها وذلك في التوقيت المناسب.

وتعتبر إجراءات الرقابة على عملية الاعتماد من الأمور الهامة خاصة العمليات التي تتم في نهاية السنة المالية، وذلك لأن العمليات التي يتم إنجازها قرب نهاية السنة قد يكون هناك نقص في الأدلة التي تؤيد هذه العمليات وأمثلة على هذه العمليات التعهدات بشراء أو بيع أوراق مالية معينة بعد نهاية الفترة أو في حالة القروض حيث أن أصل المبلغ والفوائد لم يدفعها المقرض حتى الآن.

2- كافة العمليات قد تم تسجيلها في وقت حدوثها بالقيمة السليمة وفي الحساب الصحيح وفي الفترة السليمة بشكل يسمح بإعداد القوائم المالية وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية المستخدم

يجب على مراجع حسابات البنك أن يتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للبنك والذي تستخدمه الإدارة يسمح بالتأكد في أن كافة العمليات قد سجلت بشكل سليم وفي وقت حدوثها وبالقيمة السليمة وفي الحساب الصحيح.

ويتطلب ذلك ضرورة إلمام مراجع الحسابات بالبيئة المصرفية وأنشطة البنك حيث يتعامل البنك في قدر هائل من العمليات والتي تتسم بأنها فردية أو بشكل مجمع بضخامة قيمتها الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء التسوية Reconciliation والتي تتم في إطار زمني يسمح بالكشف عن الأخطاء والتلاعبات وتصحيحها بأقل خسائر للبنك، هذه الإجراءات قد تتم كل ساعة أو يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً حيث يعتمد الأمر على حجم وطبيعة العملية ومستوى الخطر والإطار الزمني للوفاء بهذه العمليات، حيث أن الهدف من تلك التسويات التأكد من إكمال عملية تشغيل العملية خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات IT المتكاملة وعالية التعقيد، وتعتبر عملية التسوية عملية أوتوماتيكية تتم بشكل طبيعي عبر هذه الأنظمة.

وهناك العديد من العمليات التي تتم في البنك وتخضع لقواعد محاسبية متخصصة، ويجب أن يكون لدى البنك إجراءات رقابية للتأكد من تطبيق هذه القواعد في إعداد القوائم المالية للإدارة وللأطراف الخارجية، وكأمثلة على هذه الإجراءات الرقابية هي الإجراءات الناجمة عن إعادة تقييم العملات الصعبة والأوراق المالية وتعهدات البيع Sale Commitments للتأكد من أن كافة الأرباح والخسائر غير المحققة Unrealized قد تم تسجيلها.

وهناك بعض العمليات الخاصة بالبنك لا تحتاج إلى إفصاح في القوائم المالية مثل العمليات التي يسمح الإطار المحاسبي باعتبارها كحسابات لا تظهر في الميزانية Off-Balance Sheet ، وبالتالي فتظهر الحاجة لوجود إجراءات رقابية للتأكد من أن هذه العمليات قد تم تسجيلها ومتابعتها بالشكل الذي يوفر للإدارة درجة من الرقابة على مثل هذه العمليات وتحديد أي تغييرات تحدث لها قد ينعكس على عملية تسجيل الأرباح والخسائر.

وتقوم البنوك بالتطوير المستمر لخدماتها وتقديم خدمات جديدة، لذلك يجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسبان مدى الحاجة للتطوير فى الإجراءات المحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية.

ويجب أن يتم تسجيل غالبية عمليات البنك بالشكل الذى يسمح بالتحقق من هذه العمليات داخلياً (وخارجياً)، وكمثال على هذه الإجراءات الرقابية هو التحقق المستمر من الإيصالات المتعلقة بمبادلة العملة الصعبة وذلك من خلال موظف غير مشترك فى العملية ذاتها يقوم بالمقارنة بين الإيصال بالمصادقة الواردة من الطرف الآخر فى عملية المبادلة.

ولاشك أن التوسع فى استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات IT كان له تأثير كبير فى كيفية تقييم مراجع الحسابات للنظام المحاسبى للبنك وما يرتبط به من رقابة داخلية، وقد وفرت معايير المراجعة الدولية أرقام 400 و 401 " المراجعة فى بيئة أنظمة المعلومات المستندية على الحاسب الآلى " بالإضافة إلى إصدار ممارسات المراجعة الدولية رقم 1008 (IAPS 1008) بعنوان " تقدير الخطر وخصائص واعتبارات الرقابة الداخلية " العديد من الإرشادات عن الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات IT فى مجال تقييم الرقابة الداخلية، والقيام بإجراءات المراجعة، ولتقييم سلامة الإجراءات الرقابية قبل حدوث العملية Pre Transactions والمصادقات اللاحقة للعملية Post Transactions وكذلك إجراءات التسوية Reconciliation .

3- حق الوصول للأصول يكون مسموحاً فقط وفقاً لاعتمادات الإدارة :

يجب أن يتأكد البنك ان حق الوصول للأصول يكون مسموحاً فقط وفقاً لاعتمادات الإدارة، حيث أن أصول البنك تتسم بأنها مرتفعة القيمة وقابلة للتحويل ويجب أن يطبق البنك فى هذا المجال العديد من الإجراءات الرقابية مثل :

- كلمات السر Passwords ووجود ترتيبات أو إجراءات لحصر إمكانية الوصول لأنظمة EFT , IT للموظفين المسموح لهم فقط.
- الفصل بين مهام إمساك الدفاتر وحيازة الأصول.
- الحصول على مصادقات بشكل مستمر من طرف خارجي وإجراءات المطابقة بالأصول المختلفة بواسطة موظف مستقل.

4- الأصول للسجلة دفترها يجب مقارنتها بالوجود فعلاً على فترات زمنية مناسبة ويجب اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بأي فروق تظهر :

يجب على إدارة البنك مقارنة الرصيد الدفترى للأصول بالرصيد الفعلي بصورة دورية وإجراء التسوية اللازمة نظراً لما يتميز به البنك من قيم مرتفعة للأصول، وضخامة حجم العمليات التي يقوم بها البنك، والتغير المحتمل في قيم الأصول الناجمة عن التقلبات Fluctuations في أسعار السوق، بالإضافة إلى الحاجة للتصديق على الإجراءات الرقابية المستمرة المتعلقة بالاعتماد وإمكانية الوصول إلى الأصول، وتتمثل أهمية إجراءات التسوية بشكل خاص فيما يلي :

أ- أن الأصول تعتبر في صورة متداولة Negotiable (النقدية - الأوراق المالية - الودائع - احتياطات الأمان لدى مؤسسات مالية أخرى) حيث تعتبر عملية اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بسرعة من الأمور الصعبة (يصعب اكتشاف الأخطاء والتلاعبات بشكل يومي) وبالتالي لإجراءات التسوية تلعب دور فعال في تحقيق هذا الهدف الرقابي حيث تتم تلك الإجراءات اعتماداً على الجرد المادي والمصادقات من طرف خارجي (طرف ثالث).

ب- هناك العديد من الأصول يتم تحديد قيمتها اعتماداً على نماذج وأساليب تقييم معينة أو بناء على أسعار السوق (مثل : الأوراق المالية، عقود تبادل العملات الصعبة.. وغيرها).

ج- أن الأصول الخاصة بالبنك هي أصول لعلاء البنك يحتفظ بها البنك.

وعند تخطيط عملية المراجعة يجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسابان مدى فعالية إجراءات التسوية لدى البنك، لذلك يجب أن يأخذ فى الحسابان عدداً من العوامل مثل :

أ- عدد الحسابات التى تحتاج إلى تسوية ومدى الحاجة لتكرار مثل هذه التسويات ويهتم المراجع الداخلى بهذه التسويات لذلك يمكن لمراجع الحسابات الخارجى الاعتماد على عمل المراجع الداخلى فى هذا المجال.

ب- نظراً لأن غالبية التسويات ذات أثر تجميعى Cumulative in their effect لذلك فإنه يمكن أن يتم مراجعتها فى نهاية العام (على افتراض إعدادها فى ذلك التاريخ) حيث يعتبر ذلك كافياً للتأكد من أن هذه الإجراءات فعالة.

ج- عند فحص التسويات يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن العناصر لم يتم تحويلها بشكل غير سليم لحسابات أخرى لا تخضع لعمليات التسوية والفحص فى ذات التاريخ.

5- التأكد من وفاء البنك بمسئوليته القانونية :

يجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من أن نظم الرقابة الداخلية فى البنك تعمل على وفاء البنك بمسئوليته القانونية، ومسئوليته كوكيل عن المودعين لحماية ودائعهم وأموالهم.

ولكى يقوم مراجع الحسابات بتحديد وتوثيق واختبار إجراءات الرقابة، يجب أن يكون ملماً بالقيود الملزمة على الرقابة الداخلية Inherent limitations ، فمستوى خطر الرقابة والخطر الملازم لا يمكن أن يكون منخفضاً للدرجة التى يمكن معها استبعاد إجراءات التحقق بالكامل فيصرف النظر عن المستوى المقدّر لخطر الرقابة والخطر الملازم يجب على مراجع الحسابات إجراء بعض إجراءات التحقق للأرصدة والحسابات الهامة.

وعند تحديد فعالية إجراءات الرقابة يجب أن يأخذ المراجع في الحسبان مدى تأثير البيئة التي تعمل فيها الرقابة الداخلية، ومن العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع في الحسبان عند تحديد فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ما يلي :

أ- الهيكل التنظيمي للبنك وأسلوب تفويض السلطة والمسئولية داخل البنك.

ب- جودة إشراف الإدارة.

ج- مدى فعالية المراجعة الداخلية.

د- مدى فعالية نظم إدارة المخاطر ونظم الالتزام Compliance Systems.

هـ- المهارات والكفاءات ونزاهة العاملين الرئيسيين في البنك.

و- طبيعة ومدى الفحص الذي يتم بواسطة الجهات الإشرافية على البنك.

خامساً : أداء إجراءات التحقق :

بعد قيام مراجع الحسابات بتقدير مستوى الخطر الملازم وخطر الرقابة يقوم بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التحقق الواجب أدائها للأرصدة والعمليات المختلفة، وعند تصميم إجراءات التحقق يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان العديد من الاعتبارات الهامة وأن يوجه اهتمامه إلى الأحداث والعمليات الهامة.

وقد عرض معيار المراجعة الدولي رقم 500 (ISA500) "التأكيدات" التي يجب أن تشتمل عليها القوائم المالية الوجود والحقوق والتعهدات والحدوث والاكتمال والتقييم والقياس والعرض والإفصاح وفي ذلك مجال مراجعة القوائم المالية للبنوك.

ويعد اختبار الاكتمال Completeness من الأمور الهامة وبالأخص عند مراجعة التزامات البنك، فضخامة حجم الأصول والالتزامات للبنك والتي إذا لم يتم تسجيلها ستكون عرضة للتجاهل Over Look وتعتبر المصادقات مع طرف خارجي والتأكد من إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية من الأمور الهامة في هذا الصدد.

وفي مجال مراجعة القوائم المالية للبنك فإن الفحص، المصادقات، العمليات الحسابية، المراجعة التحليلية تحتاج إلى اهتمام خاص من مراجع الحسابات وهو ماسيتم مناقشته على النحو التالي :

#### 1- الفحص : Inspection

ويشتمل على فحص السجلات، المستندات، والأصول الملموسة Tangible والتي يقوم المراجع بفحصها لكي يكون لديه الرضا عن الوجود المادي للأصول المتداولة الهامة لدى البنك، وأن يتكون لديه فهم لشروط وظروف كل عملية مع تحديد مدى ملائمة المعالجة المحاسبية المطبقة في البنك.

وكأمثلة على المجالات التي يمكن فيها استخدام الفحص كإجراء للمراجعة والتحقق (الأوراق المالية- اتفاقيات القروض- الضمانات Collateral - اتفاقيات التعهد مثل بيع الأصول وإعادة الشراء).

وعند تنفيذ إجراءات الفحص فإنه يجب أن يتنبه مراجع الحسابات من احتمالية كون بعض الأصول لدى البنك يتم الاحتفاظ بها نيابة عن أطراف خارجية (الودائع) بدلاً من كونها أصول تحقق النفع الذاتي للبنك، لذلك يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من وجود إجراءات مناسبة للرقابة الداخلية لتحقيق الفصل بين تلك الأصول التي يحتفظ بها البنك نيابة عن الغير وتلك الأصول التي تمثل ممتلكات خاصة بالبنك، حيث أن هذه الأصول التي يحتفظ بها البنك نيابة عن غيره تؤثر على القوائم المالية.

## 2- الاستفسار والمصادقات Inquiring & Confirmation

الاستفسار يعنى البحث عن معلومات لدى أفراد على علم Knowledgeable داخل وخارج المنشأة محل المراجعة، وتشتمل المصادقة على استجابة أو رد عن استفسار لإثبات (Corroborate) أو التأكد من معلومات واردة فى السجلات المحاسبية، يقوم مراجع الحسابات بالاستفسار والمصادقة بفرض :

- أ- الحصول على أدلة عن تشغيل الرقابة الداخلية.
- ب- الحصول على أدلة تتعلق بمدى إدراك ومعرفة عملاء البنك بالمبالغ والشروط المختلفة لعمليات معينة أو أرصدة معينة.
- ج- الحصول على معلومات لا تتوافر بشكل مباشر من خلال السجلات المحاسبية.

ويوجد لدى البنك أصول والتزامات بقيمة كبيرة بالإضافة إلى عدة تعهدات لا تظهر فى القوائم المالية Off-Balance Sheet (الاعتمادات المستندية)، وبالتالي فإن المصادقات مع أطراف خارجية قد تكون أداة فعالة فى تحديد وجود واكتمال قيم الأصول والتزامات المفصّل عنها فى القوائم المالية، لتحديد طبيعة ومدى إجراءات المصادقات الخارجية التى يجب أن يقوم بها مراجع الحسابات. ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسبان المصادقات الخارجية التى قام بها المراجع الداخلى، وقد وفر المعيار الدولى للمراجعة رقم 505 بعنوان " المصادقات الخارجية " المزيد من الإرشادات التى تتعلق بعملية المصادقة الخارجية.

ومن أهم المجالات التى يمكن فيها استخدام المصادقات :

- أ- الضمانات.

ب- التأكد من والحصول على مصادقة تتعلق بقيم الأصول والالتزامات والتي لا تتداول أو تتداول في السوق المنظم Over-the-counter أو الرسمية.

ج- الأصول والالتزامات والمشتريات المستقبلية (المشتقات المالية القائمة- الأوراق المالية في حيازة طرف خارجي - حسابات القروض- حسابات الودائع- الاعتمادات الممنوحة - وغيرها).

د- الآراء القانونية فيما يتعلق بصلاحية مطالبات البنك Bank's Claims.

### 3- العمليات الحسابية Computations

تشتمل العمليات الحسابية على فحص الدقة الحسابية للمستندات Source Documents وللسجلات المحاسبية أو القيام بعمليات حسابية مستقلة (مثل حساب معدلات الفائدة للبنك بواسطة مراجع الحسابات).

### 4- إجراءات المراجعة التحليلية Analytical Procedures

تشتمل المراجعة التحليلية على تحليل النسب المالية والاتجاهات Trends الهامة والعلاقات بين بنود القوائم المالية وبعضها البعض وإجراء العديد من المقارنات بالإضافة على فحص ودراسة ما ينتج من تقلبات وعلاقات غير عادية لا تتفق مع المعلومات الأخرى الملائمة أو التي تختلف عن النتائج أو القيم المتوقعة، وقد قدم معيار المراجعة الدولي رقم 520 (ISA 520) بعنوان "المراجعة التحليلية" المزيد من الإرشادات على استخدام المراجع للمراجعة التحليلية.

وتعد إجراءات المراجعة التحليلية عند مراجعة البنوك من الإجراءات الفعالة للأسباب التالية :

أ- من العوامل المؤثرة في ربحية البنك هو إيراد ومصروف الفوائد وهو ماله علاقة مباشرة بالأصول والالتزامات ذات معدلات الفائدة الظاهرة

وللتأكد من مدى معقولية هذه العلاقات فإن مراجع الحسابات يجب أن يفحص درجة اختلاف الدخل والمصروف المفصّل عنه عن تلك القيم المحسوبة وفقاً لمتوسط الأرصدة الموجودة ومعدلات الفائدة، والتي حددها البنك خلال السنة وذلك مع مراعاة فئات الأصول والالتزامات التي يستخدمها البنك في إدارة وتسيير عمله، هذا الفحص يمكنه أن يركز الضوء على وجود قيم ضخمة للقروض لم تتم Non- Performing loans أو ودائع غير مسجلة.

ومن ناحية أخرى يمكن لمراجع الحسابات أن يأخذ في الحسبان مدى معقولية المعدلات التي حددها البنك (معدلات الفائدة) مقارنة بالمعدلات السائدة أو السوق خلال السنة بالنسبة للقروض والودائع المشابهة، في حالة القروض فإن وجود معدلات فائدة لهذه القروض أعلى من معدلات السوق قد يشير إلى درجة الخطر المرتفعة، أما في حالة الودائع فإن ذلك قد يشير إلى مشكلة تمويل وسهولة يعاني منها البنك، وبالمثل في حالة الدخل من العمولة Income Fee والذي يعد من المكونات الهامة لإيرادات وعوائد البنك حيث له علاقة مباشرة (تناسب طردياً) مع حجم التعهدات التي تحققت عنها مثل تلك الأتعاب.

ب- فحص المعدلات والنسب المالية والاتجاهات من حيث اختلافها عن السنوات السابقة وعن النتائج المتوقعة من خلال الموازنات والاختلاف عن البنوك المشابهة يؤدي إلى التمثيل السليم للحجم الضخم من العمليات التي يقوم بها البنك وكذلك تقييم المراجع لإجراءات الرقابة الداخلية.

ج- من خلال إجراءات المراجعة التحليلية قد يكتشف المراجع عدد من الظروف التي قد تخلق الشك في قدرة البنك على الاستمرار مثل التركيز غير السليم للمخاطر في صناعة معينة أو منطقة جغرافية بعينها والمخاطر المتعلقة بمعدل الفائدة.

د- فى العديد من البلدان هناك قدر واسع من المعلومات الإحصائية والمالية قد يستخدمها مراجع الحسابات لأداء فحص تحليلي متعمق للاحتياجات والمقارنة مع المجموعة المشابهة أو النظيرة بالبنك، وتحدد المعلومات ومؤشرات الأداء والخطر التي تستخدمها الإدارة فى متابعة أنشطة البنك مدى ملائمة إجراءات المراجعة التحليلية.

وهناك العديد من المعلومات المالية والنسب والمؤشرات المالية شائعة الاستخدام والتي تختلف من بلد لآخر ومن بنك لآخر والتي تستخدم فى تحليل وقياس الأداء والظروف المالية بالبنك مع ضرورة إجراء مقارنة بالسنة الماضية أو بالموازنة أو بالبنوك الأخرى.

ويمكن تصنيف هذه النسب إلى نسب متعلقة بجودة الأصول Asset Quality، ونسب خاصة بالسيولة Liquidity، ونسبة الربحية Earnings، ونسبة تقيس مدى كفاية رأس المال Capital Adequacy، ونسبة متعلقة بخطر السوق Market Risk، ونسب أخرى تقيس خطر التمويل Funding Risk.

وسنعرض فيما يلى عدد من الأمثلة للنسب المالية التى تعدها الإدارة للمساعدة فى عملية التحليل لظروف وأداء البنك والتى يهتم بها مراقب الحسابات عند قيامه بالمراجعة التحليلية.

١- نسب جودة الأصول :

- خسائر الديون إلى إجمالي الديون.
- الديون غير المسددة (غير المؤداة) إلى إجمالي الديون.
- مخصصات ضد خسائر الديون إلى الديون غير المسددة (غير المؤداة).
- تغطية الأرباح (العوائد) إلى خسائر الديون.
- الزيادة فى مخصصات خسائر الديون إلى الدخل الإجمالي (مجمّل الربح).



ومستقوم في الجزء التالي بشرح الاعتبارات الهامة التي يجب أن يأخذها مراجع الحسابات عند تخطيط إجراءات المراجعة التحليلية والمتعلقة بالأرصدة مع بنوك أخرى والأوراق المالية المتداولة في السوق والأوراق المالية لأغراض التداول والأصول المالية الأخرى والاستثمارات في محفظة الأوراق المالية وغيرها وذلك على النحو التالي :

1- الأرصدة مع بنوك أخرى :

من ناحية الوجود يجب استخدام المصادقات مع طرف ثالث (خارجي) لهذا الرصيد حيث أن هذه الأرصدة ناتجة من عمليات ضخمة، وتعتبر الردود على هذه المصادقات من البنوك الأخرى دليلاً قاطعاً بشكل كبير على وجود تلك العمليات والأرصدة الناجمة عنها وهذا الدليل يعتبر أكثر ملائمة من الاكتفاء بفحص إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة، وقد وفر إصدار ممارسة المراجعة الدولي رقم 1000 (IAPS 1000) بعنوان " المصادقات بين البنوك " المزيد من الإرشادات في هذا الصدد فيما يتعلق بالمصادقات بين البنوك والمصطلحات ومحتوى تلك المصادقات.

ومن ناحية التقييم Valuation يجب على مراجع الحسابات أن يحدد مدى إمكانية الحصول الودائع بناء على القدرة الائتمانية للبنك المودع فيه، وتتشابه هذه الإجراءات مع إجراءات تقييم القروض.

ومن ناحية العرض والإفصاح Presentation & Disclosure يجب أن يحدد مراجع الحسابات ما إذا كانت الأرصدة مع البنوك الأخرى في تاريخ إعداد القوائم المالية تمثل العمليات التجارية بشكل صادق كما يجب أن يحدد ما إذا كان هناك انحرافات جوهرية في تلك الأرصدة عن المستويات الطبيعية أو المتوقعة وأن تلك الأرصدة تعكس عمليات تتم تسجيلها ولا تعطى انطباعات مضللة عن المركز المالي للبنك أو تحسن سيولة البنك أو معدلات الأصول أو ما يطلق عليه تضليل الحقائق (window dressing).

## 2- الأدوات المالية المتداولة في السوق Money Market instruments

من ناحية الوجود يقوم مراجع الحسابات بتحديد مدى الحاجة لفحص مادي أو لمصادقة مع طرف خارجي يقوم بالحيازة External Custodian لهذه الأدوات بالإضافة للتسوية للقيم ذات الصلة مع السجلات المحاسبية.

ومن ناحية الحقوق والتعهدات Rights & Obligations يقوم مراجع الحسابات بتحديد مدى جدوى فحص المتحصلات للدخل ذات الصلة كوسيلة لتكوين الملكية، ويجب أن يهتم مراجع الحسابات بالحصول على أدلة الملكية للأدوات المالية التي يتم اقتنائها في شكل أدوات لحامله Bearerform، كما يجب أن يأخذ المراجع في الحسبان أي قيود على تسجيل وامتلاك هذه الأدوات المالية ويجب أن يتحقق المراجع من مدى وجود مبيعات واتفاقيات مستقبلية للأوراق المالية كدليل على وجود الالتزامات أو الخصائر غير المسجلة.

ومن ناحية التقييم Valuation يجب أن يحدد مراجع الحسابات مندى ملائمة أساليب التقييم المستخدمة في ضوء المقدرة الائتمانية لمصدر Issuer هذه الأدوات المالية.

ومن ناحية القياس Measurement يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى الحاجة لاختبار مدى صحة استحقاق الدخل المكتسب على الأدوات المالية المتداولة في السوق. ويجب أن يحدد مراجع الحسابات أيضاً مدى معقولية العلاقة بين صحة الأوراق المالية المملوكة وما يتصل بها من دخل والتأكد من أن كافة المكاسب والخسائر الناتجة من بيع وإعادة تقييم قد تم التقرير عنها وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية (على سبيل المثال خسائر أو مكاسب الأوراق المالية المتداولة تختلف عن مكاسب أو خسائر الأوراق المالية بغرض الاستثمار).

### 3- الأوراق المالية لأغراض التداول Trading Purposes

من ناحية الوجود يجب أن يقوم مراجع الحسابات بتحديد مدى الحاجة لإجراء فحص مادي Physical inspection أو إجراء مصادقات مع الأطراف الخارجية الحائزة للأوراق المالية لأغراض التداول أو إجراء تسوية للقيم مع ما ورد في السجلات المحاسبية.

ومن ناحية الحقوق والتعهدات يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى جدوى فحص المتحصلات للإيراد ذو الصلة كدليل على الملكية، ويجب أن يهتم مراجع الحسابات بالحصول على أدلة الملكية للأوراق المالية لحامله، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان أي قيود على تسجيل وامتلاك هذه الأوراق، كما يجب أن يتحقق من وجود اتفاقات بالبيع والشراء المستقبلية للأوراق المالية كدليل على وجود الالتزامات والخسائر التي لم تسجل.

وفيما يتعلق بالتقييم عادة ما يحدد الإطار المحاسبى المستخدم فى عملية إعداد القوائم المالية أسس مختلفة لتقييم الأوراق المالية وفقاً لما إذا كانت تلك الأوراق كانت بغرض المتاجرة (التداول) أو كاستثمار فى محفظة الأوراق المالية Portfolio investments أو بغرض تغطية الخسائر Hedging، على سبيل المثال فقد يتطلب الإطار المستخدم فى عملية القوائم المالية تقييم الأوراق المالية بغرض المتاجرة على أساس سعر السوق أما الأوراق المالية بغرض الاستثمار فى محفظة الأوراق المالية على أساس التكلفة التاريخية مع إخضاع القيمة للفحص بشكل مستمر للتعرف على مدى حدوث الإضمحلال Impairment فى القيمة، أما الأوراق المالية بغرض التغطية فتخضع لنفس الأساس المستخدم فى تقييم الأصول التى يتم التغطية ضد خسائرها، وبالتالي فإن نية الإدارة تحدد الغرض من حيازة الأوراق المالية وبالتالي أساس التقييم المستخدم، فى حالة تغيير نية الإدارة فإنه يجب

أن يتغير أساس التقييم أيضاً، وفي حالة تغيير الأوراق المالية من فئة لفئة أخرى فإنه يجب أن يحصل مراجع الحسابات على أدلة مناسبة لدعم تأكيدات الإدارة، تجاه تلك الزنية العكسية الجديدة، ويجب مراعاة أن تغيير الفئة يسمح للإدارة بالتلاعب في القوائم المالية **Fraudulent Financial Reporting** حيث من الممكن أن يتم تسجيل أرباح أو تجنب تسجيل خسائر تنطبق بهذه الأوراق المالية.

وبالنسبة للقياس يجب أن يركز مراجع الحسابات على مدى معقولية العلاقة بين أنواع الأوراق المالية المملوكة والدخل المتولد عنها والتأكد من أن المكاسب أو الخسائر المتولدة من بيع الأوراق المالية أو إعادة التقييم قد تم التقرير عنها وفقاً لإطار التقرير المالي المستخدم حيث تتحدد أرباح أو خسائر على الأوراق المالية بغرض المتاجرة بشكل يختلف عن أرباح وخسائر الأوراق المالية بغرض الاستثمار.

#### 4- الأصول المالية الأخرى (الاستثمارات القصيرة الأجل) :

يجب أن يخصص مراجع الحسابات المستندات المتعلقة بشراء هذه الأصول للتأكد من الحقوق والتعهدات.

ويجب أن يتحقق مراجع الحسابات من ملائمة أسلوب التقييم المستخدم وذلك طالما لا يوجد سوق للتعامل في هذه النوعية من الأصول حيث قد يكون من الصعب الحصول على أدلة تتعلق بتقييم هذه الأصول، وفي حالة الحصول على أدلة فإنه تظهر مشكلة التأكد من عمق السوق للدرجة التي تسمح بالاعتماد على القيم المحددة للأصول أو تقييم لعمليات المبادلة التي يدخل فيها البنك، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان طبيعة ومدى الفحص الذي قامت به الإدارة للتعرف على الاضمحلال في قيمة هذه الأصول وانعكاسه على تقييم الأصول.

5- الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية :

في العديد من الحالات لا تختلف عملية مراجعة محفظة الاستثمارات في البنك عن مراجعة محفظة الاستثمارات في أى منشأة أخرى ولكن هناك بعض الاعتبارات التي تتعلق بعمليات البنك.

ومن ناحية التقييم يجب أن يتحقق مراجع الحسابات من القيمة المستخدمة في تقييم الأوراق المالية وبخاصة في حالة الأوراق المالية غير المتداولة في السوق حالياً، ويجب أن يتحقق مراجع الحسابات من إجراءات فحص طبيعة ونطاق الاضمحلال الذي قامت به الإدارة والتأكد من أن النتائج قد انعكست على تقييم تلك الأصول.

وفيما يتعلق بالقياس فإن الإطار المستخدم في عملية إعداد القوائم المالية عادة ما يسمح باستخدام أسس تقييم مختلفة للأوراق المالية لأغراض المختلفة، وفي حالة تغيير الهدف من إقتناء الأوراق المالية من أوراق مالية بغرض المتاجرة فإنه يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من تغيير أساس التقييم.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان مدى معقولية العلاقة بين أنواع الأوراق المالية المملوكة والدخل المتولد منها والتأكد من أن الدخل (المكاسب أو الخسائر الجوهرية) المتولدة من بيع وإعادة تقييم الأوراق المالية قد تم التقرير والافصاح عنها وفقاً لإطار التقرير المالي (الأرباح أو الخسائر على الأوراق المالية بغرض المتاجرة تعالج بشكل مختلف عن الأوراق المالية بغرض الاستثمار).

6- الاستثمارات في شركات تابعة وشركات ذات صلة بالبنك :

Investments in subsidiaries & Associated entities :

في العديد من الحالات لا تختلف مراجعة استثمارات البنك في شركات تابعة وذات صلة عن مراجعة الاستثمارات لدى أى منشأة أخرى ولكن هناك بعض الجوانب التي تتعلق بأنشطة وعمليات البنك.

فمن ناحية التقييم يجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان أي متطلبات قانونية مفروضة على البنك لتوفير الدعم المالى فى المستقبل للتأكد من المحافظة على قيمة الاستثمارات فى الشركات التابعة والشركات ذات الصلة، ويجب أن يتأكد مراجع الحسابات من تسجيل التعهدات المالية ذات الصلة (بالشركات التابعة) كالتزامات على البنك، ويجب أن يتأكد البنك من صحة التسويات Adjustments عن تنفيذ السياسات المحاسبية للشركات على أساس الملكية Equity basis أو على أساس الاندماج Consolidated والتأكد من مدى تمشى هذه التسويات مع التسويات الخاصة بالبنك.

7- القروض (تشتمل على المقدمات Advances - الأوراق التجارية - الاعتمادات المستندية - الضمانات أو خطابات الضمان وغيرها سواء لأفراد أو لحكومات - أو تجارية- محلية - أجنبية).

من ناحية الوجود يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى الحاجة لمصادقات خارجية تتعلق بوجود تلك القروض.

وفيما يتعلق بالتقييم يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى كفاية المخصصات ضد خسائر القروض، ويجب أن يتفهم مراجع الحسابات القوانين والقواعد التى قد تؤثر فى القيم التى حددتها الإدارة. ومن أهم الجوانب التى يجب أخذها فى الحسبان عند مراجعة القروض هى مدى كفاية المخصص الذى تم تكوينه لمواجهة الخسائر ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات فى الحسبان العوامل الآتية :

أ- يجب أن يعتمد مراجع الحسابات بدرجة معقولة على نظام تحديد جودة القروض فى البنك وكذلك إجراءات الفحص الداخلية للقروض وعمل المراجعة الداخلية.

ب- وضع أهمية نسبية للقروض الأجنبية حيث يجب أن يفحص مراجع الحسابات المعلومات اللازمة لمتابعة خطر الدولة **Country Risk** وتحديد المستول عن وضع حدود الائتمان لكل دولة، وما هي تلك الحدود ومدى الوصول لتلك الحدود.

ج- مكونات محفظة القروض الخاصة بالبنك مع الاهتمام والتركيز على، المقترضين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض مع تحديد تلك العلاقة للقطاعات الاقتصادية والتجارية سواء كانت مناطق جغرافية أو بلدان أخرى، ويجب التركيز على حجم التهديدات الائتمانية (عدد قليل من القروض الضخمة أو عدد كبير من القروض الصغيرة القيمة).

ويجب أن يركز مراجع الحسابات على دراسة الاتجاه **Trend** في حجم القروض داخل كل فئة من فئات القروض وبخاصة تلك الفئات ذات معدلات النمو السريعة والديون التي تم إعادة هيكلتها **Restructured** والديون التي تواجه تقصير أو تلاعب **Delinquencies** والقروض الموجهة لأصحاب المصلحة **Related Parties** في البنك، مع تحديد القروض التي يحتمل عدم سدادها، **Non-Performing** مع التركيز على الخسائر السابقة، وخبرة البنك في مجال استعادة وتحصيل **Recovery** القروض، وبعث الديون، بالإضافة إلى مدى دقة وتوقيت المخصصات والاستبعادات **Charge-offs** (الديون المدومة). مع دراسة الظروف الاقتصادية والبيئة على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي بما في ذلك القيود على تحويل العملة الأجنبية والتي قد تؤثر في قدرة المقترض على السداد.

بالإضافة إلى القروض التي يحتمل عدم سدادها والتي حددتها الإدارة فإن مراجع الحسابات يجب أن يأخذ في الحسبان مصادر أخرى للمعلومات لتحديد القروض التي لم يتم الكشف عنها وهذه المصادر تشمل على ما يلي :

- القوائم الداخلية المختلفة مثل قائمة متابعة Watch-list القروض والديون التى مضى تاريخ استحقاقها Post due والقروض المصنفة بأنها قروض خطرة، القروض لأطراف داخلية Insiders من مديريين وموظفين، والقروض التى تتجاوز فى مبلغها الحدود المسموح بها.
- الخسائر السابقة المصنفة وفقاً لنوع القرض.

- ملفات القروض الخالية من معلومات حالية Lacking current information عن المقرضين والضامنين وقيمة الضمان.

وبالنسبة للعرض والإفصاح فإنه عادة ما يخضع البنك لبعض المتطلبات المتعلقة بالقروض والمخصصات لمواجهة الخسائر المرتبطة بهم، ويجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن الإفصاح يتم وفقاً لإطار إعداد القوائم المالية أو للإطار المستخدم لعملية التقرير وفقاً للمتطلبات الرقابية.

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن معايير المحاسبة الدولية تنص على تكوين مخصص عام للقروض والسلفيات خصماً من حقوق الملكية فى حين أن تعليمات البنك المركزى المصرى والسياسات البنكية المتعارف عليها تنص على ضرورة تكوين مثل هذا المخصص خصماً على حساب الأرباح والخسائر.

#### 8- الحسابات مع المودعين (الودائع) General deposits .

يجب أن يقيم مراجع الحسابات الرقابة الداخلية على الودائع ويجب أن يأخذ فى الحسبان مدى الحاجة للمصادقات أو لإجراءات المراجعة التحليلية على الأرصدة المتوسطة Average Balances وعلى مصروف الفوائد للتأكد من مدى معقولية أرصدة الودائع الواردة فى السجلات.

وبالنسبة للعرض والإفصاح يجب أن يتحقق مراجع الحسابات من أن الودائع (الترام) قد تم تصنيفها وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة ووفقاً للتعليمات الرقابية، ويجب التأكد من أن الإفصاح قد تم بشكل سليم عن الودائع المضمنة من خلال أصول معينة لدى البنك، ويجب أن يتأكد مراجع الحسابات من الإفصاح بشكل سليم عن المخاطر الناجمة عن اعتماد البنك اقتصادياً على عدد قليل من كبار المودعين أو أن يكون هناك تركيز Concentration في الودائع التي تستحق في تاريخ محدد.

#### 9- رأس المال والاحتياطيات Capital & Reserves :

يهتم مراقبي الحسابات بشكل كبير برأس مال البنك واحتياطياته عند متابعة مستوى أنشطة البنك وتحديد مدى عملياته حيث أن تغيير بسيط في رأس مال البنك أو احتياطياته قد يكون له تأثير كبير على قدرة البنك في الاستمرار وبخاصة عندما يكون البنك يعمل عند الحد الأدنى المسموح به لنسب رأس المال.

يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من مدى كفاية رأس المال والاحتياطيات للأغراض الرقابية، ويجب أن يتأكد من أنه تم الإفصاح عنهم بشكل سليم وفقاً للإطار المستخدم في إعداد القوائم المالية.

وهناك العديد من القواعد القانونية التي تتضمن مجموعة من القيود على توزيع الأرباح المحجوزة، لذلك يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من أن تلك القواعد قد تم الإفصاح عنها بشكل مناسب، ويجب أن يراعى مراجع الحسابات المتطلبات المتعلقة بالإطار المستخدم في إعداد التقارير المالية والتي تتطلب الإفصاح عن أي احتياطي سرى Hidden Reserve.

#### 10- الأصول والالتزامات الشرطية بخلاف المشتقات المالية :

و تشمل تلك الأصول والالتزامات على الأدوات المالية التي لا تظهر في الميزانية العمومية : Off- Balance Sheet (مثل : ضمان سداد العميل مبلغ من المال لطرف ثالث - التعهدات بإفراض مبلغ).

وهناك العديد من الالتزامات والأصول الشرطية التي تسجل دون تغيير في جانب الأصول أو الالتزامات (عناصر تذكيرية Memorandum items لذلك يجب أن يراعى مراجع الحسابات ما يلي :

أ- تحديد الأنشطة التي يحتمل أن ينتج عنها أصول أو التزامات شرطية (مثل عمليات التوريق (Securitizations).

ب- التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للبنك مناسب للتأكد من أن الأصول والالتزامات الشرطية الناجمة عن أنشطة البنك قد تم تسجيلها بشكل سليم وأن هناك دليل يتعلق بهذه العناصر وهو الاتفاق مع العميل.

ج- إجراء اختبارات تحقق Substantive Tests لاختبار مدى اكتمال الأصول والالتزامات المسجلة (مثل المصادقات - فحص الأتعاب ذات الصلة بتلك الأنشطة مع مراعاة درجة الخطر المرتبطة بكل نوع من العناصر الشرطية).

د- فحص مدى معقولية الأرقام المتعلقة بالالتزامات والأصول الشرطية في نهاية السنة وذلك بناء على خبرة مراجع الحسابات ومعرفته بأنشطة البنك خلال الفترة.

هـ- الحصول على إقرار من الإدارة يتعلق بكون هذه الأصول والالتزامات الشرطية قد تم تسجيلها والإفصاح عنها وفقاً لما هو مطلوب في الإطار المستخدم في إعداد التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالتقييم فإن هناك العديد من هذه العمليات التي تعتبر أما بدائل الائتمانية Credit - substitutes أو تعتمد في إتمامها على القدرة الائتمانية Credit - worthiness للعميل، وبشكل عام فإن المخاطر المتعلقة بهذه العناصر لا تختلف كثيراً عن المخاطر المتعلقة بالقروض والتي سبق عرضها.

وتتسم هذه الأصول أو الالتزامات بكونها مقيدة بمعالجة محاسبية معينة والتي تتطلب استبعادهم من الميزانية العمومية للبنك، ويجب أن يقيم مراجع الحسابات مدى ملائمة المعالجة المحاسبية ومدى كفاية الاحتياطات Provisions التي تم تكوينها لمواجهة تلك العناصر، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان وجود أى أصول أو التزامات يتطلب الإطار المستخدم لإعداد التقارير المالية ظهورها في صلب الميزانية العمومية أو في الملاحظات الملحقة بالميزانية العمومية.

وبالرغم من أن الإطار المناسب لإعداد القوائم المالية عادة ما يتطلب الإفصاح عن مثل هذه التعهدات في شكل ملاحظات ملحقة بالقوائم المالية بدلاً من الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية، ومع ذلك فإنه يجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان التأثير المالى المحتمل لهذه العناصر على تمويل رأس المال الخاص بالبنك وعلى ربحيته وهو ما يؤدى إلى ضرورة احترام هذه التعهدات ومدى وجود حاجة للإفصاح عن هذه العناصر في القوائم المالية.

#### 11- المشتقات المالية والأدوات المالية التي لا تظهر في القوائم المالية :

(عقود تبادل العملات الأجنبية- الخيارات المستقبلية - اتفاقيات معدل الفائدة المستقبلى (Forward rate)).

وتعتبر العديد من هذه الأدوات جزء من عمليات وأنشطة المتاجرة الخاصة بالبنك، ويجب أن يفحص مراجع الحسابات المستندات ذات الصلة بتلك العمليات وذلك للتأكد من أن كافة الحقوق والتعهدات مثل (الخيارات - الضمانات) قد تم المحاسبة عنها بشكل سليم.

ومن ناحية الوجود يجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى الحاجة لمصادقات خارجية من طرف ثالث فيما يتعلق بالأرصدة الموجودة والتي تم اختيارها من السجلات.

ونظراً للتطوير المستمر في الأدوات المالية بظهور أدوات جديدة فإن ذلك سينجم عنه مشكلة الحاجة لإجراءات جديدة للتحقق، لذلك فإنه يجب على مراجع الحسابات تقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية وبخاصة ما يتعلق باكتمال ودقة تسجيل الحسابات الموجودة في نهاية السنة وهذا يتطلب من مراجع الحسابات إجراءات مصادقة العمليات التي تتم بين البنوك -Inter Bank.

وقد يجد مراجع الحسابات أنه من المفيد فحص العمليات التي تتم بعد نهاية الفترة، كدليل يتعلق بالعناصر التي كان يجب أن تظهر في القوائم المالية المعدة في نهاية السنة، ويوفر معيار المراجعة الدولي رقم 560 بعنوان "الأحداث التالية" "Subsequent events" المزيد من الإرشادات للنواحي التي يجب أن يأخذها مراجع الحسابات في الحسبان عن الأحداث التي قد تقع بعد نهاية الفترة.

وبالنسبة للتقييم تتشابه عملية التقييم مع ما سبق من أصول مالية ولكن بالإضافة إلى ما سبق فهناك بعض الاعتبارات الأخرى، حيث عادة ما يتم تقييم المشتقات المالية والأدوات المالية التي لا تظهر في الميزانية على أساس القيمة السوقية، وفي بعض الأطر المستخدمة في إعداد التقارير المالية قد لا يتطلب إظهار الأدوات المالية في الميزانية العمومية أو يتطلب تقييمها بناء على التكلفة في هذه الحالة فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن القيمة السوقية للمشتقات المالية في الملاحظات على القوائم المالية.

وإذا تم مبادلة هذه الأدوات المالية فإنه يمكن تقييم تلك الأدوات بناءً على مصادر خارجية مستقلة (السوق) ولكن في حالة عدم إتمام المبادلة فإنه سيتم الاعتماد في عملية التقييم على خبير مستقل لتحديد القيمة.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان مدى الحاجة لإجراء تسويات Adjustments لتقيمة العادلة Fair Value للأدوات المالية مثل الاحتياطيات ضد مخاطر السيولة وضد مخاطر التشغيل، كما يجب عليه أيضاً أن يأخذ في الحسبان مدى ملائمة أسعار ومعدلات التبادل ومعدلات الفائدة السائدة في وقت إعداد القوائم المالية وذلك لاحتساب المكاسب والخسائر غير المحققة، وكذلك مدى ملائمة نماذج التقييم والافتراضات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية السائدة في وقت إعداد القوائم المالية.

وعندما نحتاج للأخذ في الحسبان أسعار السوق ولكن لم تكن متاحة فإنه يجب أن يبحث مراجع الحسابات عن أسلوب تقييم بديل لاستخدامه على أساس معدلات الفائدة وأسعار الصرف والتبادل الحالية.

وعند تطوير أحداً لأدوات المالية الجديدة فإنه يجب أن يفحص مراجع الحسابات تقييم تلك الأدوات بدرجة من الحذر ويجب أن يأخذ في الحسبان العوامل الآتية :

- التأكد من عدم وجود أي متطلبات قانونية سابقة تتلقى بشروط الاتفاقيات الحالية حيث أن ذلك سوف يجعل من الصعب تقييم درجة الإلزام والإجبار Enforceability لهذه الشروط.
- أن هناك عدد قليل نسبياً من المديرين الذين لديهم إلمام بالمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية وهو ما سيؤدي إلى مستوى مرتفع لمخاطر التحريفات والأخطاء والصعوبة في إيجاد إجراءات رقابة داخلية لمنع والكشف عن وتصحيح التحريفات في التوقيت المناسب.
- هناك بعض هذه الأدوات المالية، قد لا تتواجد خلال دورة اقتصادية كاملة (أسعار الفائدة المرتفعة والمنخفضة) وبالتالي فإنه من الصعب تحديد قيمة تلك الأدوات بدرجة تأكيد مساوية لدرجة التأكد في حالة الأدوات المالية السائدة والموجودة بالفعل.

- النماذج المستخدمة في تقييم هذه الأدوات قد لا تعمل بشكل سليم في ظل ظروف غير عادية Abnormal للمسوق.

ومن ناحية القياس يجب أن يدرك مراجع الحسابات الهدف من القيام بالعمليات المتعلقة بتلك الأدوات المالية، وهو ما يعنى تحديد ما إذا كانت العملية هي عملية متاجرة أو عملية تغطية Hedging ، فمن الممكن أن يتعامل البنك كطرف أصيل Principal يسعى لتحقيق نتيجة في العملية أو لتغطية الخسائر المتعلقة بأصل آخر، أو أن يعمل البنك كوسيط Intermediary أو سمسار وعلى حسب الهدف تتحدد المعالجة المحاسبية المناسبة.

وحيث أن الوفاء Settlement يمثل هذه العمليات يتم في المستقبل فإنه يجب أن يحدد مراجع الحسابات ما إذا كان هناك أرباح أو خسائر ظهرت في نهاية السنة يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

ومن ناحية العرض والإفصاح فإن هناك بعض الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند الإفصاح عن المشتقات والأدوات المالية التي لا تظهر في القوائم المالية حيث يجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان مدى ملائمة المعالجة المحاسبية والعرض لهذه العمليات وفقاً لمتطلبات عملية إعداد القوائم المالية الملائمة حيث أن هذه المتطلبات تمثل معالجات مختلفة للعمليات التي تمت بغرض التغطية Hedging ، ويجب على مراجع الحسابات أن يحدد ما إذا كانت هذه العمليات قد تم تحديدها ومعالجتها بشكل سليم أم لا.

12- دخل ومصروف الفوائد :

يمثل دخل ومصروف الفوائد اثنين من العناصر الأساسية في قائمة الدخل للبنك، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان ما يلي :

- التأكد من وجود إجراءات سليمة لمعالجة وتسجيل الدخل والنفقات المستحقة في نهاية السنة.

- تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لإيرادات ومصروفات الفوائد.

- استخدام المراجعة التحليلية لتقييم مدى معقولية المبالغ الظاهرة في القوائم المالية (دخل ومصروفات الفوائد) وهذا الأسلوب يشتمل على مقارنات للفوائد في شكل نسب مئوية ومقارنة هذه النسب بمعدلات السوق ومعدلات الفوائد للبنك المركزى والأسعار المعطاة Advertised (وفقاً لنوع القرض أو الوديعة) بالمحافظ المختلفة.

ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان مدى معقولية السياسة المطبقة في الاعتراف بدخل الفوائد على القروض غير المسددة Non-Performing حيث لم يتم تحصيل هذا الدخل في الوقت الحالى، ويجب أن يأخذ مراجع الحسابات في الحسبان أن الاعتراف بهذا الدخل قد تم وفقاً لسياسة البنك وفقاً للمتطلبات الواردة في الإطار المستخدم في عملية إعداد القوائم المالية للبنك.

### 13- المخصصات ضد خسائر القروض :

عادة ما تأخذ تلك المخصصات شكلين، المخصصات لأغراض خاصة Specific تتعلق بخسائر محددة للقروض ومخصصات عامة لتغطية الخسائر التى يعتقد وجودها ولكنها لم تحدد بعد، ويجب على مراجع الحسابات تحديد مدى ملائمة تلك المخصصات بناء على عوامل مثل (الخبرة السابقة - معلومات أخرى ملائمة) حيث يجب أن تكون تلك المخصصات العامة أو الخاصة قادرة على استيعاب خسائر الائتمان المرتبطة بمحفظة القروض، ويجب أن يحدد مراجع الحسابات مدى تمشى مصروف المخصص الظاهر مع القواعد السائدة في تلك البلد ويجب أن يحدد أيضاً مدى كفاية الإفصاح عن المخصصات في القوائم المالية ومدى كفايتها.

14- دخل الأتعاب والعمولة : Fee & commission Income

يجب أن يستخدم مراجع الحسابات المراجعة التحليلية في تقييم مدى معقولية القيم المسجلة للأتعاب والعمولة. ويجب عليه أن يأخذ في الاعتبار ما يلي :

أ- ما إذا كان الدخل يتعلق بالفترة التي تغطيها القوائم المالية أو أنه يتعلق بالفترات المستقبلية أو أنه اعتبر مؤجلاً Deferred.

ب- تحديد مدى إمكانية تحصيل الدخل (وهو ما يعتبر جزء من مراجعة إجراءات فحص القرض حيث أن الأتعاب تضاف لرصيد القرض ذاته).

ج- التأكد من المحاسبة عن الدخل وفقاً للإطار المستخدم في عملية إعداد التقرير المالي.

15- مخصصات ضرائب الدخل

Provision for Taxes on Income :

يجب أن يكون مراجع الحسابات ملماً بالقواعد الضريبية المطبقة على البنك والتي تعتبر جزء من التشريع الذي يخضع له البنك، كما يجب أن يتأكد من إلمام المراجعين الآخرين الذي ينوي أن يعتمد على نتائج عملهم فيما يتعلق بالعمليات الخارجية Foreign بالقواعد الضريبية السائدة، ويجب أن يلم مراجع الحسابات بالمعالجات الضريبية المختلفة في مختلف التشريعات التي يعمل في ظلها البنك.

16- العمليات مع الأطراف ذات الصلة (أو ذات الصلة)

Related Parties Transaction :

عادة ما تتطلب النظم المستخدمة في إعداد التقارير المالية الإفصاح عن وجود الأطراف ذات الصلة، والعمليات التي تتم معهم وقد تتم تلك العمليات من خلال ممارسة البنك بشكل طبيعي لعمله (مثل منح الائتمان

للمديرين في البنك أو لشركة مملوكة أو يتحكم فيها المدير)، ويجب أن يلم المراجع بالمخاطر الناجمة من عمليات الإقراض تلك والمعايير العادية للاحتياط من جانب البنك Banking Prudence (مثل المتطلبات المتعلقة بالضمان)، ويجب أن يلم مراجع الحسابات بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بإقراض الأطراف ذات المصلحة مثل الموافقة على منح الائتمان ومتابعة أداء الوفاء بهذه القروض من جانب الأطراف ذات الصلة.

ومن العمليات التي تتم مع الأطراف ذات الصلة خلال الممارسات العادية للبنك هي الدوائع من المديرين في البنك أو من وحدات شقيقة Affiliated للبنك وقد يقوم البنك بضمان قروض أو أداء مالي للوحدات الشقيقة وقد يكون هذا الضمان في شكل رسمي مكتوب أو يكون في شكل غير رسمي باتفاق شفوي.

ويجب أن يستفسر المراجع من الإدارة وأن يفحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لتحديد مدى وجود تلك الضمانات والتأكد من سلامة الإفصاح عنها في القوائم المالية للبنك.

والعمليات مع الأطراف ذات الصلة قد تنتج من محاولات الإدارة لتجنب الظروف السلبية (غير المرغوب فيها) Adverse Circumstances مثل تحويل الإدارة أصول تسبب أزمة أو مشكلة لوحدة أو شركة شقيقة غير مندمجة معها وذلك عند أو قرب نهاية الفترة، أو قبل إجراء الفحص الرقابي وذلك لتجنب القصور في المخصصات المتعلقة بخسائر القروض أو لتجنب النقد المتعلق بجودة الأصول، ويجب أن يقوم مراجع الحسابات بفحص العمليات التي تشتمل على أطراف ذات صلة وأن يتأكد من صحة تسجيلها وتحديد ما إذا كان هناك التزامات غير مسجلة تشتمل عليها تلك العمليات.

17- أنشطة الوكالة : Fiduciary Activities :

يجب أن يتأكد مراجع الحسابات من تسجيل وسلامة عرض دخل البنك من كافة هذه الأنشطة في القوائم المالية، ويجب أن يتحقق مراجع الحسابات من عدم وجود أى التزامات لم يفصح البنك عنها وتتعلق بإخلال Breach البنك لدوره كوكيل بما فى ذلك حفظ الأصول Safe keeping of Assets.

ويجب أن يتأكد المراجع ما إذا كان الإطار المستخدم فى إعداد التقارير المالية يتطلب الإفصاح عن طبيعة ومدى أنشطة الوكالة فى الملاحظات الملحقة بالقوائم المالية والتأكد من تنفيذ البنك والتزامه بالإفصاح المطلوب.

18- الملاحظات على القوائم المالية (مثل: عبارة عن السياسات المحاسبية..).

يجب أن يتأكد مراجع الحسابات أن الملاحظات على القوائم المالية فى البنك قد عرضت وفقاً لما يتطلبه الإطار المستخدم فى إعداد التقارير والقوائم المالية للبنك.

سادساً : إعداد التقرير عن مراجعة القوائم المالية للبنوك :

Reporting on the Financial statements :

عند إبداء مراقب الحسابات لرأيه فى القوائم المالية للبنك يجب أن يراعى ما يلى :

- الالتزام بأشكال محددة Specific Formats ومصطلحات حددها القانون أو الجهة الرقابية أو المنظمات المهنية.

- التأكد من إجراء التسويات لحسابات الفروع الأجنبية والتابعة والتي تشتمل عليها القوائم المالية المجمعة Consolidated للبنك وذلك لتحقيق التوافق مع الإطار المستخدم فى إعداد التقارير المالية الذى يخضع له البنك، وهذا يعتبر من الأمور الهامة للبنوك حيث يعمل البنك فى العديد من البلدان والتي يوجد فيها الفروع بالإضافة إلى أن العديد من

تلك البلدان تضع قواعد وتشريعات محلية ومبادئ محاسبية متخصصة لتطبيق بشكل أساسى على البنوك وهو ما يخلق نوع من الاختلاف Divergence الهائل فى المبادئ المحاسبية المتبعة بواسطة الفروع، هذا التساين يوجد فى مجال البنوك بشكل أكبر من الشركات التجارية العادية.

ويتم إعداد القوائم المالية للبنك فى ظل مجموعة من المتطلبات القانونية السائدة فى مختلف البلدان وتتأثر عادة السياسات المحاسبية بمثل هذه التشريعات، وفى بعض البلدان نجد أن إطار إعداد القوائم المالية للبنك (الإطار المصرفى) " Banking Formwork " يختلف عن الإطار المستخدم فى إعداد القوائم المالية للشركات والوحدات الأخرى بخلاف البنوك "إطار عام" "General frame Work"، وبالتالي فعند وجود مطلب بإعداد البنك مجموعة واحدة من القوائم المالية وفقاً لكل النوعين، (المصرفى والعام) فإن المراجع سوف يبدى رأى غير متحفظ عندما يتأكد من إعداد القوائم المالية وفقاً لكل النوعين من الأنظمة المحاسبية.

وفى حالة إعداد القوائم المالية وفقاً لنوع واحد من تلك الأنشطة فسوف يبدى مراجع الحسابات رأى غير متحفظ يتعلق بالالتزام بهذا الإطار ورأى متحفظ أو معاكس فيما يتعلق بالالتزام بالنوع الثانى.

وعندما يكون مطلوباً من البنك الالتزام بالإطار المصرفى بدلاً من الإطار العام فإنه يجب أن يشير مراجع الحسابات لهذه الحقيقة فى تقريره فى شكل فقرة للتركيز على شئ معين Emphasis of Matter paragraph.

وفيما يتعلق بشكل بتقرير المراجعة وفقراته وبدائل الرأى فإنه لا يختلف عما سبق عرضه فى الفصل السابق.

ومن ناحية أخرى فإن مراقب حسابات البنك التجارى مطالب فى بعض الدول بإعداد تقرير لحظى Promptly (أول بأول) للمشرف أو لمراقب البنك وذلك بخصوص أى مخالفة أو خرق جوهرى للقوانين والتعليمات أو لأى تأثير على قدرة البنك على الاستمرار. Going Concern.

وكأمثلة على بعض الأمور التى قد تصل لعلم مراقب الحسابات وتحتاج إلى رد فعل سريع من جانب إدارة ومشرفى البنك ما يلى :

- أ- معلومات تشير إلى الفشل فى تحقيق أحد متطلبات ترخيص البنك.
- ب- وجود تعارض كبير فى الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات أو وجود تجاوز أو خروج عن حدود السلطات لبعض المسؤولين.
- ج- وجود معلومات تشير إلى وجود خرق جوهرى للقوانين والتعليمات أو للنظام الأساسى للبنك.

د- وجود نية أو رغبة لدى مراقب الحسابات فى عدم الاستمرار فى عملية المراجعة والامتناع عن إبداء رأيه.

هـ- وجود تغييرات جوهرية فى المخاطر التى يتعرض لها البنك أو المخاطر المحتملة فى المستقبل Going Forward، بالإضافة إلى ذلك فإن مراقب الحسابات قد يقوم بإصدار تقارير خاصة بناء على طلب إدارة البنك لمساعدتها على القيام بوظائفها الإشرافية أو بناءً على طلب من جهات الإشراف والرقابة مثل البنك المركزى، وممثال على ذلك التقرير عن مدى وجود نظام محاسبى سليم أو نظام مناسب وفعال للرقابة الداخلية أو عن مدى التزام البنك بالقوانين والتعليمات والسياسات المحاسبية المناسبة<sup>(1)</sup>.

---

(1) The Relationship between Banking Supervisors & Bank's External Auditor's "IAPS No. 1004".

**الفصل الرابع :**

**الفحص الحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة  
والمختصرة للبنوك التجارية**



## الفصل الرابع :

### الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة والمختصرة

#### للبنوك التجارية

#### مقدمة الفصل :

يقوم مراقبى حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية بتقديم خدمة مهنية أخرى وهى الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية أو الدورية أو ربع السنوية للبنك أو للشركة العاملة فى مجال الأوراق المالية أو للقوائم المالية المرحلية المختصرة، وذلك بهدف إعطاء تأكيد سلبى على هذه القوائم، بمعنى تحديد ما إذا كانت هذه القوائم فى حاجة لعمل تعديلات جوهرية عليها لى تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية. ولا يختلف الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية فى البنوك التجارية والشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية عن الفحص المحدود للقوائم المالية لأى وحدة اقتصادية أخرى إلا فيما يتعلق بالاختلافات الناتجة عن طبيعة النشاط.

ويختص هذا الفصل بمناقشة مشاكل الفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية (الدورية) Interim Financial Statement الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهدافها وأهميتها والحاجة إلى فحص تلك القوائم، وضرورة إمام مراجع الحسابات بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبى للقوائم المالية المرحلية، وأخيراً التعرض للإطار المهنى لفحص القوائم المالية المرحلية من منظور معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولى للمحاسبين IFAC، ومعايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية

رقم 625 لسنة 2000 وكذلك الإصدارات المهنية الأمريكية الصادرة عن  
مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA وذلك من ناحية مفهوم  
الفحص والهدف منه ومعاييره وإجراءاته والتقرير عنه وذلك على النحو  
التالى (1)

### أ- مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهدافها وأهميتها

القوائم المالية المرحلية هي قوائم وتقارير مالية يتم إعدادها عن  
فترات زمنية نقل عن سنة مالية. وقد تكون تلك الفترة شهر أو ثلاثة شهور  
أو ستة شهور. ويطلق على تلك القوائم المالية المرحلية قوائم مالية دورية  
أى تعد بصفة دورية خلال السنة المالية، ويطلق عليها أيضاً قوائم مالية  
فترية، حيث يتم إعدادها على فترات نقل كل فترة عن سنة مالية وغالباً ما  
تعد تلك القوائم وتنتشر كل ثلاثة شهور أى ربع سنوية.

وقد ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية على فترات زمنية نقل عن  
سنة مالية بهدف توفير معلومات محاسبية فورية وفى الوقت المناسب  
وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة لمستخدمى القوائم المالية خاصة  
المتعاملين فى بورصة الأوراق المالية، وذلك حتى يتمكن مستخدمى القوائم  
المالية فى الوقوف على مدى تقدم المشروع باستمرار وتقييم أداء إدارة  
المشروع بصفة مستمرة.

وتتمثل القوائم المالية المرحلية فى إعداد قائمة دخل عن الفترة لتبين  
نتيجة أعمال المشروع عن تلك الفترة، وإعداد قائمة للمركز المالى فى نهاية  
الفترة، كما يمكن إعداد قائمة للتدفقات النقدية تبين حركة المقبوضات النقدية  
أو المدفوعات النقدية خلال الفترة.

(1) أ. د. عبد الوهاب نصر، د. شحاته السيد، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار  
الجامعية، الإسكندرية، 2003.  
- د. منصور البدوي، د/ شحاته السيد : دراسات فى الاتجاهات الحديثة للمراجعة، مع تطبيقات  
عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002  
- د. حسين عبيد، د. شحاته السيد، " المراجعة المتقدمة فى بيئة الأعمال المعاصرة"، الدار  
الجامعية، الإسكندرية، 2006.

ومن المتعارف عليه أن القوائم المالية المرحلية كوسيلة للإفصاح عن المعلومات عن فترة معينة يتم إعدادها بصورة وبشكل مناظر للقوائم المالية السنوية ووفقاً لنفس المبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد ونشر القوائم المالية السنوية يفرض تحقيق الإتساق Consistency بين القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية.

ومن ناحية أخرى فإن توفير معلومات على فترات متقاربة يساعد المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد السهم، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والإئتمان.

ولاشك أن توفير معلومات ملائمة وكافية وبصفة دورية وعلى فترات متقاربة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في بورصة الأوراق المالية لأغراض اتخاذ القرارات يتطلب ضرورة مراجعة تلك المعلومات بواسطة مراجع حسابات مستقل حتى يصبح بالإمكان الاعتماد على تلك القوائم المرحلية في اتخاذ القرارات، وتزيد درجة الثقة فيها خاصة بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية في مصر قد بدأ منذ بداية التسعينيات بسبب تضاؤل دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي وعدم وجود سوق منظم للأوراق المالية قبل التسعينيات، كما أن النظام المحاسبي الموحد المطبق على شركات قطاع الأعمال العام لم يعطى أى أهمية لإعداد القوائم المالية المرحلية، ولكن اعتباراً من بداية التسعينات شهدت بيئة الممارسة المهنية في مصر العديد من التغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية. ومن أهم هذه المتغيرات، توجه الإقتصاد المصرى تدريجياً نحو إقتصاد السوق، والسير بنجاح فى برنامج خصخصة وحدات قطاع الأعمال العام، وتحرير التجارة الخارجية، وتحفيز الإستثمار

الأجنبي، ونمو دور القطاع الخاص، وتنشيط سوق الأوراق المالية. وقد واكب تلك التطورات الاقتصادية في مصر صدور العديد من التشريعات، من أهمها قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991، وقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، وقانون حوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997، وقانون البيئة رقم 4 لسنة 1994، وقانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، هذا والعديد من التشريعات الأخرى مثل قانون العمل الموحد، وقانون الرهن العقاري وغيرها.

وقد ترتب على هذه التطورات الجديدة في مصر ظهور طلب على القوائم المالية المرحلية من جانب مستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية تقدم لها معلومات على فترات متقاربة تساعدهم في ترشيد قراراتهم، خاصة قرارات توجيه الاستثمارات وتحديد أسعار تبادل الأوراق المالية، كما أن توسيع قاعدة الملكية في شركات قطاع الأعمال العام وتشجيع الاستثمار الخاص يتطلب ضرورة توفير معلومات دقيقة والإفصاح الدقيق عن كل ما يتعلق بالاستثمار على فترات دورية متقاربة مع ضرورة تدعيم عملية مراجعة أو فحص تلك المعلومات لتدعيم الثقة فيها وزيادة درجة الاعتماد عليها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى صدور قواعد جديدة لقيد وإستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية والصادرة بالقرار رقم (30) عن مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ 2002/6/18، وتتضمن تلك القواعد ضرورة موافاة البورصة بصورة من القوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير الفحص المحدود من مراقب حسابات الشركة خلال 45 يوماً على الأكثر من تاريخ الفترة المذكورة على أن تسجل أيضاً على قرص حاسب آلى معد وفقاً للبرامج التي تحددها البورصة بالتنسيق مع الهيئة، على أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية أو المرحلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ونماذج القوائم المالية الواردة بالملحق رقم

(3) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 المشار إليه، كما يتم مراجعتها أو فحصها وفقاً لقواعد المراجعة المصرية ويجب الإشارة إلى ذلك صراحة في تقرير مراقبي الحسابات.

ويجب أن تلتزم كل شركة مقيد لها أوراق مالية بالجداول الرسمية (1)، (2) أو الجدول غير الرسمي (1) بنشر ملخص القوائم السنوية والربع السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة العامة لسوق المال عليها في صحيفتين يوميتين واسعتي الإنتشار أحدهما على الأقل باللغة العربية وذلك خلال أسبوع من تاريخ إعتداد الجمعية العمومية.

وفي حالة إذا لم تقم الشركة بتقديم القوائم والبيانات المالية المطلوبة أو نشرها في المواعيد المحددة تلتزم بدفع مبلغ 500 جنيه في حالة التأخير لفترة لا تزيد عن خمسة أيام عمل تبدأ في اليوم التالي للمواعيد المحددة على أن تزيد بواقع 100 جنيه عن كل يوم بعد هذه المدة. على أن يتم شطب الأوراق المالية المقيدة للشركات في حالة عدم قيام الشركة بالوفاء بالتزاماتها بالإفصاح وفقاً لأحكام هذه القواعد بعد إنقضاء شهر من تاريخ إخطارها من قبل البورصة بذلك، أو إذا لم تلتزم الشركة بالمعايير المالية التي تم القيد على أساسها لعامين متتالين بعد القيد. أي قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم 30 والصادر في 2002/6/18 تركيزه على تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة من خلال إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية خلال 45 يوماً على الأكثر من تاريخ الفترة المذكورة مع فرض العديد من العقوبات على الشركة في حالة عدم إلزام الشركة بقواعد الإفصاح المبينة في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ 2004/3/25 بتعديل المادة (7) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية وذلك بإضافة بندين إلى اختصاصات لجنة المراجعة التي يتم تكوينها من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لتدعيم دور لجنة المراجعة في تحقيق استقلال مراقب الحسابات الخارجى بخلاف دورها في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في البنوك والشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة، خاصة وأن تكوين لجان للمراجعة في الخارج بدأ في البنوك التجارية.

وتضمنت الاختصاصات الجديدة للجنة المراجعة ما يلي :

- (1) اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهم وإقالتهم وبما لا يخالف أحكام القانون.
- (2) إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها وبما لا يخل بمتعضيات استقلالهم.

وعلى لجنة المراجعة التحقق من مدى استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة العامة لسوق المال، وتقديم اللجنة تقاريرها الشهرية إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة، ولمجلس إدارة الشركة تكليف لجنة المراجعة بأية أعمال يراها في صالح الشركة، وعلى مجلس إدارة الشركة والمسئولين عنها الاستجابة لتوصيات لجنة المراجعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار بها، وعلى رئيس لجنة المراجعة إبلاغ البورصة والهيئة في حالة عدم استجابة الشركة لتوصياتها.

ولاشك أن إضافة تلك الاختصاصات إلى وظائف لجنة المراجعة بالشركة المقيدة أوراقها المالية بالبورصة يهدف إلى تدعيم استقلال مراقب الحسابات الخارجى بالإضافة إلى الوظائف السابقة التي تعمل على تحقيق

كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة باعتبار أن الاهتمام بالرقابة الداخلية في تلك الشركات يحقق الحماية لمصالح المساهمين في تلك الشركات باعتباره خط الدفاع الأول عن مصالحهم.

يتضح مما سبق أن للهيئة العامة لسوق المال ولبورصة الأوراق المالية بمصر دوراً كبيراً في دعم فعالية الرقابة الداخلية وتحقيق استقلال مراقب الحسابات الخارجى من خلال إلزام البنوك والشركات المساهمة المقيدة أوراقها المالية بالبورصة بتكوين لجنة للمراجعة وتحديد اختصاصاتها والتي تهدف لدعم فعالية الرقابة الداخلية وتحقيق استقلال مراقب الحسابات الخارجى مما ينعكس في النهاية على ثقة المتعاملين في سوق الأوراق المالية في القوائم المالية وتخفيض خطر المعلومات المحاسبية التي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، الأمر الذى يؤدى إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية.

## **2- الحاجة لفحص القوائم المالية المرحلية :**

ترتبط الحاجة إلى فحص القوائم المالية المرحلية بالعوامل التالية :

1/2 طلب مستخدمى تلك القوائم والذين يرون أن الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية المرحلية يوفر معلومات ملائمة وكافية لأغراض اتخاذ القرارات، وحتى يمكن الاعتماد على تلك المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية، فإنه لا بد من أن يتم مراجعتها بواسطة مراجع حسابات مستقل على أساس أن ذلك يحقق قيمة مضافة لمحتوى المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية.

2/2 صدور قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 92 ولائحته التنفيذية والذى تطلب من البنوك والشركات الخاضعة لهذا القانون ضرورة إعداد ونشر قوائم مالية مرحلية، بالإضافة إلى ضرورة فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل وذلك وفقاً للمادة رقم 6 من هذا القانون والتي تنص على ما يلى :

على كل شركة طرحت أوراقاً مالية لها في إكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها إلى الهيئة ( الهيئة العامة لسوق المال ) تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح.

وتعد الميزانية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقاً للمعايير المحاسبية ولقواعد المراجعة التي تحددها أو تحيل إليها اللاحة التنفيذية. وتخطر الهيئة بالميزانية والقوائم المالية وتقريرو مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لإتعداد الجمعية العامة.

وللهيئة فحص الوثائق المشار إليها في الفقرات السابقة أو تكليف جهة متخصصة بهذا الفحص، وتبلغ الهيئة الشركة بملاحظاتها، وتطلب إعادة النظر في هذه الوثائق بما يتفق ونتائج الفحص، فإذا لم تستجيب الشركة لذلك إلتزمت بسنقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتعديلات التي طلبتها، ويتم النشر على الوجه المبين بالفقرة التالية.

ويجب على الشركة نشر ملخص وافى للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعى الإنتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

كما يجب على كل شركة تواجه ظروفاً جوهرية تؤثر على نشاطها أو في مركزها المالي أن تفصح عن ذلك فوراً وأن تنشر عنه ملخصاً وافياً في صحيفتين يوميتين واسعى الإنتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

كما نصت المادة رقم (7) من القانون 95 لسنة 92 بإصدار قانون سوق رأس المال على أنه يجب على الشركة ومراقب حساباتها موافاة الهيئة بما تطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بنشرات الإكتتاب والتقارير الدورية والبيانات والقوائم المالية للشركة.

وتنص المادة 179 على أنه يجب على صناديق الإستثمار المنشأة وفقاً للقانون رقم 95 لسنة 92 بإصدار سوق رأس المال موافاة الهيئة (هيئة سوق المال) بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح له وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالملحق رقم (2) بهذا القانون على أن تعتمد هذه التقارير من مراقبي حسابات الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى الهيئة العامة لسوق المال اعتباراً من عام 1996 ألزمت الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية عن نتائج أعمالها ومركزها المالي وتقديمها إلى بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية مرفقاً بها تقرير مراجع حسابات مستقل عن فحص تلك القوائم، واعتباراً من عام 1997 أصبحت البنوك ملتزمة أيضاً بإعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية بدلاً من نصف سنوية.

3/2 صدور قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 والذي ألزم الشركات التابعة والتي تأخذ شكل الشركات المساهمة بإعداد ونشر قوائم مالية مرحلية ( كل ثلاثة شهور ) وتعرض تلك القوائم على مجالس إدارات الشركات القابضة لأغراض الرقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة، وفي نفس الوقت لخدمة متطلبات بورصة الأوراق المالية بالنسبة للشركات التابعة المقيدة بالبورصة والتي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

ويتطلب القانون رقم 203 لسنة 1991 من مراجع الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) المصادقة على تلك القوائم أى فحص تلك القوائم وإعداد تقرير بنتيجة هذا الفحص.

أى أن قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لسنة 1991 أُلزم الشركات الخاضعة له بإعداد قوائم مالية ربع سنوية (مرحلية) مع ضرورة مقارنة هذه القوائم مع الفترات المماثلة في السنة السابقة وأن يصادق عليها الجهاز المركزي للمحاسبات.

4/2 على الرغم من قيام الإدارة بإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية بصورة وبشكل منظر للقوائم المالية السنوية وبما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية والدولية والقوانين واللوائح الخاضعة لها المنشأة، إلا أن الإدارة تحتاج إلى ضرورة فحص تلك القوائم المالية من جانب مراجع الحسابات الخارجى المستقل لتدعيم ثقة المساهمين في صدق الإدارة في إعداد ونشر القوائم المالية الدورية، وفي نفس الوقت يدعم ثقة جهات الرقابة الخارجية مثل هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية في كفاءة أداء الإدارة لوظائفها، وفي نفس الوقت يزيد هذا الفحص من درجة اعتماد الإدارة على المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية في أداء وظائفها من تخطيط ورقابة ومتابعة الأداء وإتخاذ القرارات.

5/2 يحتاج المقرضون ( بنوك أو حملة السندات ) إلى القوائم المالية المرحلية وحتى تزيد ثقتهم في تلك القوائم ويمكنهم الاعتماد عليها في توقع مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها وعلى متابعة الأداء المالى والإقتصادى للشركة بصفة دورية على مدار السنة فإنه يجب فحص تلك القوائم بمعرفة مراجع حسابات خارجى مستقل.

6/2 يحتاج محللو الإستثمار إلى تحليل القوائم المالية المرحلية لأغراض عقد مقارنات بين الفترات المرحلية المختلفة للوصول إلى مؤشرات معينة وإبداء النصح لمتخذى قرارات الإستثمار أو للمقرضين، ولا يمكن للمحللين الماليين الاعتماد على تلك القوائم إلا إذا تم فحصها بمعرفة مراجع حسابات خارجى مستقل.

7/2 يحتاج حملة الأسهم إلى القوائم المالية المرحلية للتنبؤ بقيمة السهم المتوقعة وعائد السهم وتزيد درجة اعتمادهم على تلك القوائم المرحلية لو تم فحصها عن طريق مراجع حسابات خارجي مستقل.

8/2 يتم فحص القوائم المالية المرحلية إلزاماً بمعايير المراجعة الدولية، حيث نص القانون رقم 95 لسنة 92 بإصدار قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية في المادة رقم 58 على مراجعة حسابات الشركة الخاضعة لهذا القانون وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب ضرورة إجراء فحص للقوائم المالية المرحلية<sup>(1)</sup>.

9/2 يتم فحص القوائم المالية المرحلية أيضاً إلزاماً بمعايير المراجعة المصري رقم 240 عن مهام الفحص المحدود للقوائم المالية.

### 3- ضرورة إلمام مراجع الحسابات بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المرحلية :

من الضروري إلمام مراجع الحسابات بالجوانب المحاسبية المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية المرحلية وذلك حتى يستطيع القيام بإجراءات فحص تلك القوائم بصورة مرضية تتماشى مع المعايير المهنية. وقد حدد مجلس مبادئ المحاسبة المالية APB في الولايات المتحدة الأمريكية أسس القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المرحلية<sup>(2)</sup>. ويتطلب ذلك ضرورة دراسة النقاط التالية :

- أ- علاقة الفترة المرحلية بالسنة المالية.
- ب- الاعتراف بالإيراد.
- ج- المصروفات والأعباء الأخرى.
- د- الإلتزامات الشرطية.
- هـ- مخصص الضرائب.
- و- الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المرحلية.

---

(1) IFAC, ISA, No. 910 (1994).

(2) FASB, Opinion No. 28 (1992).

## أ- علاقة الفترة المرحلية بالسنة المالية :

يتم تحديد علاقة الفترة المرحلية المؤقتة بالسنة المالية في ضوء مدخلين لإعداد ونشر القوائم المالية المرحلية وهما مدخل إستقلال الفترة المرحلية عن السنة المالية، ومدخل تكامل الفترة المرحلية مع السنة المالية.

1/1 مدخل إستقلال الفترة المرحلية عن السنة المالية :

وفقاً لهذا المدخل تعتبر كل فترة دورية أو مرحلية (عادة ثلاثة شهور) كما لو كانت فترة مالية مستقلة بذاتها، مثل السنة المالية التي يفترض استقلالها عن السنوات المالية الأخرى. وفي هذه الحالة سيكون لكل فترة مرحلية قوائمها المالية الخاصة بها ( قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة المركز المالي ). ويتم تحديد نتيجة أعمال كل فترة بنفس الأسس المستخدمة في تحديد نتيجة الأعمال عن السنة المالية مثل تطبيق أساس الاستحقاق والحيطه والحذر وتقدير المخصصات وغيرها من التقديرات المحاسبية.

## 2/1 مدخل تكامل الفترة المرحلية مع السنة المالية :

وفقاً لهذا المدخل تعتبر كل فترة مرحلية جزء مكمل للسنة المالية بمعنى أن الفترات المحاسبية المرحلية تتكامل مع بعضها البعض لتكون السنة المالية، وفي ضوء ذلك تتحدد المصروفات والإيرادات المستحقة، وكذلك المخصصات التي ينظر إليها في نهاية الفترة المرحلية على إنها جزء من كل، بمعنى أن المخصص يعكس نصيب الفترة المرحلية من مخصص السنة ككل.

ويؤيد هذا المدخل الرأي رقم 28 الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك التفسير رقم 18 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والذي ينظر للفترة المرحلية كجزء من السنة المالية.

ومن ناحية أخرى فإن معايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير المحاسبة المصرية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تؤيد هذا المدخل.

#### ب- الاعتراف بالإيراد :

يتم الاعتراف بإيراد كل فترة مرحلية باستخدام نفس الأسس المحاسبية المستخدمة عند الاعتراف بالإيراد بغرض إعداد القوائم المالية السنوية أى بتمام عملية البيع أو بتمام أداء الخدمة.

#### ج- المصروفات والأعباء الأخرى :

لا ترتبط تلك المصروفات ارتباطاً مباشراً بإيراد الفترة المرحلية مثل الإيجار والتأمين ومصاريف الصيانة وغيرها.

وتتحمل الفترة المرحلية وحدها بالمصروفات التى حدثت فى تلك الفترة إذا لم تستفد منها فترات أخرى، أما إذا استفادت العديد من الفترات منها فيتم تحديد نصيب الفترة المرحلية منها باستخدام الأساس الزمنى أو على أساس المنفعة التى استفادت منها الفترة.

ومن ناحية أخرى فإن الخسائر الرأسمالية الناتجة عن الاستقضاء عن الأصول طويلة الأجل يتم تحميلها على الفترة التى يتم فيها الاستقضاء عن الأصل.

ويجب ألا تتعارض أسس توزيع المصروفات والأعباء الأخرى بين الفترات المرحلية مع الأساس المستخدم فى تحديد نصيب السنة المالية لكل من تلك المصاريف عند إعداد القوائم المالية السنوية.

وتجدر الإشارة إلى قيود إقفال المصروفات والإيرادات لا يتم إجرائها إلا فى نهاية السنة المالية، فى حين يتم إجراء قيود التسوية فى نهاية كل فترة مرحلية لأن ذلك سيؤدى إلى نفس الأثر لو تم إجراء قيود التسوية فى نهاية السنة المالية.

#### د- الإلتزامات الشرطية :

هي إلتزامات متوقعة سدادها في المستقبل بناءً على حدوث حدث معين مثل القضايا المرفوعة على البنك ولم يتم الحكم فيها حتى نهاية الفترة المرحلية أو الاعتمادات المستندية المفتوحة التي لم يتم تنفيذها.

ويتم الإفصاح عن تلك الإلتزامات الشرطية في نهاية كل فترة مرحلية بنفس الأسس المستخدمة في الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية.

هـ- مخصص الضرائب :

عادة ما يتحدد وعاء الضريبة على الدخل في نهاية السنة المالية، ولكن عند إعداد القوائم المالية المرحلية فإن تحديد الوعاء الضريبي والضريبة على الدخل تعتبر عملية معقدة في بعض الأحيان، وتتحدد أعباء الضريبة على الدخل لكل فترة مرحلية عن طريقة حساب الضريبة على الدخل حتى نهاية الفترة المرحلية الحالية ثم يتم إستبعاد الضريبة على الدخل التي تخص الفترات المرحلية السابقة.

مثال :

إذا كانت الأرباح الخاضعة للضريبة حتى نهاية الربع الثالث 2000000 جنيه ومعدل الضرائب 40% وكان قد تم تقدير ضريبة على الدخل في الربع الأول قيمته 300000 جنيه وفي الربع الثاني 350000 جنيه وتتحدد ضريبة الدخل للربع الثالث على النحو التالي :

$$[ 350000 + 300000 ] \times 40\% -$$

$$800000 - 650000 = 150000 \text{ جنيه}$$

على أن يظهر رصيد مخصص الضرائب (الضرائب المستحقة) في قائمة المركز المالي في نهاية الربع الثالث بمبلغ 800000 جنيه.

ويلاحظ أنه في حالة وجود خسائر محققة في فترة مرحلية سابقة لا بد من أخذ الوفورات الضريبية الناتجة عن تلك الخسائر في الاعتبار عند حساب الضريبة على الدخل في الفترة المرحلية الحالية.



ويستمر طرح مبلغ 6000 جنيه من صافي الربح قبل الضريبة في الربع الثاني على أن يظهر رصيد مخصص الضرائب في قائمة المركز المالي في نهاية الربع الثاني بمبلغ 6000 جنيه.  
ويتم احتساب ضريبة الدخل في نهاية الربع الثالث على النحو التالي :

جنيه

14000

70000 جنيه  $\times 20\%$

يطرح :

(6000)

ضريبة الدخل المقدرة في الربع الأول والثاني

8000

ويتم تسجيلها في نهاية الربع الثالث بالفيد الآتي :

8000	من حـ / ضريبة الدخل
8000	إلى حـ / مخصص الضرائب
	أو إلى حـ / ضرائب دخل مستحقة

ويتم طرح مبلغ 8000 جنيه من صافي الربح قبل الضريبة في قائمة الدخل عن الربع الثالث، على أن يظهر رصيد مخصص الضرائب في قائمة المركز المالي في نهاية الربع الثالث بمبلغ 14000 جنيه.  
ويتم احتساب ضريبة الدخل عن الربع الرابع والأخير على النحو التالي:

جنيه

20000

100000 جنيه  $\times 20\%$

يطرح :

ضريبة الدخل المقدرة في الربع الأول والثاني والثالث

14000

= 8000 + 6000

6000

ويتم تسجيلها في نهاية الربع الرابع بالقيد الآتي :

6000	6000	من حـ / ضريبة الدخل إلى حـ / مخصص الضرائب أو إلى حـ / ضرائب دخل مستحقة
------	------	--

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة ضرائب الدخل التي تم تحميلها على الفترات المرحلية الأربع خلال السنة المالية تبلغ 20000 جنيه وهي تعادل قيمة الأرباح السنوية 100000 جنيه  $\times$  معدل الضريبة 20%.

وتجدر الإشارة إلى أنه عند إعداد قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية عن فترة مرحلية معينة لابد من إعدادها بصورة مقارنة عن ذات الفترة من السنة المالية السابقة في حين أنه عند إعداد الميزانية العمومية في نهاية أي فترة مرحلية لابد من إعدادها بصورة مقارنة مع الميزانية العمومية في نهاية السنة المالية السابقة.

و- الإفصاح عن المعلومات في القوائم المرحلية :

وفقاً للرأى المحاسبى رقم 28 الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة فإن القوائم المالية المرحلية يجب أن تفصح عن :

- ( أ ) إجمالي الإيرادات من النشاط.
- ( ب ) مخصص الضرائب.
- ( جـ ) العناصر غير العادية.
- ( د ) الأثر التراكمى الناتج عن التغيير فى الأسس المحاسبية إن وجد .
- ( هـ ) صافى الربح من النشاط وصافى الربح الشامل.
- ( و ) ربحية السهم.
- ( ز ) التغييرات الموسمية الهامة فى الإيرادات والمصروفات.
- ( ح ) الإلتزامات الشرطية.
- ( ط ) التغييرات الهامة فى المركز المالى.

#### 4- الإطار المهني لفحص القوائم المالية المرحلية من منظور معايير المراجعة الدولية والمصرية :

يعتبر فحص القوائم المالية المرحلية نوعاً من الخدمات غير التقليدية لمراجع الحسابات، ولهذا الفحص مفهوم وأهداف ومعايير وإجراءات وتقرير خاص به سنعرضها في الصفحات التالية :

##### 4/1- مفهوم فحص القوائم المالية المرحلية والهدف منه :

هناك إختلاف بين مراجعة القوائم المالية وفحص القوائم المالية فالمراجعة تنتهى بالضرورة بإبداء الرأى الفنى فى القوائم المالية بناء على الأدلة والقرائن التى يجمعها مراجع الحسابات ويقوم بتقييمها للحكم على مدى كفايتها ولامتها، فى حين أن كلمة فحص تعنى أداء بعض الإجراءات وليس كلها كإجراء بعض المطابقات أو الإستفسارات أو الفحص التحليلى على بعض وأهم مفردات القوائم المالية أو الحصول على معلومات ذات طبيعة خاصة تهم العميل طالب الفحص، ولذلك لا ينتهى الفحص بإبداء رأى فنى محايد كما هو الحال فى فحص القوائم المالية المرحلية.

وقد بينت المعايير الدولية للمراجعة<sup>(1)</sup> الإختلاف بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية المرحلية. حيث أن عملية مراجعة القوائم المالية السنوية توفر درجة عالية من التأكد، ولكن ليس تأكيداً مطلقاً ( تأكيد معقول أو مناسب ) بأن القوائم المالية محل المراجعة خالية من التحريفات الجوهرية، ويتم التعبير عن هذا إيجابياً فى فقرة الرأى فى تقرير مراجع الحسابات بأن القوائم المالية تعبر بعدالة فى كافة جوانبها الهامة عن نتيجة النشاط عن السنة المالية المنتهية فى / / والمركز المالى فى / / حيث لا يمكن للمراجع أن يعطى تأكيد مطلق بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية المعتمدة وغير المعتمدة وذلك بسبب الحاجة إلى الحكم الشخصى أحياناً، أو إستخدام الأساليب الإختيارية،

(1) IFAC. ISA. No. 120 (1994).

وكذلك محددات هيكل الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي، كما أن أغلب الأدلة المتاحة لمراجع الحسابات أدلة مقنعة وليست حاسمة.

وفي مجال فحص القوائم المالية المرحلية فإن مراجع الحسابات يعطى تأكيد متوسط بأن القوائم المالية المرحلية محل الفحص خالية من التحريفات الجوهرية، ويتم التعبير عن ذلك في صورة تأكيد سلبي وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المرحلية تحتاج إلى عمل تعديلات هامة أو مؤثرة عليها لكي تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (معايير المحاسبة الدولية أو المحلية)، وفي ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة بالمنشأة محل الفحص، أي أن هذا الفحص أقل شمولاً من عملية مراجعة القوائم المالية السنوية وأنه يعتمد على الاستفسار والفحص التحليلي فقط بشأن الإجراءات التي اتبعت في إعداد القوائم المالية المرحلية ولن ينتهي بإبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية المرحلية. وترجع أهمية قيام مراجع الحسابات بفحص القوائم المالية المرحلية، وإعداد تقرير بنتيجة هذا الفحص إلى أن هذا الفحص يؤدي إلى دعم الثقة في هذه القوائم في تحقيقها لأهدافها، حيث يؤكد على التزام المنشآت في هذه الحالة بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي السليم في تلك القوائم المالية غير السنوية ويترتب على قيام مراجع الحسابات بفحص هذه القوائم المرحلية زيادة متفعة بالمعلومات الواردة في تلك القوائم المالية المرحلية (الدورية) بالنسبة لمستخدمي تلك القوائم، خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وتساعدهم على التنبؤ باستمرار بالأرباح وعوائد الأسهم.

ونظراً لأهمية زيادة الإفصاح والشفافية بالنسبة للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، يكون من المهم توفير معلومات مالية ربع سنوية تعد وتُنشر بمعرفة الشركة، ورغبة في إعطاء المزيد من الثقة لتلك القوائم يتم فحصها وإعداد تقرير عن هذا الفحص. ولا يمكن إجراء مراجعة شاملة لتلك القوائم ربع السنوية، لأنها عملية مكلفة بالنسبة لمراجع الحسابات.

وتتطلب الكثير من الوقت، علاوة على أن تلك القوائم لا يترتب عليها أى قرارات، عكس القوائم المالية السنوية التى يتم فى ضوءها إتخاذ قرارات غاية فى الأهمية، مثل توزيع الأرباح. وفى نفس الوقت ينبغى من خلال وسائل الإعلام وبورصة الأوراق المالية توعية مستخدمى القوائم المالية، خاصة المتعاملين فى بورصة الأوراق المالية بالفرق بين المراجعة الشاملة للقوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية المرحلية، فالهدف الأساسى من فحص القوائم المرحلية هو إعطاء مراجع الحسابات لتأكيد سلبى بأن تلك القوائم لا تحتاج إلى إجراء تعديلات هامة أو جوهرية أو مؤثرة لكى تتمشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو مع معايير المحاسبة الدولية أو المحلية، فى حين أن الهدف من مراجعة القوائم المالية السنوية هو إبداء مراجع الحسابات لرأى فنى محايد بشأن مدى صدق وعدالة هذه القوائم وفقاً للمعايير الدولية أو المحلية (تأكيد إيجابى).

وقد أكدت معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 625 لسنة 2000 (المعيار المصرى للمراجعة رقم 240) على أن الهدف من أعمال الفحص المحدود للقوائم المالية هو تمكين المراجع من تحديد ما إذا كان قد نما إلى علمه ما يجعله يعتقد بأن القوائم المالية غير معدة (فى كافة جوانبها الهامة) وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية (تأكيد سلبى)، حيث أن ما يقوم به المراجع من إجراءات لا توفر له كافة الأدلة التى تستلزمها أعمال المراجعة بغرض إبداء رأى على القوائم المالية، والحصول على تأكيد مقبول بعدم وجود أخطاء مؤثرة أو جوهرية على القوائم المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن أعمال فحص القوائم المالية المرحلية فى معايير المراجعة المصرية تسمى بأعمال الفحص المحدود للتأكيد على فحص القوائم المالية المرحلية وليس مراجعتها بغرض إبداء الرأى.

وبوضوح الجدول التالى بصورة مقارنة الفرق بين مراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية المرحلية :

**الفصل الرابع**  
**الفحص الحدود للقوائم المالية المرحلية الكاملة والمختصرة للبنوك التجارية**

وجه المقارنة	مراجعة القوائم المالية السنوية	فحص القوائم المالية المرحلية
من يقوم بها	مراجع الحسابات الخارجى المستقل	مراجع الحسابات الخارجى المستقل
الهدف منها	إبداء رأى فنى محايد فى مدى صدق وعدالة القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية أو المصرية (تأكيد إيجابى)	إعطاء تأكيد مسلبى بأن القوائم المالية لا تحتاج لإجراء تعديلات هامة عليها لكى تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية.
درجة التأكيد التى يعطيها	توفر تأكيد إيجابى معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية.	توفر تأكيد سلبى (متوسط) بأن القوائم المالية المرحلية لا تحتاج إلى إجراء تعديلات هامة أو مؤثرة عليها لكى تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة.
إبداء الرأى	لا بد أن تنتهى بإبداء رأى فنى محايد فى القوائم المالية بناءً على أدلة الإثبات التى يجمعها مراجع الحسابات.	لا تنتهى بإبداء الرأى حيث يقوم مراجع الحسابات بإبداء بعض إجراءات المراجعة وليس كلها مثل الإستفسارات أو الفحص التحليلي للمفردات الهامة فى القوائم المالية.
درجة الشمول	أكثر شمولاً	أقل شمولاً
دورها فى إتخاذ القرارات	يتم فى ضوءها إتخاذ قرارات فى غاية الأهمية مثل توزيع الأرباح	لا يترتب عليها إتخاذ أى قرارات هامة.
كيفية القيام بها	شاملة وعادة إختيارية - لقيود الوقت والتكلفة.	إختيارية (إعتبارات التكلفة والوقت).
أهميتها	إضفاء الصديق على صدق وعدالة القوائم المالية.	دعم الثقة فى هذه القوائم وزيادة مستفيدة المعلومات الواردة فى تلك القوائم بالنسبة لمستخدميها خاصة المتعاملين فى سوق الأوراق المالية.

## 2/4- معايير فحص القوائم المالية المرحلية :

تعتبر المعايير في المراجعة بمثابة قواعد أساسية مرشدة للعمل ينبغي على مراجع الحسابات الالتزام بها عند قيامه بأداء عمله حيث تهتم المعايير بقياس دقة أداء أعمال المراجعة، والأهداف التي يجب تحقيقها من عملية المراجعة، وتوضح معايير المراجعة الكيفية التي تم بها الفحص الذي قام به مراجع الحسابات الخارجى والمسئولية التي يتحملها، وتحدد درجة الاعتماد على القوائم المالية.

وتمثل معايير المراجعة الحد الأدنى من مستوى الأداء المهني المطلوب من مراجع الحسابات. وحيث أن مفهوم وهدف مراجعة القوائم المالية السنوية يختلف عن مفهوم وهدف فحص القوائم المالية المرحلية كخدمة غير تقليدية لمراجع الحسابات. فسنبين في الجزء التالي بدراسة مدى ملائمة معايير المراجعة المتعارف عليها العشر لعنصر فحص القوائم المالية المرحلية.

### أ- المعايير العامة :

وتتعلق تلك المعايير بالتأهيل العلمي والكفاءة المهنية وبذل العناية المهنية المناسبة والاستقلال.

#### 1/أ معيار التأهيل العلمي والكفاءة المهنية :

وينتطلب هذا المعيار أن يكون مراجع الحسابات هو شخص ذو مؤهلات وكفاءة مهنية، ويتناسب هذا المعيار مع فحص القوائم المالية المرحلية ويتطلب ضرورة قيام مراجع الحسابات بالإلمام بالإصدارات المهنية الجديدة والخاصة بفحص القوائم المالية المرحلية.

#### 2/أ معيار الإستقلال والحياد

يتطلب هذا المعيار من مراجع الحسابات أن يكون مستقلاً ومحيداً عند إبداء الرأى في القوائم المالية السنوية، وبالتأكيد لابد من إلتزام مراجع الحسابات بهذا المعيار عند فحص القوائم المالية المرحلية.

### 3/1 معيار بذل العناية المهنية المناسبة والإلتزام بقواعد السلوك المهني :

يتطلب هذا المعيار من مراجع الحسابات بذل العناية المهنية المناسبة عند قيامه بأداء عملية المراجعة، ولا خلاف على ضرورة إلتزام مراجع الحسابات بهذا المعيار عند قيامه بفحص القوائم المالية المرحلية وإن كان هذا الفحص أقل شمولاً من مراجعة القوائم المالية السنوية، ومن ناحية أخرى فإن مسؤولية مراجع الحسابات من الناحية القانونية والمهنية في حالة فحص القوائم المالية المرحلية أقل من حالة مراجعة القوائم المالية السنوية لأن هذا الفحص لن ينتهي بإبداء رأى فنى على تلك القوائم.

ب- معايير الأداء المهني ( العمل الميداني ) :

وتتعلق تلك المعايير بالتخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساعدين، وتقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية، وجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

ب/1 معيار التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساعدين :

يتطلب هذا المعيار قيام مراجع الحسابات عند مراجعة القوائم المالية السنوية بتخطيط عملية المراجعة وتقسيم العمل على مساعديه والإشراف عليهم. ويلازم هذا المعيار فحص القوائم المالية المرحلية على أساس أن فحص القوائم المالية المرحلية يعتبر امتداداً لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية، كما أن تخطيط عملية الفحص والإشراف على المساعدين تكون أسهل عن عملية مراجعة القوائم المالية السنوية.

ويتطلب التخطيط السليم لفحص القوائم المالية المرحلية ضرورة إلمام مراجع الحسابات بنشاط الشركة وهيكلها التنظيمي ونظامها المحاسبي وطبيعة أصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصروفاتها ونقاط الضعف في هيكل الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup>.

(1) AICPA, SAS, No 71, (1992).

ب/2 معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية:

يتعلق هذا المعيار بقيام مراجع الحسابات بتقييم هيكل الرقابة الداخلية والذي يتكون من بيئة الرقابة والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة<sup>(1)</sup>، وذلك لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة ولا يوجد أى مبرر لالتزام مراجع الحسابات بهذا المعيار عند فحص القوائم المالية المرحلية لأن إجراءات الفحص تكون محدودة وتقتصر على الاستفسار والفحص التحليلي لبعض وأهم مفردات القوائم المالية دون حاجة إلى تقييم هيكل الرقابة الداخلية لتحديد طبيعة الفحص وتوقيته ونطاقه.

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان مراجع الحسابات الذى سيقوم بفحص القوائم المالية المرحلية هو نفسه الذى قام بمراجعة القوائم المالية السنوية فى السنة السابقة فإنه بالتأكيد يكون قد قام بتقييم هذا الهيكل لأغراض فحص القوائم المالية المرحلية هذا العام، ولكن عليه أن يستفسر عما إذا كانت هناك أية تغييرات جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، وإن وجدت فعليه تقييمها وتحديد مدى تأثيرها فى مقدرة إدارة الشركة على إعداد قوائم مالية مرحلية تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (معايير المحاسبة الدولية أو المحلية) ومع القوانين واللوائح ذات الصلة، ويتطلب ذلك ضرورة أن يكون مراجع الحسابات على معرفة وفهم بالسياسات المحاسبية للشركة محل الفحص ونظام إعداد القوائم المالية ونشرها.

وفى حالة ما إذا كان مراجع الحسابات الذى يقوم بفحص القوائم المالية المرحلية لن يقوم بمراجعة القوائم المالية السنوية أو لم يراجع القوائم المالية السنوية عن السنة السابقة، فإنه لن يستطيع فى هذه الحالة أن يصل إلى معرفة كاملة بهيكل الرقابة الداخلية مما يتطلب ضرورة قيام مراجع الحسابات بمراجعة القوائم المالية السنوية وفحص القوائم المالية المرحلية كخدمة غير تقليدية لعملائه.

(1) AICPA, SAS, No 55, (1988).

ولتجديد ما إذا كانت هناك تغييرات جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، يجب على مراجع الحسابات أن يحدد سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة لأغراض إعداد القوائم المالية المرحلية، وأن يحدد أيًا من تلك السياسات أو الإجراءات تختلف وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المستخدمة لأغراض إعداد القوائم المالية السنوية، اعتماداً على الاستفسار من موظفي الشركة محل الفحص والمسؤولين فيها عن النواحي المالية والمحاسبية مع ضرورة أن يتفهم مراجع الحسابات أن إجراءات إعداد القوائم المالية المرحلية غالباً ما تختلف عن إجراءات إعداد القوائم المالية السنوية نظراً لاستخدام الإدارة للعديد من التقديرات عند إعداد القوائم المالية المرحلية مثل مخصص الضرائب، كما قد تتأثر الكثير من الحسابات في تاريخ نهاية الفترة المرحلية بتوقعات الإدارة لنتائج السنة كلها مثل توقع الإدارة ثبات أسعار الفائدة المدينة أو الدائنة.

وإذا توصل مراجع الحسابات إلى وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية عند إعداد القوائم المالية المرحلية نتيجة حدوث تغييرات جوهرية في هذا الهيكل عن السنة السابقة، فإن ذلك يمثل قيد على نطاق الفحص ويتطلب من مراجع الحسابات عدم إعداد تقرير الفحص مع ضرورة إخطار مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بأوجه الضعف التي اكتشفها، وكذلك تقديم مقترحاته اللازمة للتغلب على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية.

#### **ب/3 معيار ضرورة الحصول على الأدلة الكافية والملائمة :**

وفقاً لهذا المعيار يقوم مراجع الحسابات بالعديد من الإختبارات والإجراءات الملائمة للحصول على الأدلة الملائمة وتقييمها بصورة تسمح له بإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية السنوية. ولا يكون مراجع الحسابات في حاجة إلى الالتزام بهذا المعيار عند قيامه بفحص القوائم المالية المرحلية نتيجة لأنه لن يبدو رأياً قنياً محايداً على القوائم المالية المرحلية،

كما أنه لا يقوم بأداء اختبارات وإجراءات كافية لجمع الأدلة الملائمة والكافية. حيث تقتصر إجراءات الفحص على الاستفسار والفحص التحليلي لبعض مفردات القوائم المالية المرحلية.

#### ج- معايير التقرير :

يقوم مراجع الحسابات بإعداد تقريره عن مراجعة القوائم المالية السنوية في ضوء معايير التقرير التالية :

- جـ/1 ضرورة الإشارة إلى استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- جـ/2 ضرورة الإشارة إلى أي تغيير في تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية.
- جـ/3 ضرورة التحقق من كفاية وملائمة الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية.

#### جـ/4 ضرورة الإفصاح عن رأى المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة.

ويجب على مراجع الحسابات عند قيامه بفحص القوائم المالية المرحلية أن يلتزم بالمعايير الثلاثة الأولى من معايير التقرير لأن عدم استخدام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ( معايير المحاسبة الدولية أو المحلية )، وكذلك عدم كفاية أو ملائمة الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية المرحلية أو عدم الإشارة إلى حالات عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية يتطلب من مراجع الحسابات تعديل تقريره عن فحص القوائم المالية المرحلية ( تقرير متحفظ أو معاكس أو امتناع ) ولا يلائم المعيار الرابع من معايير التقرير عملية فحص القوائم المالية المرحلية على أساس أن مراجع الحسابات لن يبدى رأياً فنياً محايداً على القوائم المالية المرحلية بل يعطى تأكيداً سلبياً بعدم الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية على القوائم المالية المرحلية لكي تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية أو المحلية أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد يتحفظ على هذا التأكيد أو يمتنع عن إعطاء مثل هذا التأكيد.



### 3/4- تخطيط وتنفيذ أعمال فحص القوائم المالية المرحلية :

يبدأ تخطيط وتنفيذ أعمال فحص القوائم المالية المرحلية من خلال تكليف مراجع الحسابات بفحص القوائم المالية المرحلية، وتخطيط عملية فحص القوائم المالية المرحلية ثم القيام بإجراءات فحص القوائم المالية المرحلية.

#### أ- تكليف مراجع الحسابات بفحص القوائم المالية المرحلية:

تبدأ أعمال فحص القوائم المالية المرحلية بخطاب تكليف مراجع الحسابات بأعمال الفحص وإرسال مراجع الحسابات لخطاب يقوله هذا التكليف بالفحص أو ما يسمى بخطاب الارتباط.

وعادة ما يتم تكليف مراجع الحسابات الذي يقوم بعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للقيام بفحص القوائم المالية المرحلية ويصدر هذا التكليف من الجمعية العامة للمساهمين سواء كان هذا التكليف ضمن خطاب التكليف الخاص بالقيام بعملية مراجعة القوائم المالية السنوية أو في خطاب مستقل.

وقد تقوم إدارة البنك أو الشركة بتكليف مراجع الحسابات للقيام بأعمال فحص القوائم المالية المرحلية تنفيذاً للقوانين واللوائح، كما في حالة ما إذا كانت الشركة مقيدة بالبورصة أو قد يتم هذا التكليف بالفحص من جانب إدارة للشركة طوعية.

وبعد إستلام مراجع الحسابات لخطاب التكليف بأعمال الفحص يقوم بدراسته ويستخدم حكمه المهني الشخصي لتحديد ما إذا كان سيقبل هذا التكليف أم لا بناءً على دراسته لطبيعة نشاط الشركة وسمعتها ونظامها المحاسبي ومقدرة مكتبه على أداء أعمال الفحص، وفي حالة قبول مراجع الحسابات التكليف بأعمال فحص القوائم المالية المرحلية فإنه سوف يرد بقبول التكليف وإرساله لخطاب قبول للتكليف أو خطاب الارتباط.

وعلى الرغم من أن هدف ونطاق فحص القوائم المالية المرحلية ومسئولية مراجع الحسابات عن هذا الفحص محددة في بعض الدول بموجب القانون، إلا أنه يكون من المفيد لمراجع الحسابات إرسال خطاب الارتباط لأن ذلك يساعد على تجنب أى سوء فهم متعلق بأعمال الفحص ويؤكد على قبول المراجع تكليفه للقيام بأعمال الفحص وعلى فهم الشركة لهدف ونطاق الفحص ومسئولية الإدارة ومسئولية المراجع وشكل تقرير الفحص الذى سيصدره.<sup>(1)</sup>

ويحتوى خطاب الارتباط عادة على ما يلى :

- تحديد الهدف من الفحص، وهو تحديد ما إذا كانت القوائم المالية المرحلية فى حاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية عليها لى تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية أو المحلية (تأكيد سلبى).
- تحديد مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية المرحلية .
- الإشارة إلى عدم وجود قيود على إطلاع المراجع على السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى التى قد يطلبها بغرض إتمام عملية الفحص.
- الإشارة لمنطاق أعمال الفحص وأنها أقل شمولاً من عملية المراجعة وإنها تعتمد أساساً على الاستفسار والفحص التحليلي، وأنه لن يقوم بإجراء عملية المراجعة، وأن التقرير المتوقع إصداره لا يتضمن إبداء رأى على القوائم المالية، وأن فحص القوائم المالية المرحلية لا يغنى عن إجراء عملية المراجعة. مع الإشارة إلى معيار المراجعة المستخدم فى أداء أعمال الفحص ( معيار المراجعة الدولى أو المحلى).
- الإشارة إلى أن أعمال الفحص التى سيتم القيام بها لا يعتمد عليها لاكتشاف الأخطاء والتصرفات المخالفة للقانون أو الأخطاء المعتادة الأخرى.

(1) AICPA, SAS, No, 83 (1998).



وفي حالة عدم موافقة الإدارة أو الجمعية العامة للشركة على ما ورد في هذا الخطاب، أو رغبتها في تغيير بعض ما ورد به دون مبرر معقول، فعلى مراجع الحسابات الاتساح من المهمة وإرسال خطاب بذلك إلى مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للشركة بالظروف التي اضطرته إلى الإتساح من هذه المهمة.

#### ب- تخطيط أعمال فحص القوائم المالية المرحلية :

يجب على المراجع أن يخطط أعمال فحص القوائم المالية المرحلية حتى يتمكن من القيام بأعمال الفحص بكفاءة وفاعلية.

ويشتمل مجال الفحص هنا على قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة المركز المالي، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المرحلية والتي تتضمن السياسات والمعايير المحاسبية المطبقة وسياسة تحقق الإيراد والمحاسبة عن العمليات بعملات أجنبية وتكاليف الاقتراض والاملاكات وغيرها، بالإضافة إلى تحليل الأصول طويلة الأجل والعملاء وغيرها.

ويجب أن يقوم مراجع الحسابات بوضع خطة لأعمال فحص القوائم المالية المرحلية تتضمن تحديد خطوات ومراحل العمل وتوقيت تنفيذ تلك الخطوات وإجراءات كل خطوة، وعند تخطيط أعمال الفحص يجب أن يحصل مراجع الحسابات على ( أو يقوم بتحديث ) معلوماته عن نشاط الشركة متضمناً الهيكل التنظيمي والنظام المحاسبي وخصائص النشاط وطبيعة الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

ويتأثر تخطيط فحص القوائم المالية المرحلية بطبيعة هذه القوائم التي تعد وتشر بصورة أسرع من إعداد ونشر القوائم المالية السنوية، لذلك يجب البدء بأداء إجراءات الفحص في وقت مبكر نظراً لقصر الفترة المرحلية التي تعد عنها القوائم المالية.

وعند تخطيط أعمال الفحص يحتاج المراجع أن يحصل على تفهم  
لسلسلة من الأمور التي ترتبط بالقوائم المالية المرحلية مثل المعرفة بإنتاج  
المنشأة وأساليب توزيعه وخطوط الإنتاج ومواقع النشاط والأطراف ذات  
العلاقة، ويحتاج المراجع إلى فهم تلك الأمور حتى يكون قادراً على أن يواجه  
الاستفسارات الملائمة وأن يصمم الإجراءات المناسبة وأن يتم تقييم الردود  
التي يتلقاها والمعلومات الأخرى التي يحصل عليها.

وعلى المراجع أن يوثق الأمور الهامة التي توفر دليلاً لتأييد تقرير  
الفحص المحدود، وكذلك الأدلة التي تثبت أنه قد تم القيام بأعمال الفحص بما  
يتفق مع معايير المراجعة الدولية أو المصرية.

#### ج- إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية :

يستخدم مراجع الحسابات حكمه الشخصي لتحديد طبيعة وتوقيت  
ومدى إجراءات الفحص، وإن كانت هناك العديد من الأمور التي يسترشد بها  
المراجع منها :

- المعلومات التي يكون قد حصل عليها من خلال قيامه بمراجعة القوائم  
المالية السنوية أو فحص القوائم المالية المرحلية لفترات سابقة.

- معرفة المراجع بطبيعة النشاط ومعرفة بالمبادئ المحاسبية المستخدمة  
وطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المنشأة.

- النظام المحاسبى للمنشأة.

- مدى تأثير بند معين بالحكم الشخصي للإدارة.

- الأهمية النسبية للمعاملات وأرصدة الحسابات.

ويجب أن يراعى مراجع الحسابات قواعد الأهمية النسبية كما كانت  
ستطبق في حالة إصدار رأى بناء على مراجعته للقوائم المالية على الرغم من  
وجود درجة مخاطرة أعلى بعدم إكتشاف بعض الأخطاء عند إجراء أعمال

الفحص المحدود (بالمقارنة بعملية المراجعة)، ويتم الحكم على الأهمية النسبية من خلال الرجوع إلى معلومات يقوم المراجع بإصدار تقريره عنها، ومن خلال إحتياجات الأطراف المتوقع أن يعتمدوا على هذه المعلومات وليس من خلال درجة التأكد التي يوفرها التقرير.

وتتضمن إجراءات فحص القوائم المالية المرحلية تطبيق العديد من الإجراءات التحليلية على القوائم المالية المرحلية للتوصل إلى أساس للإستفسار عن العلاقات والعناصر غير العادية.

#### ح/1 - الإجراءات التحليلية :

تشتمل الإجراءات التحليلية على ما يلي :

1- مقارنة القوائم المالية المرحلية بالقوائم الخاصة بفترات سابقة مثل مقارنة مبيعات الربع الأول من سنة 2007 مع مبيعات الربع الأول من السنة السابقة (سنة 2006).

2- مقارنة القوائم المالية المرحلية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي.

3- دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية التي يكون من المتوقع أن تخضع لسلوك يمكن التنبؤ به وذلك بناء على خبرة المنشأة أو ما هو متعارف عليه في النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.

4- حساب ودراسة النسب المالية للقوائم المالية المرحلية لمعرفة أي نسب غير عادية بالمقارنة بالفترات السابقة والإستفسار من المسؤولين بالشركة عن سبب ذلك.

#### ح/2- الاستفسار :

تتركز معظم أعمال فحص القوائم المالية المرحلية في الاستفسار والاطلاع على مستندات معينة وفحصها ويتضمن الاستفسار ما يلي :

- 1- استفسارات تتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تتبعها المنشأة وكيفية تطبيقها.
- 2- استفسارات تتعلق بالإجراءات المتبعة في المنشأة لتسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات وتجميع المعلومات للإفصاح عنها في القوائم المالية وإعداد تلك القوائم.
- 3- استفسارات بخصوص كافة التأكيدات الهامة الواردة في القوائم المالية.
- 4- استفسارات بخصوص القرارات التي اتخذت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة واللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، والاجتماعات الأخرى، التي قد تؤثر على القوائم المالية.
- 5- قراءة القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت هذه القوائم تبدو متفقة مع الأسس المحاسبية المشار إليه بها، وذلك في ضوء ما نما إلى علم المراجع من معلومات.
- 6- الحصول على تقارير من المراجعين الآخرين ( في حالة وجودهم أو في حالة الضرورة لإجراء ذلك ) والذين كانوا قد عينوا لمراجعة أو فحص القوائم المالية لأجزاء من المنشأة.
- 7- الاستفسار من الأشخاص المسؤولين عن بعض الأمور المالية والمحاسبية مثل :
  - ما إذا كانت كافة المعاملات قد تم تسجيلها.
  - ما إذا كان قد تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع الأسس المحاسبية المشار إليه بالقوائم المالية.
  - التغيرات في نشاط المنشأة والمبادئ المحاسبية وتطبيقاتها.
  - الأمور التي ثارت حولها تساؤلات نتيجة تطبيق الإجراءات السابقة.
  - الحصول على خطاب تمثيل من الإدارة إذا كان ذلك ملائماً.

- 8- على المراجع أن يستفسر عن الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية المرحلية والتي قد تحتاج إلى تعديلات أو إلى إيضاحات بالقوائم المالية. ولا تقع على المراجع مسؤولية تطبيق إجراءات لتحديد الأحداث التي تقع بعد تاريخ تقرير الفحص.
- 9- إذا كان لدى المراجع سبباً يدعو للاعتقاد بأن المعلومات محل الفحص قد تتضمن تحريفات هامة ومؤثرة فعلى المراجع أن يجرى إجراءات إضافية أو إجراءات أكثر تدقيقاً ( لمراجعة بعض التفاصيل الدقيقة ) وفقاً للظروف حتى يتسنى له إبداء تأكيد سلبى أو أن يتأكد من الحاجة لإصدار تقرير معدل.
- وفيما يلى نموذج تفصيلى مقترح للإجراءات التى يمكن القيام بها فى أعمال فحص القوائم المالية المرحلية ( الإستفسارات وإجراءات المراجعة التحليلية ) كما وردت فى معايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة المصرية.
- ويمكن إستخدام هذا النموذج كمرشد فقط فى تحديد مراجع الحسابات لإجراءات الفحص وفقاً لحكمه الشخصى.
- أولاً : إجراءات عامة :
- 1- مناقشة شروط ونطاق عملية فحص القوائم المالية المرحلية مع العميل وفريق العمل.
- 2- إعداد خطاب الارتباط متضمناً شروط ونطاق عملية الفحص.
- 3- دراسة نشاط المنشأة ونظم تسجيل المعلومات المالية وإعداد القوائم المالية.
- 4- الإستفسار عما إذا كانت جميع المعلومات تم تسجيلها :

(أ) بالكامل.

(ب) في وقت حدوثها.

(ج) وبعد الحصول على الاعتمادات الضرورية.

5- الحصول على ميزان مراجعة لتحديد ما إذا كان الرصيد يتوافق مع الرصيد بالأستاذ العام والقوائم المالية.

6- دراسة نتائج عمليات المراجعة والفحص المحدود السابقة، متضمنة التسويات المحاسبية المطلوبة.

7- الاستفسار عما إذا كان هناك تغييرات جوهرية قد حدثت للمنشأة من العام السابق ( مثال : تغير في حقوق الملكية أو تغير في هيكل رأس المال ).

8- الاستفسار عن السياسات المحاسبية وما إذا كانت :

(أ) تتفق مع معايير المحاسبة الدولية أو المصرية.

(ب) قد تم تطبيقها بطريقة صحيحة.

(ج) قد تم تطبيقها على نفس الأسس المتبعة في السنوات السابقة وما إذا كان قد تم الإفصاح عن أي تغييرات في السياسات المحاسبية.

9- الاطلاع على محاضر إجتماعات الجمعية العامة ومجالس الإدارة واللجان الأخرى في سبيل تحديد الموضوعات الهامة لأعمال الفحص المحدود.

10- الإستفسار عما إذا كانت القرارات التي تم إتخاذها من قبل الجمعيات العامة ومجالس الإدارة أو الإجتماعات المثيلة لها تأثير على القوائم المالية.

- 11- الإستفسار عن وجود تعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وكيفية تسجيل تلك المعاملات فى السجلات المحاسبية والإفصاح عنها.
  - 12- الإستفسار عن الإرتباطات والإلتزامات العرضية.
  - 13- الإستفسار عن أى خطط للإستغناء عن أصول رئيسية أو جزء من النشاط.
  - 14- الحصول على القوائم المالية ومناقشتها مع الإدارة.
  - 15- دراسة مدى سلامة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ومدى توافقها مع تبويب وعرض تلك القوائم.
  - 16- مقارنة النتائج الظاهرة بالقوائم المالية للفترة محل الفحص المحدود مع القوائم المالية للفترة السابقة، وكذلك مع الموازنات والتنبؤات إذا توافرت.
  - 17- الحصول على تفسير من الإدارة عن أى تغيرات غير عادية أو أى إختلاف فى الأسس التى تم إعداد القوائم المالية على أساسها.
  - 18- دراسة أثر أى أخطاء لم يتم تعديلها - منفردة أو مجتمعة وإحاطة الإدارة بتلك الأخطاء مع تحديد أثر هذه الأخطاء على تقرير فحص القوائم المالية المرحلية.
  - 19- دراسة مدى الحاجة للحصول على خطاب تمثيل من الإدارة.
- ثانياً : إجراءات فحص النقدية :
- 1- الحصول على كشوف تسويات البنوك، والإستفسار عن أى متعلقات من فترات زمنية طويلة أو غير عادية مع العميل.
  - 2- الإستفسار عن التحويلات بين أرصدة البنوك فى الفترة قبل وبعد تاريخ الفحص المحدود.
  - 3- الإستفسار عن وجود أى قيود على حسابات النقدية.

ثالثاً : إجراءات فحص العملاء وأرصدة المدينون :

- 1- الإستفسار عن السياسات المحاسبية لتسجيل حركة العملاء وتحديد ما إذا كانت المخصصات تكفى وتفى بالغرض من تكوينها.
- 2- الحصول على تحليل لأرصدة المدينين وتحديد ما إذا كان رصيد الأستاذ العام يطابق الرصيد بميزان المراجعة.
- 3- الحصول على تفسير لأى تغيرات جوهرية فى أرصدة الحساب بين الفترة السابقة أو تلك التى كانت متوقعة، والقيام بدراساتها.
- 4- الحصول على تحليل لأعمار الديون للعملاء، والإستفسار عن أسباب وجود أرصدة حسابات مرتفعة غير عادية أو أرصدة دائنة بالحسابات أو أى أرصدة غير عادية مع الإستفسار عن التحصيلات من العملاء.
- 5- مناقشة الإدارة فى تبويب المدينين، متضمنة الأرصدة غير المتداولة، الأرصدة الدائنة والمبالغ المستحقة من المساهمين والإدارة العليا والأطراف ذوى العلاقة بالقوائم المالية.
- 6- الإستفسار عن طرق تحديد الحسابات بطيئة الحركة، وكيفية تحديد مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها مع دراسة مدى كفاية هذا المخصص.
- 7- الإستفسار عن الأرصدة المدينة الأخرى وما إذا كانت مرهونة أو مباعة أو مضمومة.
- 8- الإستفسار عن إجراءات القطع المطبقة بالنسبة للمبيعات فى نهاية الفترة، وأنه تم التحقق من مرجعات المبيعات.
- 9- الإستفسار عما إذا كانت الحسابات تتضمن بضائع أمانة لدى الغير وما إذا كان قد تم إجراء تسويات لإدراج تلك البضائع بالمخزون.
- 10- الإستفسار عما إذا كان هناك إشعارات دائنة تخص الإيرادات تم تسجيلها بعد تاريخ الميزانية وما إذا كان قد تم تكوين مخصص لتلك المبالغ.

رابعاً : إجراءات فحص المخزون :

- 1- الحصول على كشوف المخزون وتحديد ما إذا كان :  
( أ ) الإجمالي يتفق مع الرصيد بميزان المراجعة.  
(ب) تم إعداد الكشوف على أساس جرد المخزون الفعلى.
- 2- الاستفسار عن الطرق المتبعة عند جرد المخزون.
- 3- فى حالة عدم القيام بإجراء جرد فعلى فى تاريخ الميزانية، الإستفسار عن :  
( أ ) استخدام سجلات مراقبة مخزون والتي يتم مقارنتها دورياً مع كميات المخزون الفعلية.  
(ب) استخدام نظام تكاليف متكامل وأنه قد أعطى فى فترات سابقة معلومات يمكن الاعتماد عليها.
- 4- مناقشة قيود التسوية الناتجة عن الجرد الفعلى للمخزون.
- 5- الإستفسار عن الإجراءات المطبقة للرقابة على القطع فى نهاية الفترة وكذا حركة المخزون.
- 6- الإستفسار عن أسس تقييم كل بند من بنود المخزون وبالأخص المرتبطة بالغشاء الأرباح الناشئة بين الفروع. والإستفسار عما إذا كان قد تم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.
- 7- دراسة طرق تقييم المخزون المطبقة والتي تتضمن المواد الخام والعمالة والتكاليف غير المباشرة وأنها تمت على نفس الأسس فى الأعوام السابقة.
- 8- مقارنة أرصدة العام الحالى لأهم بنود المخزون مع نظيراتها بالعام السابق والإستفسار عن أى تغييرات و فروق هامة.

- 9- مقارنة معدل دوران المخزون مع الفترة السابقة.
  - 10- الإستفسار عن الطرق المطبقة في تحديد المخزون الراكد أو التالف أو الهالك، وأنه قد تم تقييم المخزون على أساس صافى القيمة البيعية.
  - 11- الإستفسار عما إذا كان يوجد أى بضاعة أمانة للغير بحوزة المنشأة، وما إذا كان قد تم تسويتها وإستبعادها من المخزون.
  - 12- الإستفسار عما إذا كان يوجد أى بضائع مرهونة أو مخزونة بمكان آخر أو أمانة لدى الغير مع التأكد من أنه قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة.
- خامساً : إجراءات فحص الإستثمارات ( متضمنة الشركات الشقيقة والأوراق المالية ) :
- 1- الحصول على تحليل للإستثمارات في تاريخ الميزانية والتأكد من مطابقة الرصيد مع الرصيد الظاهر بميزان المراجعة.
  - 2- الإستفسار عن الأسس المحاسبية المطبقة لتسجيل الإستثمارات.
  - 3- الإستفسار من الإدارة عن تكلفة الإستثمارات، وما إذا كان هناك أى مشاكل في تحقق قيمة الإستثمارات.
  - 4- دراسة مدى صحة تسجيل الأرباح والخسائر وإيرادات الاستثمار.
  - 5- الإستفسار عن تصنيف الإستثمارات المتداولة وطويلة الأجل.
- سادساً : إجراءات فحص الأصول الثابتة وإهلاكها :
- 1- الحصول على تحليل الأصول الثابتة موضعاً بها التكلفة ومجمع الإهلاك، مع التأكد ما إذا كانت تتفق مع ميزان المراجعة.
  - 2- الإستفسار عن السياسات المحاسبية المطبقة بما في ذلك المتبع في حساب قسط الإهلاك مع التمييز بين البنود الرأسمالية أو تلك التي بغرض الصيانة، مع دراسة الأصول الثابتة التي حدث إنخفاض كبير ودائم في قيمتها.

- 3- مناقشة الإدارة عن الإضافات والإستبعادات على الأصول الثابتة والمحاسبة عن الأرباح والخسائر الناتجة من الإستغناء أو البيع. مع الإستفسار عن ما إذا كانت تلك العمليات قد تم تسجيلها بالكامل.
  - 4- الإستفسار عن مدى ثبات أسس حساب الإهلاك والمعدلات المطبقة مع الأعوام السابقة ومقارنة مجمع الإهلاك مع الأعوام السابقة.
  - 5- الإستفسار عن وجود أى أصول ثابتة مرهونة.
  - 6- مناقشة ما إذا كان يوجد إتفاقيات تأجير وأنه قد تم إثباتها بالقوائم المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولى أو المصرى الخاص بالتأجير التموئى.
- سابعاً : إجراءات فحص المصروفات المقدمة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى :
- 1- الحصول على تحليل موضحاً به طبيعة تلك الحسابات ومناقشة الإدارة فى كيفية تحقيقها.
  - 2- الإستفسار عن أسس تسجيل تلك الحسابات وطرق الإستهلاك المتبعة.
  - 3- مقارنة أرصدة المصروفات مع مثيلاتها فى الفترات السابقة، مع مناقشة الإدارة فى أى تغييرات جوهرية بالمقارنة بالفترات السابقة.
  - 4- مناقشة الإدارة فى تبويب هذه الحسابات ما بين طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- ثامناً : إجراءات فحص القروض :
- 1- الحصول من الإدارة على تحليل القروض والتحقق من أن الرصيد مطابق مع ميزان المراجعة.
  - 2- الإستفسار عما إذا كانت الإدارة قد خالفت شروط إتفاقيات القروض والإستفسار عن الخطوات التى اتخذتها الإدارة وعما إذا كانت التسويات اللازمة قد تم إدراجها بالقوائم المالية.

- 3- دراسة مدى معقولية مبلغ الفوائد المدينة ومدى إتساقها مع رصيد القروض.
  - 4- الإستفسار عما إذا كانت القروض يقابلها ضمانات.
  - 5- الإستفسار عما إذا كانت القروض قد صنفت كإلتزامات متداولة أو غير متداولة.
- تاسعا : إجراءات فحص الموردين والأرصدة الدائنة :
- 1- الإستفسار عن السياسات المحاسبية المتبعة لتسجيل الموردين وما إذا كانت المنشأة لها الحق في أية خصومات.
  - 2- الحصول على كافة الإيضاحات عن أى تغيرات جوهرية في أرصدة الحساب عن الفترات السابقة.
  - 3- الحصول على تحليل للموردين، وتحديد ما إذا كان الإجمالي مطبقاً للرصيد بميزان المراجعة.
  - 4- الإستفسار عما إذا كانت الأرصدة يتم تسويتها مع كشوف حساب الموردين ومقارنتها مع الأرصدة في الفترات السابقة، وإجراء مقارنات لمعدل الدوران مع الفترات السابقة.
  - 5- التأكد مما إذا كان هناك أى إلتزامات جوهرية غير مسجلة بالدفاتر.
  - 6- الإستفسار عما إذا كانت الأرصدة الدائنة للمساهمين والإدارة العليا والأطراف ذوى العلاقة قد تم الإفصاح عنها كل على حدة.
  - 7- الحصول على تحليل المصروفات المستحقة والإلتزامات الطارئة مع تحديد ما إذا كان الرصيد الإجمالي مطبقاً للرصيد بميزان المراجعة.
  - 8- مقارنة المصروفات المستحقة مع مثيلاتها بالفترات السابقة.
  - 9- الإستفسار عن إعتداد المصروفات المستحقة، وكذا شروط الدفع ومدى إتفاقها مع شروط الرهونات وصحة تبويبها.

- 10- الإستفسار عن طرق تحديد المصروفات المستحقة.
  - 11- الإستفسار عن طبيعة المبالغ المدرجة بالإلتزامات الطارئة والإرتباطات.
  - 12- الإستفسار عما إذا كانت هناك إلتزامات فعلية أو طارئة غير مسجلة بالحسابات ومناقشة الإدارة فى ضرورة تسجيلها بالحسابات أو ما إذا كان يجب الإفصاح عنها فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- عاشراً : إجراءات فحص الضرائب :
- 1- الإستفسار من الإدارة عن وجود أى منازعات مع الضرائب وما قد ينشأ عنها من آثار جوهريّة على الضرائب المستحقة على المنشأة.
  - 2- دراسة مدى ملائمة الضرائب مع إيرادات الفترة.
  - 3- الإستفسار من الإدارة عن مدى كفاية الإلتزامات الضريبية المسجلة وكذلك المخصصات ومدى تمثيلها مع الفترات السابقة.
- حادى عشر : إجراءات فحص الأحداث اللاحقة :
- 1- الحصول من الإدارة على أحدث قوائم مالية لاحقة ومقارنتها مع تلك التى تم فحصها عن نفس الفترة للأعوام السابقة.
  - 2- الإستفسار عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التى لها تأثير هام على القوائم المالية محل الفحص وبالتحديد يتم الاستفسار عن ما يلى :
- ( أ ) أى أرتباطات جوهريّة أو غير مؤكدة قد ظهرت بعد تاريخ القوائم المالية.
- (ب) أى تغييرات هامة ومؤثرة فى نسب رأس المال والقروض طويلة الأجل أو رأس المال العامل قد حدثت حتى تاريخ الإستفسار.
- (ج) أى قيود تسوية غير عادية قد حدثت خلال الفترة من تاريخ القوائم المالية وحتى تاريخ الإستفسار.

مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إجراء أى تسويات أو الإفصاح عنها بالقوائم المالية.

3- الحصول والإطلاع على محاضر إجتماعات الجمعية العامة ومجلس الإدارة واللجان الفرعية اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

ثاني عشر : إجراءات فحص موقف القضايا :

الإستفسار من الإدارة عما إذا كانت المنشأة قد اتخذت ضدها أى إجراء قانوني ولم يتم تسويته أو أنها تحت الفحص مع الأخذ في الاعتبار أثر هذه الإجراءات على القوائم المالية.

ثالث عشر : إجراءات فحص حقوق المساهمين :

1- الحصول على تحليل للعمليات التي تمت على حساب حقوق المساهمين متضمنة أى إصدارات جديدة وكذلك التوزيعات.

2- الإستفسار عن وجود أى قيود على حساب الأرباح المرحلة أو أى حساب آخر في حقوق المساهمين.

رابع عشر : إجراءات فحص نتائج التشغيل :

1- مقارنة النتائج المحققة للفترة محل الفحص مع تلك المحققة للفترات المماثلة السابقة، وكذلك مع النتائج المتوقعة لنفس الفترة ومناقشة أى تغيرات جوهرية مع الإدارة.

2- مناقشة ما إذا كان قد تم تحقيق وتسجيل الإيرادات والمصروفات في الفترات التي تخصها.

3- دراسة العمليات غير العادية أو غير المتكررة.

4- مناقشة الإدارة في العلاقة بين العناصر المتضمنة بحسابات الإيرادات مع تحديد مدى معقوليتها مع تلك المتضمنة في فترات سابقة وأى بيانات أخرى متوفرة للمراجع.



















































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































































